الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر الابتكار والهندسة المالية INIF

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من طرف:

سليمة خوالدي

عنوان الأطروحة:

أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية - دراسة حالة البنوك العاملة في الجزائر لفترة 2004-2016

أطروحة مناقشة بتاريخ 20 فيفري 2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	زبير عياش	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	محمد رضا بوسنة	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	الطاهر توايتية	أستاذ	جامعة أم البواقي	عضوا
04	جمال معتوق	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	عضوا
05	عمار بوطكوك	أستاذ محاضر-أ-	جامعة خنشلة	عضوا
06	سهام بوفلفل	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قالمة	عضوا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن
رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا
نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا
وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا
كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا
وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

سورة البقرة

شكر وتقدير

ابدأ بشكر الله عز وجل امتثالا لقوله تعالى:" وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"(7) سورة إبراهيم

أتقدم بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ الدكتور بوسنة محمد رضا** لتكرمه بإشرافه على أطروحتي وعلى الجهود التي بذلها حتى تخرج الأطروحة بالشكل المطلوب.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بآرائهم ونصائحهم وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة أسماء دردور وعلى كل ما قدمته لي، بالإضافة إلى زميلاتي وزملائي الأعزاء والذين قضيت معهم أجمل الأوقات شكرا لكم.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذة وإداريين كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة أم البواقي.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

جزاكم الله خيرا

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبي الغالي وأمي الحبيبة

إلى كل أفراد عائلتي الكرام

إلى زوجي العزيز

وكل الأحباب والأصدقاء

وأهدي هذا العمل إلى كل متصفح لهذه الأطروحة

وإلى كل طلاب العلم

سليمة

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التنظيم الاحترازي من خلال القواعد الاحترازية على سلامة القطاع المصرفي، من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية للدراسة المتعلقة بالتنظيم الاحترازي والتركيز على مقررات بازل وتمثيله بمؤشرات صندوق النقد الدولي ومؤشرات أخرى من جهة، واستعراض السلامة المصرفية بأهم نماذج قياسها والتركيز على نموذج التنقيط z-score، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على نموذجPanel data لدراسة العلاقة بين التنظيم الاحترازي والسلامة المصرفية لإثنا عشر (12) بنك عامل في الجزائر، وقد تم جمع البيانات من قاعدة بيانات Bank Focus (Bank Scope) ، وبيانات من المواقع الرسمية للبنوك عينة الدراسة، وتمت معالجة البيانات باستخدام: برنامج الإكسل Excel وبرنامج STATA 17.

تشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك العاملة في الجزائر تتمتع بالسلامة المصرفية، وأن مؤشر كفاية رأس المال هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر إيجابيا على سلامة البنوك عينة الدراسة، في حين بقية المؤشرات (السيولة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين، نسبة التعثر المصرفي، نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي ونسبة المصروفات من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل) كلها لا تؤثر على السلامة المصرفية، على هذا الأساس نوصي بضرورة تركيز البنوك على مستويات كفاية رأس المال والسيولة لمواجهة الأزمات، وبالتالي التوجه للعمل الكلي بمقررات لجنة بازل III.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الاحترازي؛ كفاية رأس المال؛ السيولة، مؤشرات السلامة المالية؛ نموذج Z-score؛ السلامة المصرفية.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of prudential regulation specifically prudential rules on the safety of the banking sector , by presenting the various theoretical aspects of the study on prudential regulation, focusing on Basel's convention and its representation on the International Monetary Fund (IMF) and the other indicators. The study also reviews banking safety through important measurement models and focusing on the z-score model, The applied side relied on a data panel model to study the relationship between prudential regulation and the banking safety of twelve (12) A working bank in Algeria. Data were collected from the Bank Focus (Bank Scope) database, and data from the official websites of the banks. The data were processed using Excel and STATA 17.

The findings of the study indicate that banks operating in Algeria have banking safety, and that the Capital Adequacy Index is the only indicator that positively impacts the safety of the study banks, while the rest of the indicators (liquidity, return on assets, return on equity, Nonperforming loans ratio, interest margin-to-gross income ratio and non-interest-to-gross income ratio) do not significantly impact banking safety, On this basis, we recommend that banks should focus on the levels of capital adequacy and liquidity to cope with crises, and thus move towards overall the work of the convention of the Basel III Committee.

Keywords: Prudential Regulation ; Capital Adequacy ; Liquidity ; Financial Safety Indicators ; Z-score Model ; Banking Safety.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de la réglementation prudentiel par des règles de prudentielle sur la sécurité du secteur bancaire, en présentant les différents aspects théoriques de l'étude sur la réglementation de prudentiel, en mettant l'accent sur les décisions de Bâle et sa représentation au Fonds monétaire international (FMI) et à d'autres indicateurs, et en examinant la sécurité bancaire avec ses modèles de mesure les plus importants et en mettant l'accent sur le modèl z-score .Sur le côté appliqué s'est appuyé sur un modèle de panel de données pour étudier la relation entre la réglementation prudentiel et la sécurité bancaire de douze (12) Une banque en activité en Algérie. Les données ont été recueillies à partir de la base de données Bank Scope ,et des sites Web officiels des banques. Les données ont été traitées à l'aide d'Excel et de STATA 17.

Les résultats d'étude indiquent que les banques opérant en Algérie ont une sécurité bancaire , et que l'indice d'adéquation des fonds propres est le seul indicateur qui affecte positivement la solidité des banques , tandis que le reste des indicateurs (liquidité, rendement de l'actif, rendement des capitaux propres, ratio des prêts non productifs, ratio de la marge d'intérêt sur le revenu brut et ratio des revenus autres que le revenu brut) n'ont pas d'incidence significative sur la sécurité bancaire, Sur cette base, nous recommandons que les banques se concentrent sur les niveaux d'adéquation des fonds propres et de liquidité pour faire face aux crises, et ainsi se diriger vers les travaux généraux de la convention du Comité de Bâle III.

Mots clés: Réglementation prudentiel ; Adéquation des fonds propres ; Liquidité ; Indicateurs de sécurité financière ; Modèle Z-score ; Sécurité bancaire.

فهرس المحتويات

المحتوى		الصفحة
الشكر والتقدير		–
الإهداء		–
الملخص		I
فهرس المحتويات		V
قائمةالجداول والاشكال		IX
قائمة الملاحق		XIII
المقدمة العامة		أ– ي
الفصل الأول	**الإطار النظري للتنظيم الاحترازي في البنوك**	1
تمهيد		2
المبحث الأول	سلوك البنوك وضرورة التنظيم الاحترازي	3
المطلب الأول	التحرير المالي والأزمات المصرفية	3
المطلب الثاني	الافراط في المخاطرة المصرفية وضرورة التنظيم	9
المطلب الثالث	قياس المخاطر المصرفية	13
المبحث الثاني	القواعد الاحترازية في النظام المصرفي	17
المطلب الأول	ماهية القواعد الاحترازية	18
المطلب الثاني	القواعد الاحترازية في ظل وجود مخاطر النظامية	20
المطلب الثالث	السياسات الاحترازية الكلية	25
المبحث الثالث	دور مقررات بازل في التنظيم الاحترازي في البنوك	29
المطلب الأول	مقررات لجنة بازل I	29
المطلب الثاني	مقررات لجنة بازل II	36
المطلب الثالث	مقررات لجنة بازل III	40
خلاصة الفصل		49
الفصل الثاني	**السلامة المصرفية في النظام المصرفي**	50
تمهيد		51
المبحث الأول	علاقة السلامة المصرفية بالاستقرار المالي	52

المطلب الأول	ماهية الاستقرار المالي	52
المطلب الثاني	ماهية السلامة المصرفية	58
المطلب الثالث	الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل الاستقرار المالي	59
المبحث الثاني	نماذج قياس السلامة المصرفية	60
المطلب الأول	نموذج الإنذار المبكر CAMELS لقياس السلامة المصرفية	60
المطلب الثاني	نماذج التنقيط **z–score** لقياس السلامة المصرفية والتنبؤ بالفشل المالي	68
المبحث الثالث	مؤشرات تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي	77
المطلب الأول	برنامج تقييم سلامة النظام المالي	77
المطلب الثاني	مؤشرات السلامة المالية لتقييم سلامة القطاع المصرفي	78
المطلب الثالث	اختبارات الضغط لقياس السلامة المصرفية	89
خلاصة الفصل		93
الفصل الثالث	**علاقة التنظيم الاحترازي بالسلامة المصرفية**	94
تمهيد		95
المبحث الأول	أثر مقررات بازل على السلامة المصرفية	96
المطلب الأول	الرقابة المصرفية وفق مقررات بازل ودورها في تحقيق السلامة المصرفية	96
المطلب الثاني	مكانة رأس المال ضمن اتفاقيات بازل	107
المطلب الثالث	معيار السيولة وفق اتفاقيات بازل	111
المبحث الثاني	الآليات الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية	115
المطلب الأول	الحوكمة المصرفية	115
المطلب الثاني	نظام تأمين الودائع	122
المبحث الثالث	دور البنوك المركزية في تحقيق السلامة المصرفية	125
المطلب الأول	مسؤولية البنك المركزي عن سلامة النظام المصرفي	125
المطلب الثاني	مسؤولية البنك المركزي في تطوير النماذج الرياضية وتصميمي اختبارات الضغط في البنوك	126

المطلب الثالث	مسؤولية البنوك المركزية عن البنوك المتعثرة	128
خلاصة الفصل		130
الفصل الرابع	**تحليل أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر**	131
تمهيد		132
المبحث الأول	مقررات بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري	133
المطلب الأول	تطور النظام المصرفي الجزائري	133
المطلب الثاني	مدى مسايرة مقررات بازل في النصوص القانونية والتنظيمية – الجزائرية	146
المطلب الثالث	الرقابة المصرفية في الجزائر	151
المبحث الثاني	الجهود المبذولة لتعزيز السلامة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري	157
المطلب الأول	القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية	157
المطلب الثاني	واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر	163
المطلب الثالث	الإجراءات الاحترازية الأخرى لتعزيز السلامة المصرفية الجزائرية	165
المبحث الثالث	العلاقة بين التنظيم الاحترازي والسلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر	169
المطلب الأول	بيانات العينة المدروسة	169
المطلب الثاني	تحليل ومناقشة النتائج	175
خلاصة الفصل		186
الخاتمة		187
قائمة المراجع		195
الملاحق		205

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	طرق قياس المخاطر	13
(2-1)	أهم مؤشرات قياس أنواع المخاطر المصرفية	15
(3-1)	منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي وفق لجنة بازل	21
(4-1)	قائمة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية عالميا لسنة 2022	22
(5-1)	الأوزان المطبقة لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب بازل I	32
(6-1)	معاملات التحويل للالتزامات العرضية خارج الميزانية حسب بازل I	34
(7-1)	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي IRB وأسلوب التصنيف المتقدم	39
(8-1)	مقارنة بين متطلبات اتفاقية بازل II واتفاقية بازل III	45
(9-1)	تعديلات على المناهج القائمة على التصنيفات الداخلية للتعرضات	46
(10-1)	مكوناتG-SIB	47
(1-2)	نسب كفاية رأس المال	62
(2-2)	نسب جودة الأصول	63
(3-2)	نسب جودة الإدارة	64
(4-2)	نسب قياس الربحية	65
(5-2)	نسب قياس السيولة	66
(6-2)	تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z	75
(7-2)	مؤشرات السلامة المالية حسب صندوق النقد الدولي	79
(8-2)	مؤشرات السلامة المالية الأساسية الجديدة للبنوك	84
(1-3)	أقسام الرقابة المصرفية	97
(2-3)	مقارنة بين مبادئ الرقابة المصرفية في بازل II وبازل III	105
(3-3)	أبعاد حوكمة الشركات	116
(1-4)	البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر خلال الفترة من 2008-2021	135
(2-4)	تطور الودائع في البنوك العاملة في الجزائر	137

(3-4)	تصنيف القروض حسب الآجال في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2008-2021	139
(4-4)	تطور نسبة كفاية رأس المال في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة 2010-2021	141
(5-4)	نسب السيولة في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة2010-2021	142
(6-4)	تطور ربحية الأصول في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2008-2021	144
(7-4)	تطور ربحية المساهمين في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2008-2021	144
(8-4)	تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة2010-2021	145
(9-4)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة 1991	147
(10-4)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة1994	148
(11-4)	طريقة قياس نسبة كفاية رأس المال وفق تعليمات بنك الجزائر	158
(12-4)	الوصف الاحصائي لمؤشر السلامة المصرفية خلال الفترة من 2008-2018	176
(13-4)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	179
(14-4)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	180
(15-4)	نماذج بيانات بانل	181
(16-4)	اختبار Breusch and Pagan Lagrangian	182
(17-4)	نتائج اختبار Hausmam	182
(18-4)	اختبار تجانس التباين Breusch and Pagan	183

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	إجراءات الحد من المخاطر	12
(2-1)	إطار التحوط الكلي	27
(3-1)	ركائز اتفاقية بازل الثانية	37
(4-1)	ركائز اتفاقية بازل III	41
(1-2)	مراحل الفشل المالي	71
(2-2)	نموذج ألتمان	73
(1-3)	أقسام الرقابة المصرفية	97
(1-4)	تطور نسبة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2008-2021	138
(2-4)	تطور نسبة اجمالي القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة2008-2021	140
(3-4)	تطور نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي خلال الفترة 2010-2021	141
(4-4)	تطور القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2021	145

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حساب السلامة المصرفية وفق نموذج z-score	206
02	بيانات عينة الدراسة خلال الفترة 2008-2018	207
03	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	210
04	النموذج التجميعي	210
05	نموذج التأثيرات الثابتة	211
06	نموذج التأثيرات العشوائية	211
07	اختبار Breusch and Pagan Lagrangian	212
08	اختبار Hausman	212
09	اختبار تجانس التباين Breusch and Pagan	213

المقدمـــــة العامة

في الآونة الأخيرة شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة تحولات في ظل التحرر المالي وثورة التكنولوجيا والمعلوماتية وتزايد التعامل بالوساطة المالية في ظل انتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، والتوسع الملحوظ في عمليات الإقراض التي ينجم عنها مخاطر تؤول إلى إضعاف القطاع المصرفي وتهدد استقرار النظام المالي ككل وبالتالي حدوث أزمات مالية (حسن ، 2011)، وللمحافظة على سلامة البنوك ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها تكاثفت الجهود الدولية بتأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف محافظي البنوك المركزية للبلدان المتقدمة G10 في منتصف السبعينات تحت إشراف بنك التسويات الدولية بسويسرا (BCBS, 2022) .

اهتمت لجنة بازل للرقابة والإشراف بوضع قواعد للتنظيم الاحترازي تدعم استقرار القطاع المصرفي الدولي وتوحد أساليب إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة المصرفية، ومنذ نشأتها في سنة 1974 (آيت عكاش، 2013) وهي تسعى إلى تطوير هذه القواعد وفق مقرراتها لكنها في كل مرة تتعرض لعدة انتقادات ما جعلها تعدل عليها (BCBS, 2022) ، بدءا من مقررات بازل I سنة 1988 التي دعمت كفاية رأس المال ووضعت معايير وأسس موحدة عالميا لكن شهدت هذه الفترة عدة تغيرات بإفلاس العديد من البنوك نتيجة ظهور مخاطر أخرى، أدت إلى إعادة النظر في حساب كفاية رأس المال بإدراج مخاطر أخرى سميت هذه المقررات باسم بازل II (لعراف، 2013) في سنة 2004 واهتمت بتعزيز الاستقرار المالي عن طريق ثلاث دعائم ركزت عليها، تأتي بعدها اتفاقية بازل III بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي ألقت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع البنوك لكونها جزء هاما من القطاع المالي والاقتصاد برمته، جاءت بازل III سنة 2010 كنتيجة لضعف البنوك وهشاشة رأس مالها (King & Tarbert, 2011)، دعمت نسب الملاءة ودعت إلى رفعها كما تم مراجعة معايير السيولة من أجل تعزيز سلامة البنوك واستقرار القطاع المالي ككل. بالرغم من أن بازل III حملت العديد من جوانب إيجابية للنظام المصرفي فقد تم الانتهاء من بازل III المعدلة في سنة 2017 والتي كان من المقرر تنفيذها في جانفي 2022 لكن تأخر بسبب جائحة كورونا إلى سنة 2023، وهذه التعديلات التي يسميها البعض بازل IV (ليان، 2019) تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المالية والبنوك ذات البعد النظامي والتي يعتبر تعثرها خطر على الاستقرار المالي المحلي والعالمي (سعيد و عباسي، 2021)..

لتعزيز الإطار العام لاتفاقيات بازل المختلفة للرقابة والاشراف الفعال وإدارة المخاطر ومتانة البنوك ودفعها لمواجهة الأزمات المالية لوحدها تم الاستفادة من خبرات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي) لدعم الرقابة الاحترازية والسلامة المالية وتعزيز أدوات ونماذج قياس سلامة البنوك (نموذج الإنذار المبكر CAMELS ونماذج التنقيط Z–score للتنبؤ بالفشل المالي)، وتم وضع برنامج تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي الذي يحتوي على مؤشرات احترازية كلية وجزئية لتحديد نقاط القوة والضعف، وبرنامج اختبارات الضغط لتقييم وضع البنك لتجنب حدوث الأزمة المصرفية من خلال السيناريوهات، وقد ساعدت الخبرات الدولية البنوك المركزية في تفعيل الوسائل والأساليب من خلال آليات وقائية وعلاجية لتحقيق سلامة البنوك والاستقرار المالي.

شهد النظام المصرفي الجزائري في العقود الأخيرة تغيرات أحدثت خلل هيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي مطلع التسعينات وجدت البنوك الجزائرية نفسها أمام تحديات مع تطور الصناعة المصرفية ودخول بنوك أجنبية تعمل بكفاءة وهو ما أوجد بيئة تنافسية تعمل في بيئة خطرة محاولة مواكبة التغيرات العالمية والحفاظ على سلامتها، اجتهد بنك الجزائر بإصدار عدة تعليمات تهتم بالتنظيم الاحترازي بدءا بالتعليمة رقم 94–74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية تواكب مقررات بازل I (سليمان، 2023)، وبعد تعرض البنوك الجزائرية لأزمة ثقة بعد افلاس بنك الخليفة البنك الصناعي والتجاري سنة 2003 أصدر القانون 03–04 المتضمن إنشاء صندوق ضمان الودائع والنظام 11–08 المتعلق بالرقابة الداخلية وإرساء مبادئ الحوكمة بالإضافة إلى عصرنة عملية الإشراف باقتناء برنامج اختبار الضغط، وأخذ بنظام التنقيط المصرفي SYNOBA الذي يعتبر بمثابة نظام للرقابة الشاملة في النظام المصرفي الجزائري (بنك الجزائر، 2014)، والاعتماد على مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي لقياس السلامة المصرفي.

واصل بنك الجزائر جهوده لمسايرة الأوضاع الدولية خاصة مقررات لجنة بازل وأصدر النظام رقم 14–01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. حسب الظروف السائدة في الجزائر لكن الأزمة الصحية العالميةCovid19 كان لها دور في تغيير بعض التعليمات من البنك المركزي بما يحافظ على سلامة البنوك العاملة في الجزائر (Bank OF Algeria, 2022).

1. إشكالية الدراسة

مما سبق عرضه نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أثر التنظيم الاحترازي على تحقيق السلامة المصرفية من خلال مجموعة من المؤشرات وتطبيقها في عينة من البنوك العاملة في الجزائر، وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

وتنبثق من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة نذكر:

- كيف تطورت مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها؟
- ما مدى مسايرة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي؟
- كيف أثر مستوى كفاية رأس المال على السلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير نسبة التعثر المصرفي على سلامة البنوك العاملة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير نسبة ربحية الأصول على سلامة البنوك عينة الدراسة؟
- ما مدى تأثير نسبة ربحية المساهمين على سلامة البنوك عينة الدراسة؟
- ما مدى تأثير نسبة هامش الفائدة على سلامة البنوك عينة الدراسة؟
- ما مدى تأثير نسبة دخل خارج الفائدة على سلامة البنوك عينة الدراسة؟
- ما مدى تأثير مؤشرات السيولة وفق صندوق النقد الدولي على سلامة البنوك عينة الدراسة؟

2. فرضيات الدراسة

تم وضع الفرضيات للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سالفة الذكر وتتمثل في:

الفرضية الأولى: تطورت مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي حسب التغيرات الاقتصادية الحاصلة من خلال إصدار اتفاقية بازل I و II والأزمة المالية العالمية كانت سبب في إصدار بازل III.

الفرضية الثانية: كيّف بنك الجزائر قواعده الاحترازية وفق مقررات لجنة بازل.

الفرضية الثالثة: مستوى كفاية رأس المال ليس له أثر معنوي على السلامة المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة تعثر المصرفي ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ربحية الأصول ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ربحية المساهمين ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

الفرضية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة هامش الفائدة إلى الدخل ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

الفرضية الثامنة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين دخل خارج الفائدة ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

الفرضية التاسعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.

3. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في معالجة موضوع جد مهم بالنسبة للقطاع المالي ومتعلق بسلامة البنوك التي تعتبر محور عمله من خلال التنظيم الاحترازي الذي جاءت به مقررات بازل بتكاثف الجهود الدولية من أجل الوقاية من الأزمات المالية، والجزائر على غرار معظم الدول فهي تسعى إلى تحقيق سلامة البنوك من خلال تعليمات وأنظمة بنك الجزائر، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

4. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في النقاط التالية:

- إبراز مقررات بازل في تحديد القواعد الاحترازية ومدى مواكبتها للأوضاع السائدة في العالم.
- إبراز أدوات ونماذج قياس السلامة المصرفية والتركيز على نماذج الإنذار المبكر ونماذج التنقيط.
- ابراز العلاقة التي تربط بين السلامة المصرفية ومؤشرات التنظيم الاحترازي (مؤشرات السلامة المالية).
- عرض لمختلف نماذج التي يعتمد عليها بنك الجزائر في تقييم النظام المصرفي.
- الاطلاع على واقع التنظيم الاحترازي في الجزائر ومدى مواكبته للإطار العالمي.
- عرض لجهود بنك الجزائر في مسايرة مقررات لجنة بازل من أجل المحافظة على سلامة البنوك والمؤسسات المالية.
- التأكد من مدى التزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل III خاصة مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة.

المنهج المتبع في الدراسة

بغية التوصل لأهداف البحث وتماشيا مع الدراسة سنعتمد على:

- **المنهج الوصفي** (عمر، 2009، صفحة 69): من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالتنظيم الاحترازي وما جاءت به مقررات بازل بالإضافة إلى وصف مؤشرات السلامة المصرفية بالتركيز على مؤشرات

صندوق النقد الدولي وعرض أهم نماذج قياسها الموصى بها من البنوك المركزية، والاعتماد على الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية في البنوك عينة الدراسة وتقييم أداء القطاع البنكي الجزائري.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث فقد تم الاعتماد على أسلوب المسح المكتبي واستغلال مجموعة من المراجع، بالإضافة إلى استغلال شبكة الانترنت في الحصول على مقالات وتقارير متخصصة مثل: تقارير لجنة بازل، تقارير بنك الجزائر، تقارير صندوق النقد العربي، تقارير الاستقرار المالي العالمي لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى المواقع الالكترونية الرسمية للبنوك عينة الدراسة.

وقد تم جمع البيانات من خلال من قاعدة بيانات(Bank Scope) Bank Focus وبيانات من المواقع الرسمية من البنوك عينة الدراسة، وتمت معالجة البيانات باستخدام: برنامج الاكسل Excel وبرنامج STATA 17.

6. حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد الإطارين المكاني والزماني، من خلال تسليط الضوء على عينة من البنوك العاملة في الجزائر (4 بنوك عمومية و8 بنوك خاصة وأجنبية) خلال الفترة من سنة 2008 إلى سنة 2018 حسب ما توفر لدينا من بيانات تخدم الدراسة.

7. الدراسات السابقة

عند البحث في موضوع التنظيم الاحترازي وأثره على السلامة المصرفية تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات تناولت مواضيع ذات صلة بموضوعنا وهذه الدراسات على سبيل الإشارة لا الحصر ونذكر أهم هذه الدراسات:

1- دراسة (Ganioglu, 2007) بعنوان:

Prudential Regulation and Supervision of the Banking Sector and Banking Crises: A Cross Country Empiricial Investigation

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين نقاط الضعف في التنظيم والرقابة على البنوك والأزمات المصرفية، وتوصل إلى أن تنظيمات رأس المال تشكل عاملا رئيسا في منع الأزمات، وأن التضخم يلعب دورا هاما في توليد الأزمات وتخفض حدته بالقيام بإجراءات تنظيمية سياسية، ومنا تظهر أهمية الإطار التنظيمي الاشرافي في النظام المصرفي.

2- دراسة (آيت عكاش، 2013) معنونة بـ:

تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير لجنة بازل لتحديد المخاطر المصرفية بازل I وII ومعرفة القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر خلال فترة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تعتبر السبب رئيسي في حدوث الأزمة المالية العالمية وأن وكالات التقييم الدولية مساهمة في حدوث الأزمة، أما فيما يخص النظام المصرفي الجزائري فقد شهد بطء وتيرة مواكبة مقررات لجنة بازل كنتيجة لانعدام الشفافية على مستوى البنوك الجزائرية التي تعتمد عليها قواعد لجنة بازل.

3- دراسة (إليفي، 2014) تحت عنوان:

أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كل أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في النظام المصرفي الجزائري الوقائية منها والتي تعتمد على مهام اللجنة المصرفية من خلال إجراءات الرقابة والإجراءات التأديبية في حالة وجود مخالفات، والأسلوب العلاجي من خلال نظام تأمين الودائع عند تصفية البنك. وقد تم دراسة 3بنوك عاملة في الجزائر بنك البركة الجزائرية القرض الشعبي والبنك الوطني الجزائري وبعد قياس درجة الأمان المصرفي بمقياس z-score، توصل الدراسة إلى أن:

- بنك البركة الجزائرية والقرض الشعبي يتمتعان بالسلامة المصرفية أما بنك الوطني الجزائري فهو متعثر فعلا.

- زيادة معدل العائد على الودائع يخفض من احتمال حدوث مشكلة التعثر المصرفي في البنوك العينة.

4- دراسة (زرير و الحموي، 2016) مقال معنون بـ:

مدى ملائمة مؤشر Z-score لقياس الاستقرار الماي للمصارف السورية الخاصة التقليدية

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي بمؤشر **Z-score** واثبات مدى ملائمته مع البنوك السورية الخاصة وذلك من خلال بناء نموذج انحدار متعدد خلال الفترة من الربع الأول لسنة2010 والربع الرابع لسنة 2014 باستخدام بيانات بانل والاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وتوصلت الدراسة إلى:

- ملائمة مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي للبنوك السورية الخاصة والتقليدية.

- تمتع جميع البنوك السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي.

- وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر الاستقرار Z-score والقيمة الدفترية للسهم نسبة لقيمته السوقية وكفاية رأس المال.

– وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر الاستقرار Z–score ومؤشر جودة المحفظة المصرفية ونسبة توظيف الودائع.

– عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الاستقرار Z–score ومؤشرات الأداء المصرفي الأساسية: معدل التغطية، نسبة السيولة ونسبة الربحية.

5– دراسة (عمي سعيد، 2016) أطروحة دكتوراه بعنوان:

دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003–2013

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تبني المعايير الاحترازية بالتركيز على معيار كفاية رأس المال على الاستقرار المصرفي وثم على تنافسية البنوك الجزائرية، وقد تم أخذ مؤشر الاستقرار المصرفي ممثل بنسبة الأمان ومؤشرات تحقيق الاستقرار التي وضعها صندوق النقد الدولي وعينة مكونة من 6 بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة 2003–2013 باستخدام نموذج بيانات بانل.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- التأثير الايجابي لكل من نسبة الملاءة ونسبة مردودية الأصول على الاستقرار المصرفي.
- التأثير السلبي على الاستقرار لكل من نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون ومردودية السهم بالإضافة إلى التكاليف مع عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل
- التنظيم الاحترازي يؤثر على التنافسية إيجابيا بزيادة استقطاب الودائع.

6– دراسة (Tamuleasa, 2017) بعنوان:

Performance and Soundness of European Banking System

هدفت الدراسة إلى التركيز على أداء القطاع المصرفي وسلامته، مع الأخذ بالاعتبار الجهود التي بذلتها السلطات النقدية في السنوات الأخيرة خاصة في فترات الركود العالمي والمحلي من أجل ضمان الأداء السليم للأنظمة المالية، مع أخذ عينة من الدول الأوروبية وتصنيفها وفق معايير: حجم البنك وتخصصه، دخول الدولة إلى الاتحاد الأوروبي ومستوى تنمية الدولة. توصلت الدراسة إلى وجود فوارق بين دول الاتحاد الأوروبي ثمانية والعشرون (28)، وأن ارتفاع مستوى المخاطر يؤثر على استقرار القطاع المالي وسلامته خاصة إذا كانت المخاطر إضافية ومتكاثفة في البنوك ذات الأهمية النظامية.

7- دراسة (Alnajjar و Othman، 2021) بعنوان:

The Impact of Capital Adequacy Ratio (CAR) on Islamic Banks performance in Selected MENA Countries

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نسبة كفاية رأس المال لما لها من أهمية في المؤسسات المالية وذلك بدراسة مجموعة من البنوك الإسلامية في دول الشرق الأوسط تتمثل في: قطر، عمان، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة، السعودية والأردن، ابتداءا من الربع الأول من سنة 2017 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2019، وقد تم دراسة 18 بنك إسلامي وبالاعتماد على نماذج Panel data، توصلت الدراسة إلى:

- البنوك عينة الدراسة تلتزم بنسبة كفاية رأس المال المحددة في اتفاقية بازل III.
- تأثير نسبة كفاية رأس المال على كل من مؤشري الأداء (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) تأثير سلبيا في كل البنوك عينة الدراسة.

8- دراسة (بوغدة و نجار، 2021) مقال بعنوان:

كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرج في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازلIII على السيولة المصرفية دراسة حالة 11 بنك مدرج في السوق المالي السعودي فترة 2012-2019 وذلك باستخدام نماذج البانل وقد تم استخدام متغيرات أخرى تفسيرية تمثلت في مؤشرات مخاطر الائتمان، الربحية وإدارة السيولة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في:

- نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتقدير أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية؛
- كل من كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان المقاسة بالقروض المتعثرة والربحية ذات دلالة إحصائية وتؤثر إيجابيا على السيولة المصرفية؛
- مخاطر الائتمان المقاسة بالأصول المرجحة بالمخاطر وإدارة الأصول ذات دلالة إحصائية ولكنها تؤثر سلبا على السيولة المصرفية.

9- دراسة (حسان، 2022) مقال تحت عنوان:

مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أداء القطاع المصرفي في دولة العراق من خلال مؤشرات السلامة الجزئية للحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي ويعزز قدرته على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، وقد استخدمت الدراسة ثلاث مؤشرات (نسبة كفاية راس المال، نسبة السيولة ونسب الربحية)، وبالاستعانة التقارير السنوية للاستقرار النقدي للبنك المركزي العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة تعد من اهم المؤشرات التي تعكس متانة المركز المالي للقطاع المصرفي باعتبار هذه النسب تجاوزت النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي.

تختلف دراستنا عن كل الدراسات السابقة من حيث:

- تسليط الضوء على مقررات بازل والأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحالية السائدة في العالم.
- دراسة القطاع المصرفي في فترة زمنية مختلفة عما في الدراسات السابقة.
- التوصل إلى نتائج مختلفة ترجع لخصوصية النظام المصرفي الجزائري.

8. صعوبات الدراسة

خلال القيام بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات أهمها مرتبط بالجانب التطبيقي نذكر:

- عدم الحصول على أحدث البيانات من البنوك على الرغم من تعليمة بنك الجزائر بنشر القوائم في المواقع الالكترونية.
- عدم إفصاح أغلب البنوك الجزائرية على البيانات اللازمة في الموقع الالكتروني للبنك.
- تحفظ مسؤولي البنوك على القوائم المالية الرئيسية والتقيد بالسرية التامة.

9. هيكل الدراسة

من أجل عرض موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ثلاثة منها نظرية وواحد تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة للموضوع، وقد تطرقنا في الجزء النظري في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للتنظيم الاحترازي في البنوك، وفي **الفصل الثاني** إلى السلامة المصرفية في النظام المصرفي، أما **الفصل الثالث** فكان الربط النظري بين الفصلين السابقين تناولنا فيه علاقة التنظيم الاحترازي بالسلامة المصرفية، وفيما يخص **الفصل الرابع** فقد كان تحليل أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفي في البنوك العاملة في الجزائر، وفي الأخير خاتمة عامة تعرض أهم النتائج المتحصل عليها مع مقترحات وآفاق البحث.

الفصل الأول

تمهيد

شهدت الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على المستوى العالمي وقد تم ترجيح استعمال التكنولوجيا السبب الأساسي في انتشارها، هذا ما زاد تحرير المعاملات المالية والتي هي بدورها كانت السبب الرئيسي لحدوث الأزمات المالية والمصرفية. ورغم إيجابيات التحرير المالي إلا أن أثره السلبي طغى على إيجابياته.

جاءت لجنة بازل واهتمت بالرقابة المصرفية وتحسين الإشراف على البنوك بوضعها قواعد ومعايير للتنظيم الاحترازي لتجنب الأزمات المصرفية، إلا أن أزمة 2008 كانت سببا لإحداث عدة تصحيحات وتعديلات في مجال التنظيم الاحترازي، ووضع عدة إجراءات لمواجهة المخاطر خاصة المخاطر النظامية، واتباع السياسات الاحترازية الكلية من أجل تجنب الخسائر والتقليل من الأزمات التي تؤثر على سلامة القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي ككل.

ومن خلال هذا الفصل لابد من الإطناب في موضوع التنظيم الاحترازي في البنوك ويكون هذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: **سلوك البنوك وضرورة التنظيم الاحترازي**

المبحث الثاني: **القواعد الاحترازية في النظام المصرفي**

المبحث الثالث: **دور مقررات بازل في التنظيم الاحترازي في البنوك**

المبحث الأول: سلوك البنوك وضرورة التنظيم الاحترازي

من أجل الوقوف على سلوك البنوك لا بد من التطرق إلى الأسباب التي تؤثر على سلوك البنوك، حيث نجد كل من ظاهرة التحرير المالي وما ينجر عنها من الأزمات المالية والمصرفية، إضافة إلى المخاطر بأنواعها ما يلزم المختصين في البنوك بإدارة هذه المخاطر والوقوف على طرق قياسها.

المطلب الأول: التحرير المالي والأزمات المصرفية

إن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وبالأخص زيادة التوجه نحو العولمة كان لها الأثر البالغ على البنوك وأعمالها بحكم الترابط الكبير بينهما، حيث لم تعد العولمة المصرفية خيارا بل باتت لازمة تدعو إلى تبني الانفتاح والتحرر والمنافسة الحرة.

الفرع الأول: التحرير المالي

تعد ظاهرة التحرير المالي من الظواهر التي جاءت استكمالا لسياق التحرير الاقتصادي أو أحد مكوناته الرئيسية، كما أنها جاءت استجابة للعديد من الظروف التي مست العديد من الدول المتطورة في سنوات الستينات والسبعينات، وفيما يلي عرض لأهم تعريفات التحرير المالي.

1. تعريف التحرير المالي

لا يوجد تعريف محدد للتحرير المالي إلا أن معظم الباحثين اشتركوا في أنه: عبارة عن مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كليا، هذا بالمعنى الواسع أما المعنى الضيق فهو عملية تحرير عمليات السوق المالي من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي (حسن ، 2011، صفحة 54)

وضمن التحرير المالي يوجد التحرير المصرفي باعتبار البنوك مكونة للنظام المالي، فقد عرف التحرير المصرفي بأنه: تلك الإجراءات التي تتعدى الأسواق النقدية لتنتقل للأسواق المالية، والتي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشراف قوي. (بحيح، 2014، صفحة 57)

2. إجراءات التحرير المالي والمصرفي: تتمثل هذه الإجراءات في النقاط التالية وهي متعلقة بإعادة تأهيل مؤسسات النظام المالي المحلي والدولي: (راحو، 2018، صفحة 120)

على المستوى المحلي: تتمثل في تأهيل النظام المصرفي وتعميق السوق المالية وذلك من خلال: (حسن ، 2011، صفحة 55):

– إجراءات مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل المصرفي؛

– الابتعاد عن الائتمان الموجه وإزالة الأسس والمعايير التي تحدد هيكل أصول البنوك مثل نسبة القروض إلى الودائع؛

– إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من خلال نقل ملكية جزء منها للقطاع الخاص، وجعلها في بيئة تنافسية؛

– إنشاء نظام واحد ومبسط للتأمين على الودائع، بالإضافة إلى ذلك تشجيع البنوك على فتح فروع ومكاتب في مناطق مختلفة لتكون قريبة من عملائها؛

– السماح للبنوك الأجنبية بالتواجد في الساحة المحلية، وأيضا تشجيع الاندماج؛

– تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها؛

– رفع كل الحواجز على تعاملات البنوك التجارية بالأوراق المالية؛

– السماح باستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات الصادرة بعملات أجنبية وغيرها؛

– تعويض استخدام التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية بدل استخدام أدوات التدخل المباشر (راحو، 2018، صفحة 120)؛

– تنويع أدوات الاستثمار المالي وتفعيل العمل وفق المعايير الدولية في مجال المحاسبة والافصاح المالي.

على المستوى الدولي: وقد شملت الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي من خلال رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حركة رؤوس الأموال، وكذا العمل على تحرير تجارة الخدمات المالية. (حسن ، 2011، صفحة 58)

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات التحرير المالي والمصرفي تختلف من بلد لأخر حسب الأهداف المحددة لسياستها، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية أو لدعم عملية التنظيم والهيكل التنظيمي.

3. مبادئ التحرير المالي والمصرفي

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين أساسيين ويتمثلان في (غانم ، 2014، صفحة 140) :

– تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

– تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملاءة بين الاستثمار والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

4. أهداف التحرير المالي والمصرفي

تتمثل أهداف التحرير المالي والمصرفي في النقاط التالية (الخزرجي و الحيالي، 2017، صفحة 229):

– تحسين كفاءة تخصيص رأس المال المصرفي نتيجة رفع القيود عن الائتمان وبالتالي رفع مستوى الائتمان المصرفي وزيادة المنافسة في القطاع المصرفي.

– رفع مستوى التطور المالي ودعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الادخار المصرفي من طرف القطاع الخاص؛

– توفير آليات لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات من خلال تحرير الخدمات المصرفية؛

– تقليص تكاليف الخدمات المصرفية ورفع مستوى التعامل التكنولوجي واعتماد الأدوات المالية الجديدة لتسريع عملية الاندماج بين البنوك؛

– تحسين خدمات الوساطة المالية وخلق المناخ الملائم لزيادة فرص الاستثمار؛

– تنويع الخدمات المصرفية ما يساعد على خفض مخاطر القروض والسوق.

الفرع الثاني: ماهية الأزمات المصرفية

قبل الخوض في تعريف الأزمات المصرفية لابد من التعرف أولا على مفهوم الأزمة وأهم أنواعها.

1. مفهوم الأزمة

تعني الأزمة القحط والشدة وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، وهي ترجمة مباشرة للكلمة الإنجليزية Crisis (ابو فارة، 2015، صفحة 37) وتعرف أيضا بأنها كل ما يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس والمنظمات أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية (ابوقحف، 2003، صفحة 346)

وتعرف أيضا الأزمة بأنها ذلك الخلل الذي يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله فهو يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام. وحتى نجزم بوجود أزمة لابد من تعرض النظام كله لتأثير شديد يؤدي إلى اختلال

وحدة النظام، وكذلك تصبح كل الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة موضع تهديد لاستمرار المنظمة وبقائها (جبرا، 2015، صفحة 253).

كما أن الأزمة تعبر عن موقف وحالة تواجه متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية (الخيضري ، 1990، صفحة 53)

نستخلص من التعاريف السابقة بأن الأزمة هي حالة عدم التوازن تصيب كيان معين تحدث خلل فيه، تؤثر عليه وتهدده بالزوال مستقبلا.

تمس الأزمات كل المجالات سواء كانت اجتماعية، سياسية أو حتى اقتصادية والذي يهمنا **الأزمة الاقتصادية** التي تعرف بأنها: عبارة عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار (زايد و رمان ، 2015) وهي تطلق على الاضطراب الناشئ عن اختلال بين الإنتاج والاستهلاك أوهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات على المقومات الرئيسية للنظام (جميل ، 2014، صفحة 149).

وقد عرف الاقتصاديون الأزمة الاقتصادية من خلال انسابها للنظام الرأسمالي من خلال الفوضى في الإنتاج، وعدم المساواة في توزيع الثروات أو قلة استهلاك الطبقة العاملة (العزاوي و خميس، 2010، صفحة 76)، وأن الاقتصاديين الغربيون يستخدمون مصطلح الدورة (cycle) بدلا من مصطلح (crises) في وصف الأزمة أو الدلالة عليها. (السمرائي و البياتي، 2011، صفحة 133)

2. الأزمة المالية

ومن أنواع الأزمات الاقتصادية نجد الأزمة المالية والتي فسرها الاقتصاديون بالعوامل النقدية وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمان عن طريق التوسع فيه بحيث يؤدي رفع أسعار الفائدة عاجلا أو آجلا، وبالتالي يقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم (جميل ، 2014).

وقد ظهرت عبارة الأزمة المالية عام 1823 عند الكاتب Comte de las Cases تتضمن الأزمات المالية مختلف المشاكل النقدية والمالية ومشاكل الديون (سعيد، 2009، صفحة 6) .

كما عرفت الأزمة المالية بأنها الانهيار الشامل في النظام المالي والنقدي والمتمثل في تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية.(العيساوي و العويدي، 2014، صفحة 180)

ومن هذه التعاريف نستخلص بأن الأزمة المالية تمس المتغيرات المالية من خلال تذبذبها العميق والذي يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية، وبالتالي انهيار النظام المالي للبلد.

3. أنواع الأزمات المالية

يتعرض اقصاد دولة ما إلى أزمات مالية والتي تعددت أنواعها ومن أبرزها (العيساوي و العويدي، 2014):

1.3 أزمة أسواق المال: تدعى أيضا بظاهرة الفقاعات، وهي أزمة تصيب أسواق المال نتيجة ارتفاع سعر الأصل بصورة أعلى من قيمته الحقيقية بسبب المضاربة وذلك من خلال زيادة الطلب على هذا الأصل من أجل الأرباح التي يحققها بسبب ارتفاع سعره لا بسبب الدخل الذي يولده.

2.3 أزمة العملة وأسعار الصرف: يساعد الانفتاح المالي على التقليل من احتمالية وقوع أزمة العملة، وكذلك السياسة النقدية الموجهة للاستقرار الأسعار. إذ يعتبر مؤشر ضغط سوق الصرف مقياس لقياس ضغط المضاربة على العملة، حيث يتدخل البنك المركزي بتخفيض العملة ردا على هجوم المضاربة المكثف على العملة أو من خلال خفض احتياطاته من العملات الأجنبية، أوعن طريق رفع أسعار الفائدة، تحدث أزمة العملة عندما يكون ضغط سوق الصرف المحقق كبير بشكل غير عادي. (Gus & Chen, 2011)

3.3 أزمة الديون الخارجية: تعتبر أزمة الديون إحدى مكونات الأزمات الاقتصادية التي عان منها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، تعرف أزمة الديون بأنها سلسلة التخلف عن السداد أو عدم الالتزام بالالتزامات الخارجية وقد شهدت الفترة منذ عام 1994 حالات تخلف كبيرة في السداد السيادي والشركات، بالإضافة إلى صعوبة في خدمة الديون بالعملات الأجنبية(Alessio & Giorgio, 2006) . وفي دراسة (Huu, Le Hung, Bui, Thanh, & Tung, 2020) لدولة الفيتنام حيث ركزوا على أن أزمة الديون تحدث عندما يحدث أحد الشروط التالية على الأقل:

– أن تكون الدولة قد أعلنت رسميا تعليق سداد الدين العام أو الخارجي أو دخلت في اتفاقية إعادة هيكلة الدين أو تمديده مع الدائنين.

– لم يدفع بلد ما للدائنين الأجانب أو مديري الأصول مبلغا يزيد عن 5%من نسبة الدين الخارجي الذي تم دفعه خلال العام.

– تراكم فائدة وأصل الدين الخارجي على الدولة بمبلغ يزيد عن 5% من إجمالي الدين الخارجي المستحق لهذا العام.

– تتلقى الدولة دعما كبيرا من صندوق النقد الدولي عندما يتجاوز هذا الدعم 100% من الحد الأقصى.

ويتم تجنب حالات تخلف عن السداد المحتملة فقط بفضل إعادة هيكلة أو إعادة الجدولة الخارجية للديون أو تدخلات المؤسسات المالية الدولية. (Alessio & Giorgio, 2006)

4.3 الأزمة المصرفية

وتعتبر الأزمة المصرفية جزءا من مفهوم أوسع للأزمات المالية (Knutsen & Sjogren, 2009, p. 5) وهي الحالة التي يكون فيها فقدان البنك أكثر من نصف رأس ماله أو على الأقل حصة كبيرة من رأسماله.

هدا النوع من الأزمات يصيب الجهاز المصرفي ويحدث عندما ترتفع سحوبات الودائع من البنوك التجارية بشكل مفاجئ، نتيجة عدم قدرة البنك أو المؤسسة المالية على تغطية التزاماته وتزايد القروض الرديئة. (العيساوي و العويدي، 2014، صفحة 181)

1. أنواع الأزمات المصرفية: من أنواع الأزمات المصرفية نجد نوعين:

- **الأزمة المصرفية العادية:** فيها يتأثر ملاءة بنك من البنوك من خلال عدم القدرة على سداد التزاماته نتيجة زيادة الأصول المتعثرة.

- **الأزمة المصرفية النظامية أو المنظومية:** أين يشمل النظام المالي بأكمله، حيث يتجه المودعون إلى سحب أموالهم من كل البنوك مهما كانت حالة البنك بسبب الخوف وهو ما يسمى الذعر المالي. (محي الدين، 2000، صفحة 180)

2. أسباب الازمة المصرفية: إن السمة المشتركة لجميع الأزمات المصرفية النظامية انتشار الائتمان ومبالغ كبيرة من القروض المتعثرة مما يسبب خسارة رأس مال البنك، وتكون الأزمات المصرفية أزمات إعسار تمس بعض المؤسسات المصرفية أو النظام المالي ككل (Knutsen & Sjogren, 2009).

توجد عدة أسباب تؤدي إلى حدوث الأزمة المصرفية لعل أهمها ما يلي: (عمرو ، 2000)

- **التحرر المالي غير الوقائي:** يعد أحد أسباب الأزمة من خلال:

1. تحرير رؤوس الأموال بعد الانغلاق مدة طويلة مع تحرير أسعار الفائدة المحلية يجعل البنوك غير قادرة على حماية نفسها ومن ثم الأزمة المالية كما حصل في المكسيك ودول جنوب شرق آسيا نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي.

2. يترافق التحرير المالي مع توسع في منح الائتمان والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة الخاصة بالقروض العقارية أو المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية.

3. التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للبنوك والقطاع المالي، من خلال دخول بنوك أخرى في السوق المالي وزيادة المنافسة على البنوك المحلية خاصة في الأنشطة الائتمانية قد لا يتحملها البنك.

- تدفقات رؤوس الأموال والديون قصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة).

- **سياسة سعر الصرف:** تلعب دورا كبيرا في حدوث الأزمات خاصة في أسعار الصرف الثابتة لعدم قدرة البنك المركزي في التحكم في الإقراض بالعملة الأجنبية، لأنه سوف يخسر حجما كبيرا من احتياطاته اللازمة وتحدث أزمة عملة، وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم عرض النقد وارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي تفاقم الأزمة.

-**ضعف النظم المحاسبية والرقابية:** يتعبر النظام المحاسبي والرقابي أهم مقومات النظام المالي والمصرفي فكلما كان هذا النظام يعمل بصورة جيدة ويتمتع بالشفافية كلما قلت الأزمات المالية والعكس صحيح.

- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** من خلال تقلبات أسعار الفائدة العالمية التي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التغيرات في معدلات التضخم ومدى تقلب الأسعار، أيضا أسعار الصرف الحقيقية وغيرها من مصادر الاضطرابات التي كانت سببا في حدوث الأزمة.

المطلب الثاني: الافراط في المخاطرة المصرفية وضرورة التنظيم

يعتبر الخطر عنصر أساسي لدراسة السلوك المالي وقبل الخوض في تعريف والتركيز على المخاطر المصرفية لابد من المرور أولا على تعريف الخطر والمخاطرة:

الفرع الأول: تعريف الخطر والمخاطر

يعرف الخطر بأنه كل ما يهدد الإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة، وهو أيضا يعرف بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين. (جبرا، 2015، صفحة 199) أما كلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة الخطر ومنها الفعل يخاطر، أما اصطلاحا فعرفت بأنها انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبئ بها (بورقبة و زرارقي ، 2015، صفحة 93) كما تعرف بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 30)

الفرع الثاني: المخاطر المصرفية

عرفت المخاطر المصرفية من قبل لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال

أوفي رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته. (بورقبة و زرارقي ، 2015، صفحة 94)

1. أنواع المخاطر المصرفية

تعددت أنواع المخاطر التي تمس البنوك سواء بالنسبة لعملياتها أو أصولها والتي قد تحد من قدرتها على القيام بمهامها وتؤثر على قدرتها على القيام بمهامها، لعل أهمها مايلي: (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013)

1.1 المخاطر الائتمانية: تعد أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك، ذلك بسبب توظيف موجوداتها عن طريق الإقراض، وهي احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزامات وفقا للشروط المتفق عليها. وزيادة هذه المخاطر يؤثر على المركز المالي للبنك.

2.1 مخاطر السيولة: هي احتمال أن يصبح البنك خلال فترة زمنية محددة غير قادر على تسوية الالتزامات على الفور (Mathias & Kleopatra, 2013) ، هذا الأمر يؤثر سمعة البنك مما يجعل زبائن البنك تنزاح إلى بنوك منافسة ما يعني فقدان البنك لدوره في الوساطة المالية (فخاري و زبيري، 2018)، ويسمى أيضا مخاطر السيولة بمخاطر تمويل الأنشطة المصرفية التي تتعاظم عندما لا يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية وعدم قدرته على تسييل الأصول بسعر قريب من قيمته العادلة في إطار زمني محدد. (مرسلي و بوعبدلي، 2019، صفحة 346)

3.1 مخاطر السوق: يرتبط خطر السوق بعمليات الإقراض والاقتراض للبنوك، وكذا التغيرات في ظروف السوق كالتذبذب معدلات الفائدة والأسعار ومعدلات الصرف.

4.1 مخاطر الصرف الأجنبي: تسمى بمخاطر العملة تنتج نتيجة التغيرات في أسعار الصرف، ذلك نتيجة تباينات في المكاسب راجع لربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية.

5.1 مخاطر أسعار الفائدة: ترتبط مخاطر أسعار الفائدة بشكل مباشر بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الاجل، فعند ارتفاع أسعار الفائدة يتعرض البنك إلى انخفاض فائدته وبالتالي ناتج المصرفي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية. (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 104)

6.1 مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات: تتمثل في عجز البنك على سداد الالتزامات وتغطية الخسائر المتولدة عن كافة أنواع المخاطر. وهي مطابقة لمخاطر الائتمانية. (جبرا، 2015، صفحة 81)

7.1 المخاطر التشغيلية: هي المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لإحداث خارجية. (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 104) وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو اخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا المخاطر القانونية.

وللمخاطر التشغيلية أنواع تؤدي إلى احتمال التسبب في خسارة كبيرة نذكر: (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 289)

-الاحتيال الداخلي المتمثل في الغش وسوء استعمال الممتلكات وإيجاد الثغرات في اللوائح التنظيمية من قبل المسؤولين وكذلك العمال في البنك؛

- الاحتيال الخارجي ويكون من أطراف خارج البنك.

- ممارسات العمل والأمان العمل؛

- الممارسات المتعلقة بالعملاء والاعمال

- التوقف في العمل والخلل في الأنظمة الالكترونية.

- الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات والعلاقات.

8.1 المخاطر الفنية: تتمثل الأخطاء في عملية تسجيل المعاملات وكذا القصور في نظام المعلومات بالإضافة إلى غياب الأدوات اللازمة لقياس المخاطر ضمن المخاطر الفنية.

2. إدارة المخاطر المصرفية

لقد بدأ استخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات من قبل هرفارد بيرنس عام 1956م، حيث طرح فكرة أن شخصا داخل منظمة لابد له أن يكون مسؤول عن مخاطر المنظمة، وفي بعض الشركات الكبرى فعل مركز وظيفي يدعى مدير التأمين، باعتبار التأمين بند من ميزانية الشركة، ثم تم الانتقال من التأمين إلى إدارة المخاطر والتي ركزت على الإدارة بعد تعرفها على المخاطر التي تتعرض لها تقوم بتقييمها لتتفادى حدوثها أو تقلل من تأثيرها. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 49)

ويعرف كمال محمود جبرا إدارة المخاطر بأنها عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها، وهي نشاط اداري يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. (جبرا، 2015)

تتمثل إدارة المخاطرة في البنوك في تلك العملية المطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال مجموعة من الأدوات والتقنيات، وتعتبر إدارة الأصول والخصوم والتي تركز على مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة

في الميزانية الختامية نوع من إدارة المخاطر، في حين يعتبر قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها الهدف الأساسي لإدارة المخاطرة والذي ينجر عليه عدة مزايا تتمثل في (عيسى، 2010، صفحة 84):

- إعطاء نظرة مستقبلية أفضل للبنوك والقدرة على تحديد سياسة الأعمال؛
- تنمية الميزة التنافسية من خلال العلم بالتكاليف المستقبلية والقدرة على تحميلها للعملاء، والمعاونة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها؛
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

تعددت الإجراءات التي يتبعها البنك للحد من المخاطر والإنقاص منها وتتمثل هده الإجراءات في: (عيسى، 2010)

الشكل رقم(1-1): إجراءات الحد من المخاطر

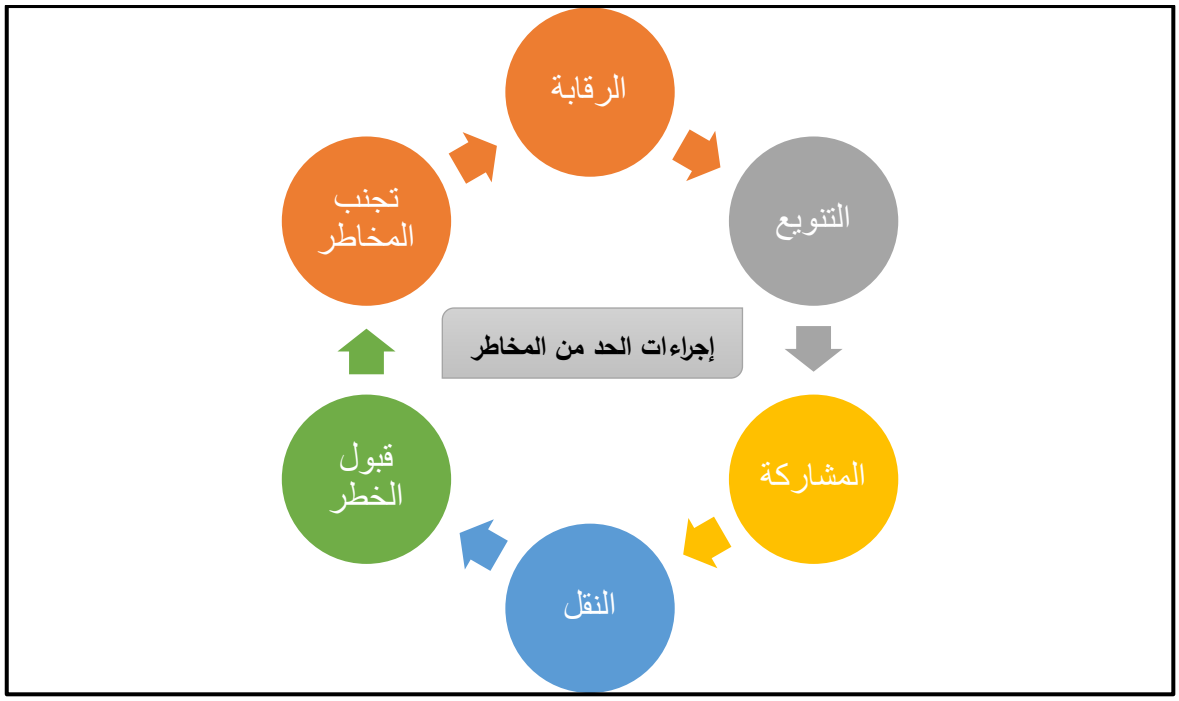

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (عيسى، 2010، صفحة 125)

الرقابة: تتمثل في وضع تدابير وقائية للحد من المخاطر وتقليلها. وسيتم التطرق إليها بإطناب في المبحث الثاني.

التنويع: يتم تقليل المخاطر من خلال تنويع مصادر التمويل والاستثمارات.

المشاركة: يتم مشاركة تحمل المخاطر لأطراف أخرى مثل التأمين والكفالات....إلخ

النقل: توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف اخر.

قبول الخطر: يتم في الحالات التي تكون أثار المخاطر السلبية قليلة كلفة معالجتها عالية أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر

تجنب الخطر: وفق خطط معينة يتم تصميم عمليات لتجنب المخاطر وتقليلها، كامتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر لتجنب المخاطر الائتمانية، إلا أن هدا الأسلوب يعد أسلوبا سلبيا وغير مناسب في التعامل مع كثير من المخاطر، التي من المفروض المخاطرة من أجل تحقيق نتيجة جيدة. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013)

المطلب الثالث: قياس المخاطر المصرفية

يتم قياس المخاطر كل نوع على حدة، وذلك بالتركيز على أبعاده الثلاثة والمتمثلة في: حجمه، مدته واحتمالية وقوعه وبعدها يتم قياسه، وحسب (Banks & Dunn, 2003) يتم قياس المخاطر بنوعين من الطرق إما طرق كمية رياضية أو بطرق كيفية:

1. الطرق الكمية الرياضية: تعتمد على المعادلات الرياضية والحسابات الكمية في إيجاد مؤشرات ذات دلالة مرتبطة بالخطر، وتتمثل هذه الطرق في: الطرق الإحصائية والتحليلية، السيناريوهات، القيمة المعرضة للمخاطر VAR، الخسائر القصوى.

2. الطرق الكيفية: تستخدم في حالات يصعب استخدام الطرق الكمية فيها، في هذه الحالات لابد من استخدام الخبرات، وتكون هذه الطرق خاصة في مخاطر القانونية، مخاطر ملاءة العملاء، مخاطر العمليات (مخاطر التشغيلية).

الجدول التالي يوضح أهم الطرق لقياس المخاطر بالتركيز على مزايا وعيوب كل طريقة.

جدول رقم (1-1): طرق قياس المخاطر

الطريقة	المزايا	العيوب
الطرق الكمية		
الإحصائية	- فعالة في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الزمن. - ممكنة التطبيق على أنواع مختلفة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.	- تعتمد على الافتراضات حول سلوك أسعار الأصول والتوزيعات التي قد لا تكون دائما دقيقة.

التحليلية	سهلة الوضع والتطبيق	– لا يمكن تطبيقها في حساب كل التعرضات للمخاطر. – غير ممكنة الاستخدام لتقدير التعرض المستقبلي للمخاطر.
السيناريوهات	–تتيح معلومات عن خطر مجموعة من التدفقات الخارجة. – ممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية – لا تترك مجال للاحتمالات – تترجم بشكل مفهوم (أرباح وخسائر مثلا) – عملية على مجموعة من المخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة.	
القيمة المعرضة للخطر	تسمح بتجميع المخاطر عبر المحافظ.	– يعتمد على الافتراضات بخصوص الارتباطات ومجالات الثقة. – صعبة التطبيق والتنفيذ. – قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يتم تسعيرها وفق السوق.
	يوفر منهجية تجميع عبر المحافظ ودرجات المخاطر.	–متحفظة جدا لأنها تتجاهل الارتباطات ومجالات الثقة. – قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يتم تسعيرها بشكل آني فوري.
الطريقة النوعية		
	يمكن أن تستخدم عندما لا يوجد مدخل مقاربة كمية مناسبة.	بحتة في استخدام الأحكام الذاتية مما يعرضها للكثير من النقد.

المصدر: (Banks & Dunn, 2003, p. 61)

وقد حددت اتفاقيات بازل خمسة أنواع أساسية من أكثر المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي التي يمكن قياسها وبمؤشرات ونسب وتتمثل في: المخاطر الائتمانية (Credit Risks)، مخاطر السيولة (Liquidity Risks)، المخاطر التشغيلية (Operational Risks)، المخاطر السوقية (Market Risks). (الشمري، 2012، صفحة 88)

والجدول التالي يمثل أهم المؤشرات التي يمكن بها قياس أنواع المخاطر حسب اتفاقيات بازل.

الجدول رقم(1-2): أهم مؤشرات قياس أنواع المخاطر المصرفية

المخاطر	*المؤشرات*	*النسبة*
المخاطر الائتمانية	مؤشر إجمالي الخسائر إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{اجمالي الخسائر}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100$
	مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{صافي الخسارة}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100$
	مؤشر الاستردادات إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{الاستردادات}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100$
	مؤشر مخصصات الديون المعدومة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{مخصصات الديون المعدومة}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100$
	مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100$
	مؤشر مخصصات الديون المعدومة إلى صافي الخسائر	$\frac{\text{مخصصات الديون المعدومة}}{\text{صافي خسائر}} * 100$
	مؤشر تغطية الربح لصافي الخسائر	$\frac{\text{الارباح صافي}}{\text{صافي خسائر القروض}} * 100$
	مؤشر معدل نمو صافي الائتمان	ويقاس كنسبة سنوية بالاعتماد على سنة الأساس
	مؤشر تركز الائتمان	ويقيس هذا المؤشر درجة تركز الائتمان الممنوح

	مؤشر صافي القروض إلى مجموع الودائع	$\frac{\text{صافي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$
	مؤشر صافي القروض إلى الودائع القاعدية	$\frac{\text{صافي القروض}}{\text{الودائع القاعدية}} * 100$
مخاطر السيولة	مؤشر الاستثمارات القصيرة الأجل	$\frac{\text{الاجل قصيرة الاستثمارات}}{\text{مجموع الاستثمارات}} * 100$
	مؤشر الودائع القاعدية	$\frac{\text{الودائع القاعدية}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$
	مؤشر النقد إلى مجموع الموجودات	$\frac{\text{مجموع النقد}}{\text{مجموع الموجودات}} * 100$
	نسبة صافي المصاريف	$\frac{\text{المصاريف غير الناتجة عن الفائدة–الدخل غير الناتج عن الفائدة}}{\text{متوسط الاصول غير المباشرة(العامة)}} * 100$
المخاطر التشغيلية	إجمالي الأصول لكل مستخدم	$\frac{\text{متوسط الاصول}}{\text{عدد المسخدمين}} * 100$
	متوسط مصاريف دائرة المستخدمين	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{عدد المسخدمين}} * 100$
	القروض لكل مستخدم	$\frac{\text{متوسط القروض}}{\text{عدد المسخدمين}} * 100$
	صافي الدخل لكل مستخدم	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد المسخدمين}} * 100$
مخاطر السوق	طريقة تحليل الفجوة	قيمة الفجوة= الموجودات الحساسة لسعر الفائدة–المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
	طريقة تحليل المدة	$D = \sum t\ PV\ (C_t)\ .t/P_0$ حيث: D: المدة t: الفترة المتبقية من أجل السند

		PV (C_t): القيمة الحالية للتدفق النقدي المسترد في الزمن t P_0: السعر السوقي(القيمة السوقية) للسند أو الأداة المالية.
	طريقة فجوة المدة	فجوة المدة= متوسط مدة الموجودات – (القيمة السوقية للمطلوبات/ القيمة السوقية للموجودات) *متوسط مدة المطلوبات.
	نموذج تحليل المحاكاة	تقوم البنوك الكبيرة بوضع نموذج حساسية البنك لسعر الفائدة من خلال افتراضات مستقبلية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (الشمري، 2012، الصفحات 88-100)

المبحث الثاني: القواعد الاحترازية في النظام المصرفي

تعد كلمة تنظيم بصفة عامة وضع كل شيء في مكانه الصحيح، أي تحديد المسؤوليات والسلطات والعلاقات بين الأشخاص في الجهد الجماعي أي تحديد الأهداف والوصول إليها بأبسط المجهودات والتكاليف، أما التنظيم المصرفي فيختلف من بنك لأخر حسب حجم البنك، حجم العمل فيه ونوع الأعمال التي يقوم بها وعدد الموظفين الذين يعملون فيه، ويهدف هذا التنظيم في البنوك إلى (الشمري، 2014):

– ضمان أمان وسلامة البنوك والمؤسسات المالية: المحافظة على ثقة المحلية والدولية وحماية المودعين ودافعي الضرائب والمحافظة على الاستقرار المالي، كما يحافظ على تخصيص للموارد النادرة للدولة واستعداد الحكومة للعمل كمقرض أو كملاذ أخير للبنوك؛

– تحقيق الاستقرار النقدي: السيطرة على نمو في عرض النقد والمحافظة على العمليات الكفأة لنظام المدفوعات؛

– إيجاد نظام مالي كفؤ تنافسي وذلك لمنع التركيز الشديد للموارد المصرفية والذي يمثل حالة تنافسية؛

– حماية المودعين والعملاء من تعسف المؤسسات المانحة للائتمان وذلك بحصول المقترضين على فرص متساوية في حصولهم على الائتمان المطلوب؛

– يعمل التنظيم كمرشد لإيجاد سياسات سليمة للعمليات في البنوك.

يعتبر التنظيم الاحترازي جزء من التنظيم المصرفي فهو يركز على القواعد الاحترازية (قواعد الحذر)، والتي تعتبر قواعد للتسيير والإدارة المالية في المجال المصرفي وتضعها السلطة النقدية للبنوك تهدف لتحقيق سلامة القطاع المصرفي. (سليمان، 2023، صفحة 13)

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية القواعد الاحترازية بصفة عامة مرورا بالقواعد الاحترازية في حالة وجود المخاطر النظامية والوقوف في الأخير على أهم السياسات الاحترازية الكلية التي جاءت نتيجة التعاون الدولي.

المطلب الأول: ماهية القواعد الاحترازية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق للتطور التاريخي للقواعد الاحترازية مرورا بتعريفها مع الوقوف على أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه القواعد.

الفرع الأول: التطور التاريخي للقواعد الاحترازية

نشأت القواعد الاحترازية على مرحلتين كل مرحلة تميزت بأحداث حيث (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 238):

المرحلة الأولى من سنة 1800 إلى سنة 1945: مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت الأزمات البنكية المالية في الدول الصناعية الكبرى حيث خلفت هذه الأزمات عدة آثار سلبية تفاوتت من بلد إلى أخر، أدى هذا إلى ضرورة وجود قواعد وضمانات تسمى بالقواعد الاحترازية تسمح باستمرار ممارسة النشاط البنكي.

في الولايات المتحدة الأمريكية توفقت القواعد الاحترازية الخاصة برأس المال على اتفاقية إنشاء البنوك، وحددت رأس المال الأدنى بـ 100000 دولار، (آيت عكاش، 2013، صفحة 26) رغم هذه المحاولات قصد حماية مساهمين البنوك والمودعين بفرض حد الأدنى لرأس المال وتخصيص الاحتياطات إلى أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بشكل مناسب بنتيجة ازدواجية في اعتماد المراقبة وطريقة انضباط السوق.

في سنة 1909 تم إنشاء نظام تأمين الودائع وقد تطورت القواعد الاحترازية المتعلقة برأس المال والاحتياطات وصولا إلى وضع نظام الاحتياط الفدرالي سنة 1913 الذي ساهم في خلق النقود في النشاط الاقتصادي.

وفي سنة 1933 نشأت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع استجابا لآلاف حالات فشل البنوك من أجل الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور في النظام المالي

وقد تم الاستغناء على نظام الاتفاقيات المحددة لرأس المال مع انهيار ثاني بنك أمريكي سنة 1836 مع ضرورة مرور كل مشروع إنشاء بنك على وكالة الدولة للمراقبة ليتم تسجيل اسم البنك وعنوانه وأسماء مسؤوليه أدى هذا إلى زيادة عدد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

ساهمت القواعد الاحترازية منذ نشأتها في تحقيق نتائج ايجابية على صعيد تعزيز السلامة المصرفية والمالية نتيجة وجود هيئات المراقبة وانضباط السوق واحترام جيد للقواعد، وهذا ما يمثل الدعائم الثلاثة للجنة بازل II.

المرحلة ابتداء من سنة 1945

خلال سنوات الستينات انصب اهتمام البنوك الأمريكية إلى تسيير جانب خصوصها في ظل قواعد تنظيمية، وتطوير نشاطها الدولي أدى إلى ظهور سوق الأوفشور (سوق الأورو – دولار في لندن بدخول بنوك أجنبية أخرى تبعا للبنوك الأمريكية، أدى هذا ظهور الأزمات البنكية، بداية من سنوات السبعينات خصوصا في الدول الصناعية.

في سنة 1973 بانتقال نظام النقدي الدولي من نظام صرف ثابت إلى نظام حر، دفع البنوك إلى قيام بعمليات المضاربة في سوق الصرف. أدى إلى خسائر كبيرة في فروع البنوك في لندن وإعلان عدة بنوك إفلاسها أدى هذا إلى إنشاء لجنة بازل لجنة تكلف بمراقبة البنوك التي لها نشاط دولي، ومع إصدار اللجنة لتقريرها الأول سنة 1988 كانت ميلاد للقواعد الاحترازية ذات الطابع العالمي (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013).

الفرع الثاني: تعريف وأهداف القواعد الاحترازية

لا بد من التعرف على القواعد الاحترازية لما لها من أهمية كبيرة في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي ككل.

1. تعريف القواعد الاحترازية

تسمى القواعد الاحترازية كذلك بقواعد الحذر وقد عرفت بأنها: مجموعة من المقاييس الإدارية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 237)

2- أهداف القواعد الاحترازية

يعتبر ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص الهدف الأساسي للقواعد الاحترازية، وذلك من خلال تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد. إضافة إلى ذلك فإن القواعد الاحترازية تضمن تسويق الخدمات المصرفية واستقرار القطاع بالإضافة إلى حماية المودعين، واستمرارية ميكانزمات الدفع، ونستطيع جمع هذه الأهداف في محورين هما:

- **حماية المودعين** من خلال خصوصية الهيكلة المالية للبنك والتي تتمثل في نسبة معتبرة من حجم ودائعها تعود لصغار المودعين الذين تنقصهم في الغالب المعلومات الضرورية والكافية حول الوضعية المالية للبنك، ومن هنا توجب على القواعد الاحترازية أن تكون في حماية مصالح هؤلاء المودعين بوضع قواعد للسيولة التي تلزم البنوك على الاحتفاظ بحجم معين لديها تواجه به طلبات السحب من الزبائن، كما تفرض القواعد الاحترازية على البنوك تأمين الودائع بهدف ضمان التسديد للمودعين في حالة إفلاس البنك.

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي**

تمكن القواعد الاحترازية من التنبؤ بالخطر النظامي وتمكن من تفادي تأثير أزمة إفلاس أي بنك على مجموع النظام المالي، وهذا بوضع قواعد للملاءة، وتسيير فعال للخطر العام.

-احداث توافق بين عمليات القطاع البنكي والمالي المحلي وملائمتها مع المعايير المطبقة دوليا. (ناصر، 2014)

المطلب الثاني: القواعد الاحترازية في ظل وجود مخاطر النظامية

نظرا لتزايد الترابط الاقتصادي والمالي والمصرفي بين الدول وزيادة توسع المؤسسات المالية والمصرفية خلال العقود الماضية مع انتشار الأزمات المالية من خلال انتقال العدوى لمعظم الدول وأزمة 2008 خير دليل. كل هذا حتم تعزيز الجهود الدولية تطوير التشريعات الرقابية المالية والمصرفية من خلال تعزيز سلامة النظام المالي والمصرفي.

سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي (FSB) إلى تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية(Globally systmatically important (G-SIBs banksعلى مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية. وذلك بوضع إطار رقابي تمثل في اقتراح مبادئ رقابية للتقليل من المخاطر النظامية.

المخاطر النظامية تعرف بأنها المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية نتيجة فشل أحد أطراف أومكونات النظام المالي، والذي له تأثير على الاقتصاد ككل.

الفرع الأول: منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي

تعتمد هذه المنهجية على مجموعة من المؤشرات التي تقيس مستوى الأهمية النظامية العالمية، والهدف الأساسي من هذه المؤشرات تحديد حجم المخاطر المالية وإلزام المؤسسات المالية بإجراءات رقابية تم تضمينها في تعديلات لجنة بازل III، التي سيتم التطرق إليها في المبحث الثالث. والجدول التالي يمثل المؤشرات التي تحدد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية.

الجدول رقم (1-3): منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي وفق لجنة بازل

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية	الوزن النسبي(%)
الحجم	التعرض الإجمالي كما هو معرف في مؤشرات الرفع المالي لاتفاقية بازلIII	20
الارتباط	الأصول داخل النظام المالي	1/15 أي 6.6
	مطلوبات داخل النظام المالي	1/15 أي 6.6
	الأوراق المالية غير المسددة	1/15 أي 6.6
الاستبدال/ البنية التحتية للمؤسسات المالية	نشاط أنظمة الدفع	1/15 أي 6.6
	الأصول المحتفظ بها	1/15 أي 6.6
	المعاملات المضمونة في الأسواق المالية	1/15 أي 6.6
مدى تطور وتقدم أنشطة البنك	القيمة الاسمية للمشتقات خارج البورصة	1/15 أي 6.6
	التداول والأوراق المالية المتاحة للبيع	1/15 أي 6.6
	أصول المستوى الثالث	1/15 أي 6.6
الأنشطة خارج حدود دولة المقر	الأصول خارج حدود دولة المقر	10
	الخصوم خارج دولة المقر	10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (BCBS, 2014, p. 2)

من الجدول نلاحظ المؤشرات الرئيسية تم ترجيحها بنسب متساوية بقيمة 20% لكل مؤشر رئيسي، وأن هذه المؤشرات الرئيسية تتكون من مؤشرات فرعية تم منحها أوزان متساوية داخل كل مؤشر فرعي من المؤشر الرئيسي. هذا الجدول يهدف في الأخير إلى الحصول على مؤشر مرجح للأهمية النظامية لكل مؤسسة مصرفية.

يعتبر كل من المؤشر الأول، الثاني والرابع الرئيسيين بمؤشراتهم الفرعية قد تم تضمينها في اجتماع من قبل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل ومجلس الاستقرار العالمي في 2009، إلا أن لجنة بازل أضافت مؤشرين أخريين من أجل تحديد منهجية المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية. (BCBS, 2014)

عند تطبيق لجنة بازل هذه المنهجية على المؤسسات المصرفية العالمية في سنة 2011 على نحو 73 بنك تم اختيار 28 بنك ذو أهمية نظامية عالمية، وقد تم إضافة رأس المال إضافي من أجل امتصاص الصدمات من قبل المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية، وفي سنة2012 تم إضافة بنك الصيني في سنة 2014 تم أيضا إضافة بنك آخر صيني بنك الزراعي الصيني، ليصبح 30 بنك ذو أهمية نظامية عالمية، وهو العدد المعمول به حالية من البنوك ذات الأهمية النظامية عالميا (The Financial Stability Board (FSB), 2022).

وضع مجلس الاستقرار المالي قائمة المؤسسات المصرفية أو البنوك ذات الأهمية النظامية عالميا لعام 2022 وذلك بالاعتماد على قائمة البيانات سنة 2021 كما يلي:

جدول رقم(1-4): قائمة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية عالميا لسنة 2022

البنك	التنقيط	رأس المال الإضافي
لا يوجد	5	%3.5
لا يوجد	4	%2.5
سيتي غروب **شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية** **جي بي مورغان**	3	2%
بنك أمريكا **بنك الصين** **باركليز** **بي إن بي باريبا** **بنك التعمير الصيني** **بنك الألماني** **البنك الصناعي التجاري الصيني** **ميتسوبيشي بو أف جي**	2	%1.5
البنك الزراعي الصيني **بنك نيويورك ميلون**		

القرض السويسري **غولدمان ساكس** **مجموعة BPCEالفرنسية** **القرض الفلاحي الفرنسي** **مجموعة إي إن جي الهلندية** **مجموعة ميزوهو المالية اليابانية** **مورغان ستانلي** **البنك الملكي الكندي** **مجموعة سانتاندر** **سوسيتي جنرال** **شركة ستيت ستريت** **بنك تورنتو دومينيون** **سوميتو ميتسوي المصرفية اليابانية** **مجموعة يو بي أس السويسرية** **يونيكريديتو الإيطالية** **شركة ولز فارجو**	1	1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (The Financial Stability Board (FSB), 2022)

من خلال الجدول نلاحظ لا تزال البنوك الثلاثون المدرجة في القائمة كما في قائمة سنة 2021، وأنه لا يوجد أي بنك نظامي في تنقيط الأول والثاني، مع انتقال بنك أمريكا من النقطة 2 إلى النقطة 3 وانتقال بنكين (بنك التعمير الصيني من النقطة 2 الى النقطة1، أما بنك بي أن بي باريباس انتقل من النقطة3 إلى النقطة 2).

الفرع الثاني: مبادئ التعامل مع المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محليا

بناء على طلب مجموعة دول العشرين G20، قامت لجنة بازل بوضع إطار مكمل لإطار التعامل مع المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية عالميا، عرف ب (D-SIBs) المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محليا Domestically systmatically important banks، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية في التعامل مع هذه المؤسسات: على أن يتم تنفيذ هذا الإطار ابتداء من جانفي 2016:

- الاعتماد على التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية المحلية عبر الحدود لما لها من أثر على المخاطر النظامية.

- هذا الإطار الرقابي يتيح لدول إمكانية فرض معايير رقابة جديدة ذات الأهمية النظامية لامتصاص الخسائر.

حددت لجنة بازل 12 مبدأ لتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية، وقسمت إلى قسمين: **قسم الأول** يتكون من المبدأ الأول حتى المبدأ السابع وهو خاص بتحديد مدى تأثير المؤسسة المصرفية على الاقتصاد المحلي في حالة العجز، حيث تشمل المبادئ (هبه و برينه، 2014، صفحة 3):

1- واجب على السلطات الرقابية المحلية تحديد منهجية لتقييم مستوى المخاطر النظامية المرتبطة بالمؤسسات المصرفية.

2- يجب أن تمكن هذه المنهجية تقليل حجم الآثار السلبية الناتجة عن فشل أي من المؤسسات المصرفية المحلية على مستوى النظام ككل.

3- يجب أن يقاس حجم المخاطر الناشئة عن فشل أي من المؤسسات ذات الأهمية النظامية بالرجوع إلى حالة الاقتصاد المحلي.

4- خضوع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية لتقييم السلطات الرقابية في الدولة الأم، مع خضوع الفروع إلى تقييم السلطات الرقابية في الدول المضيفة.

5- إشمال المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محليا على مؤشرات رئيسية دون مؤشر واحد متمثل في علاقة المؤسسة المصرفية عبر الحدود.

6- قيام السلطات الرقابية بعمليات مراجعة دورية للمؤسسات المصرفية.

7- وجوب افصاح السلطات الرقابية عن المنهجية المتبناة في تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية.

القسم الثاني يتمثل في متطلبات رقابية خاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محليا وتضم المبادئ من المبدأ 8 إلى المبدأ12 كالآتي:

8- توثيق كل جهة رقابية للمنهجيات المعتمدة لتقييم رأس المال المطلوب لمواجهة أو امتصاص الخسائر لكل مؤسسة مصرفية ذات الأهمية النظامية.

9- لا بد أن تكون المتطلبات الإضافية لكل مؤسسة مصرفية تناسب مع طبيعة المخاطر النظامية المرتبطة بها والمحددة من خلال المبدأ الخامس.

10- على السلطات الرقابية التأكد من توافق تطبيق إطار المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية مع أنظمتها المحلية (مع إمكانية فرض متطلبات رقابية لامتصاص الخسائر).

11- تعاون السلطات الرقابية في كل من دولة المقر والدولة المضيفة في وضع نسبة رأس المال الإضافي في حالة ما إذا صنفت مؤسسة تابعة للمؤسسات المصرفية بالخارج باعتبارها من المؤسسات المالية المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية.

12- لابد من استيفاء متطلبات رأس المال الإضافي من خلال الشريحة الأولى لرأس المال Tier1 مع إمكانية فرض السلطات الرقابية متطلبات أخرى تراها لازمة للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية.

المطلب الثالث: السياسات الاحترازية الكلية

الفرع الأول: تعريف السياسة الاحترازية الكلية

تعرف السياسة الاحترازية الكلية بأنها استخدام الإجراءات الاحترازية الكلية لاحتواء المخاطر النظامية عند حدوثها، وما ينجر عن هذه المخاطر من أثر كبير على النظام المالي ككل والاقتصاد الحقيقي (Orsmond & Price, 2016, p. 75) تعرف أيضا بأنها تلك السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات باستخدام مجموعة من المؤشرات الأساسية(بوشنين ، 2017-2018، صفحة 148)، وعليه فالسياسات الاحترازية الكلية تعد الخط الدفاعي الأول ضد التجاوزات التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفه من خلال معالجة مخاطر التي تهدد النظام ككل.

من التعاريف نجد أن السياسة الاحترازية الكلية تعتمد على إجراءات للحد من المخاطر النظامية مع ضمان وجود مرونة في النظام المالي تتناسب مع مستوى المخاطر.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية

قامت السلطات النقدية الدولية بالتعاون مع الباحثين الأكاديميين بتطوير المؤشرات الاحترازية الكلية وتعزيز جهودهم لضمان الرقابة الاحترازية الكلية المثلى، كان هذا من خلال إطارين: إطار أوروبي وإطار أمريكي.

1. المؤشرات الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأوروبي

ركز البنك المركزي الأوروبي (European Central Bank (ECB على تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي بواسطة مؤشرات يتم تحديدها من خلال العناصر التقليدية أو من قبل التغيرات في الأسواق المالية. يتميز إطار العمل الذي يدعو له البنك المركزي الأوروبي بثلاثة أقسام رئيسية تغطي المؤشرات الاحترازية الكلية.

القسم الأول: تقييم الوضع الحالي في القطاع المالي (حالة القطاع المصرفي).

القسم الثاني: متابعة مصادر المخاطر المحتملة والفعلية التي تواجهها البنوك وتقييمهم لمصادر الخطر والضعف.

القسم الثالث: خاص بقدرة البنوك على الصمود فيما يتعلق بمصادر المخاطر (قدرة القطاع المالي على تحمل الاضطرابات). والشكل التالي يمثل وصف لإطار التحوط الكلي.

الشكل رقم (1-2): إطار التحوط الكلي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Tamuleasa, 2017, p. 65)

من الجدول نلاحظ أن:

القسم الأول: خاص بحالة القطاع المصرفي حيث يوفر نقطة انطلاق لتقييم قدرة النظام المصرفي على الصمود أمام الأوضاع السائدة من خلال كل من الربحية وكفاية رأس المال والسيولة وهي العناصر التي تقدم صورة واضحة على سلامة البنك لاستيعاب الخسائر أو التدفقات الخارجية.

أما **القسم الثاني** فهو يعرض مختلف المخاطر الداخلية التي تعرض لها البنوك والتي تمثلت في 7 مخاطر مذكورة سابقا.

في **القسم الثالث** عرض إمكانية تقييم الاضطرابات الخارجية المحتملة والخاصة بالاقتصاد الكلي أو السوق المالي.

2. مؤشرات صندوق النقد الدولي الأمريكي

في سنة 2000 تم نشر صندوق النقد الدولي لمؤشرات السلامة المالية (SIFs) Financial Soundness Indicators بعد إجراء مسح حول استخدام المؤشرات الاحترازية الكلية، ربط صندوق النقد الدولي مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية بعوامل اقتصادية رأى بأنها تؤثر على استقرار النظام المالي، باعتبار أن التطورات في الاقتصاد الكلي كانت سبب في كثير من الأزمات المصرفية، ومن بين العوامل الاقتصادية التي توثر على النظام المالي (Owen , Alfredo, Mahinder, & Paul, 2000, p. 10):

– **النمو الاقتصادي:** إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يضعف قدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في زيادة المخاطر الائتمانية، وأيضا الحالات الاقتصادية التي تضعف الاقتصاد كالركود مثلا الذي يؤثر على المؤسسات المالية واستثماراتها وبالتالي سلامة النظام المالي.

– **ميزان المدفوعات:** من أسباب الأزمات المالية التي لها علاقة بميزان المدفوعات نجد أن عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتمويله بتدفقات مالية قصيرة الأجل يزيد من احتمال حدوث أزمات سعر الصرف ومنه عدم الاستقرار في النظام المالي، أيضا تمركز الصادرات في سلع محددة يؤثر على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

– **التضخم:** التذبذب في التضخم يقلل من دقة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق من خلال ارتباطه بمستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية، أيضا الانخفاض السريع في معدل التضخم يؤثر على مستوى سيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

– **معدلات الفائدة وأسعار الصرف:** إن التذبذب في كل من معدل الفائدة وأسعار الصرف بعد المخاطرة، حيث كلما زادت هذه المعدلات ارتفعت المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية.

– **ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم:** يعبر ازدهار الإقراض بالفارق في نسبة النمو في الائتمان المقدم من البنوك ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويسود هذا الانهيار عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما ازدهار الأسهم فيكون في حالة اتباع السياسة التوسعية، أما التغير في السياسة من التوسعية إلى الانكماشية يؤثر على قيمة الأسهم يؤثر على نشاط الاقتصاد وتراجعه.

– **آثار انتقال بالعدوى:** إن الترابط بين البلدان من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال وكذا التجارة الخارجية يساعد على انتقال عدوى الأزمات عبر الحدود، كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي كلما زاد أثر العدوى.

– **عوامل أخرى:** ومن بين العوامل الأخرى التي تؤثر على النظام المالي:

- ✓ الإقراض والاستثمار الموجه يؤثر سالبا من خلال التخصيص غير الكاف للموارد ما يؤثر على إعسار المؤسسات المالية.
- ✓ لجوء الحكومة للنظام المصرفي.
- ✓ التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.

ولا يمكننا أخذ السياسة الاحترازية الكلية دون المرور على السياسة الاحترازية الجزئية والمتمثلة في مؤشرات السلامة المالية والتي سيتم التطرق لها في الفصل الثاني.

المبحث الثالث: دور مقررات بازل في التنظيم الاحترازي في البنوك

أدى انتشار التحرر المالي والأزمات المالية والمصرفية وكذا المنتجات المالية عالية المخاطر إلى التفكير في وضع معايير وقواعد احترازية تضمن ملاءة البنوك وتمكنها من تجاوز المخاطر والأزمات التي تتعرض لها، وكان ذلك بإنشاء لجنة بازل وتسمى بلجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية Basel Committee on Banking Supervision(BCBS). في هذا المبحث يتم التعرف على لجنة بازل من خلال المطالب الثلاثة الآتية.

المطلب الأول: مقررات لجنة بازل I

تأسست لجنة بازل من طرف محافظي البنوك المركزية لدولG10 المتمثلة في: (بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية) في نهاية عام 1974تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، ويطلق على لجنة بازل للرقابة المصرفية بلجنة كوك Cooke نسبة إلى مدير بنك انجلترا Peter Cooke الذي كان من الأوائل

الذين اقترحوا أنشاء اللجنة، وتراسها أولا (قارون، 2013)، حيث تأسست هذه اللجنة لتعزيز الاستقرار المالي، من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية، لتعمل كمنتدى للتعاون بين دول الأعضاء في مسائل الرقابة المصرفية، وقد وسعت لجنة بازل حاليا من عضويتها من مجموعة العشر إلى 45 مؤسسة من 28 بنك مركزي، في حين صدرت اتفاقية بازل سنة 1975 ، وقد وضعت اللجنة معايير دولية للتنظيم المصرفي، وفي سنة 1983 تمت مراجعة الاتفاقية وإعادة إصدارها لمبادئ الإشراف على المؤسسات الأجنبية للبنوك. وقد تمثلت مهام لجنة بازل في النقاط التالية نذكر: (BCBS, 2022)

– تبادل المعلومات حول التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية، للمساعدة في تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة للنظام المالي العالمي؛

– تبادل القضايا والنهج والأساليب الإشرافية لتعزيز التفاهم المشترك وتحسين التعاون عبر الحدود؛

– وضع وتعزيز المعايير العالمية للتنظيم والإشراف على البنوك وكذلك المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة؛

– معالجة الثغرات التنظيمية والرقابية التي تشكل مخاطر على الاستقرار المالي؛

– مراقبة تنفيذ معايير لجنة BCBS في البلدان الأعضاء وخارجها بهدف ضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبشكل متسق وفعال والمساهمة في "تكافؤ الفرص" بين البنوك النشطة دوليًا؛

– التشاور مع البنوك المركزية والسلطات الإشرافية للبنوك التي ليست أعضاء في اللجنة BCBS للاستفادة من مدخلاتها في عملية صياغة سياسة BCBS ولتعزيز تنفيذ معايير اللجنة BCBS والمبادئ التوجيهية والممارسات السليمة خارج البلدان الأعضاء في اللجنة BCBS؛ والتنسيق والتعاون مع غيرهم من واضعي معايير القطاع المالي والهيئات الدولية، ولا سيما تلك المعنية بتعزيز الاستقرار المالي.

الفرع الأول: تعريف مقررات لجنة بازل I

في بداية 1980 ومع بداية أزمة ديون أمريكا اللاتينية ومع وضع أسس الإشراف على البنوك النشطة دوليا أصبحت كفاية رأس المال محور التركيز الأساسي لأنشطة لجنة بازل، حيث تدهورت نسب رأس المال البنوك الدولية مع تزايد المخاطر، أدى هذا إلى عقد أعضاء اللجنة على وضع معايير رأس المال في

أنظمتهم المصرفية والعمل على تحقيق أكبر قدر من التقارب في قياس كفاية رأس المال. (BCBS, 2022)

وفي سنة 1988 تم وضع اتفاقية بازل لكفاية رأس المال من خلال عقد اجتماع لمحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشر، وقد حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنوك، وقد تم الانطلاق في تطبيقها سنة 1992 ويتم التعبير عن كفاية رأس المال بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان}} \geq 8$$

1. مكونات رأس المال

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين (لعراف، 2013، صفحة 82):

الشريحة أولى: تسمى رأس المال الأساسي Core Capital ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

الشريحة الثانية: وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي Supplementary Capital وتتكون من:

– الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات التي تكون مقبولة من السلطة الرقابية وتتم خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف.

– احتياطات إعادة تقييم الأصول: يتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة تقييم الأصول بقيمة حالية بدل القيمة الدفترية، مع تخفيض قيمة فروق التقييم بنسبة 55% ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق.

– المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها: تسمى احتياطات عامة وتمثل كحد أقصى نسبة 1.25% من الأصول الخطرة.

– القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل: تكون بشكل سندات لأجل محدد، ويجب أن تزيد أجالها عن 5سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الأخيرة من أجلها.

– أدوات رأسمالية: تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين ومن أجل عدم تضخيم رأس المال قد استبعدت لجنة بازل مجموعة من بنود نذكر الشهرة أو السمعة، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة وغير المندمجة لا تظهر في الحسابات الختامية، وأخيرا الاستثمارات المتداولة في رؤوس أموال البنوك الأخرى ومؤسسات المالية.

2. تحديد أوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية من قبل بازل I

حسب الاتفاقية فقد تم تصنيف دول العالم إلى مجموعتين أساسيتين بأخذ حجم المخاطر كمعيار للتصنيف حيث (لعراف، 2013، صفحة 85):

المجموعة الأولى: تضم مجموعة دول منخفضة المخاطر تنتمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(Organisation for Economic Co-operation and Development (OCDE ، وتمتلك ترتيبات افتراضية خاصة في صندوق النقد الدولي، وتضم كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، ايسلندا، ايرلندا، اسبانيا، البرتغال، استراليا، اليونان.

وقد وضعت لجنة بازل شرط لاستبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات من المجموعة الأولى قيامها بإعادة جدولة دينها الخارجي.

أما **المجموعة الثانية:** تضم باقي دول العالم تتميز بمخاطر عالية.

وقد تم وضع أوزان المخاطر موحدة، ذلك للمقارنة بين البنوك وقياس صلابة رأس المال من خلال تطبيق الأوزان على جميع فقرات داخل وخارج الميزانية العمومية وتحددت الأوزان الأساسية للمخاطر ب (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) حسب طبيعة الموجودات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-5): الأوزان المطبقة لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب بازل I

درجة المخاطر	البنود
0%	1- النقدية. 2- المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية بالعملة المحلية والممولة بها. 3- المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) وبنوكها المركزية. 4- المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول الـ (OCDE) او مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول ال (OCDE).

0% أو 10% أو 20% أو 50% حسبما تقرر السلطات المحلية	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات.
20%	1- المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة من تلك البنوك. 2- المطلوبات من البنوك المسجلة في دول الـ (OCDE) وكذا القروض المضمونة منها. 3- المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول الـ (OCDE) والخاضعة لاتفاقيات رقابية وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات. 4- المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول الـ (OCDE) والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقل من عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول الـ (OCDE). 5- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول الـ (OCDE) والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات. 6- النقدية تحت التحصيل.
50%	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرونها للغير.
100%	1- المطلوبات من القطاع الخاص. 2- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول (OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. 3- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول الـ (OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام.

	4- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول الـ (OCDE)، (ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية وممولة بها). 5- المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام. 6- المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة. 7- العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك). 8- الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال). 9- باقي الأصول الأخرى.

المصدر: (لعراف، 2013)

كما تحسب أوزان المخاطر للعناصر خارج الميزانية بالشكل التالي:

جدول رقم (1-6): معاملات التحويل للالتزامات العرضية خارج الميزانية حسب بازل I

درجة المخاطر	الالتزامات العرضية
	بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع).
%100	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول من حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.
	المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن ودائع مستقبلية، والأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين.
%50	بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات والكفالات وخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.
%20	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الاولوية).

المصدر: (لعراف، 2013، صفحة 89)

الفرع الثاني: تعديلات على مقررات لجنة بازل الأولى

أما بالنسبة إلى التعديلات التي مست بازل I تمثلت في:

1- في سنة 1993 تم تعديل طريقة حساب معيار كفاية رأس المال بإضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال تمثلت في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

2- في سنة 1995 قبلت لجنة بازل السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة في تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- في سنة 1996 أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت تعنى فقط بمخاطر الائتمان حيث تم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر السوق، وقد أصبحت العلاقة الممثلة لحساب كفاية رأس المال كالاتي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية} * 12.5}$$

4- في سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال بإضافة مخاطر التشغيل لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في سنة 2001 تقدمت اللجنة بمقترحات أكثر تحديد وتفصيل حول الإطار الجديد لرأس المال عرف باتفاقية بازل2 (لعراف، 2013، صفحة 90)

الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات معيار كفاية رأس المال

تتمثل إيجابيات كفاية رأس المال في النقاط التالية:

- تدعم استقرار النظام المالي المصرفي الدولي، وجعل البنوك في منافسة دائمة وذلك من خلال تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال بربطها بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
- مضاعفة مسؤولية المساهمين من خلال الجمعيات العمومية في الرقابة على أعمال البنك واختيار نظام مجالس إدارات البنوك نتيجة زيادة حجم أصول البنك الخطرة.
- تحديد أوزان المخاطرة وتوزيعها على كافة أصول البنك بشكل تدريجي ومنطقي.
- معيار الالتزامات العرضية يكفل وجود قدر من رأس المال كافي لمواجهة مخاطر البنك بعد قياسه.
- الالتزام بمعيار كفاية رأس المال يمكن من الحكم على السلامة المالية للبنك بسهولة مع مقارنة بينه وبين بنك آخر.

أما سلبيات معيار كفاية رأس المال تمثلت في عدة انتقادات تعرض لها معيار كفاية رأس المال يتمثل في (مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة) حيث:

– تركيز مقررات بازل على مخاطر الائتمان بصفة أساسية وإهمال مخاطر الأخرى على الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في تعديل 1996 إلا أنه لم يتم تناولها بشكل شامل.

– ركز معيار بازل على مخاطر حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك دول أخرى من العالم، ذلك بتخصيص وزن مخاطر منخفض لدول OECDعلى الرغم من هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى.

– دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار في منافسة مع البنوك باعتبارها تعتمد على متطلبات معيار رأس المال.

– مع استخدام المشتقات المالية وظهور عمليات توزيع القروض، يمكن لأي بنك التخلص من مخاطر الائتمان، التي ركزت عليها لجنة بازل.

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل II

تعد السلبيات والانتقادات التي واجهتها لجنة بازل I الدافع الذي جعل اللجنة تقوم بتعديل أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال منذ 1999 وعرضها على المختصين لكن تم انتقاد المقترحات المعدلة لكن في سنة 2001 تم إصدار اللجنة لمقترحات معدلة لكنها تم انتقادها نظرا لتكرار بعض الانتقادات لم يتم التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق، وفي سنة 2003 فقد صدر عن اللجنة مقترحات شبه نهائية، في سنة 2004 تم إصدار تقرير نهائي للجنة على أن يتم تطبيق الاتفاقية، في سنة 2006 أصدرت لجنة بازل في إطار جديد وأكثر حساسية للمخاطر يشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

تقوم الاتفاقية على 3 ركائز أساسية (لعراف، 2013، صفحة 103):

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

الركيزة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية.

الركيزة الثالثة: انضباط السوق

الشكل رقم (1-3): ركائز اتفاقية بازل الثانية

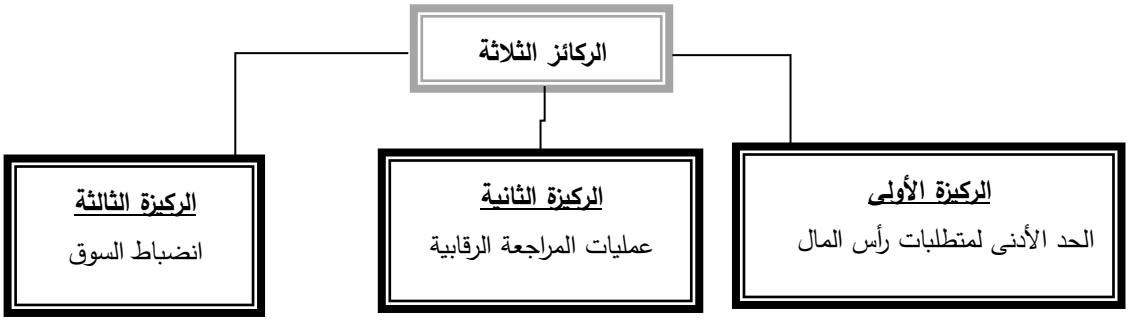

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (لعراف، 2013)

الفرع الأول: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

بدأ تطبيق اتفاقية بازل سنة 2007، ولقد ركزت الاتفاقية الجديدة على ثلاثة خصائص أساسية:

1. متطلبات رأس المال الدنيا

حيث تم تحديد طريقة جديدة في حساب كفاية رأس المال باحتساب مختلف المخاطر بإضافة مخاطر السوق مع الاحتفاظ بالحد الأدنى له المحدد في الاتفاقية والمقدر ب8% (غانم ، 2014، صفحة 276)، والذي سماه بمعيار MC.Donough ، وبالتالي إدراج البنوك في العملية الرقابية كشريك للجهات التنظيمية من خلال إدراج المخاطر التشغيلية لأول مرة في حساب نسبة رأس المال.

وبالنسبة لحساب متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمان فقد أتاحت اللجنة الاختيار بين طريقين لقياس المخاطر: (BRI, 2006, p. 20)

- تمثلت الطريقة الأولى في النهج القياسي (طريقة معيارية) بناء على تقييمات مصادر الائتمان الخارجية، وهي تعتبر نسخة محسنة عن نسبة رأس المال السابقة من خلالها يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول بالتركيز على التصنيف الخارجي المقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض (الجدارة الائتمانية).

- أما الطريقة الثانية تمثلت في اعتماد على التصنيف الداخلي من خلال استخدام البنوك لأنظمتها الداخلية لتقييم مقدرة المقترض مع الحصول على موافقة سلطتها الاستشرافية.

أما بالنسبة لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل هناك 3طرق للتقييم:

- أسلوب المؤشر الأساسي
- الأسلوب القياسي(المعياري)
- أسلوب القياس المتقدم

والبنوك تقوم باتباع الأسلوب المناسب والانتقال يكون من الأسلوب البسيط إلى الأسلوب الأكثر تعقيدا. أما بالنسبة لمخاطر السوق فإن اللجنة أبقت عليها دون أي تعديلات.

2. المراجعة من قبل السلطة الرقابية

من أجل التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي تواجه البنك واستراتيجية المحافظة على مستويات المطلوبة لرأس المال، اقترحت لجنة بازل أربعة مبادئ: (لعراف، 2013)

المبدأ الأول: يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال.

المبدأ الثاني: يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضا يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.

3. انضباط السوق

يعني انضباط السوق المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، ويهدف الإفصاح إلى تشجيع على اتباع البنوك للممارسات المصرفية السليمة.

أبقت اتفاقية بازل II على نسبة 8% لكفاية رأس المال التي جاءت بها بازل I وابقت على البسط المتمثل في شرائح رأس المال بالإضافة إلى قاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة إلا أن التغير المهم هو في الأوزان المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وإضافة مخاطر جديدة وهي المخاطر التشغيلية.

وحسب نسبة بازل II يجب توفر مجموعة من الشروط:

– يجب أن يكون لرأس المال فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 25% من رأس المال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

– يجب أن يكون رأس المال صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع.

– الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني رأس مال البنك الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.

– اقتراح أن تكون الشريحة الأولى أكبر أو تساوي الشريحة الثانية والثالثة.

من أجل تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها فإن الاتفاقية بازل 2 تمنح خيار للبنوك باعتماد إحدى النماذج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر:

– النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان.

– نموذج التصنيف الداخلي IRB (International Rating Broad).

– نموذج IRB المتقدم أو القائم على النماذج.

والجدول التالي يمثل الفرق بين كل من الأسلوبين أسلوب التصنيف الداخلي وأسلوب التصنيف المتقدم.

الجدول رقم (1–7): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي IRB وأسلوب التصنيف المتقدم

	الأساسي IRB	**المتقدم IRB**
PD احتمال الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك.
LGD الخسارة عند الاخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم.
EAD التعرض عند الاخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم.
M أجل الاستحقاق المتبقي	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك اذا سمحت السلطات الوطنية ذلك.

المصدر: (الربيعي و راضي، 2013، صفحة 59)

من خلال اتفاقية بازل II نلاحظ أنه تم إرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية وليس إلى العضوية مع التخلي عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير أعضاء المنظمة والبنوك.

الفرع الثاني: سلبيات مقررات لجنة بازل II

نذكر أهم السلبيات التي ميزت بازل II وهي (ليان، 2019، صفحة 30):

- ✓ نقص الدقة في النماذج الداخلية من خلال إعطاءها تقديرات تقل عن الواقع لمستويات المخاطر.

- ✓ صعوبة في تقدير المخاطر المترتبة عن أحداث غير معتادة، حتى لو كان أثرها كبير.
- ✓ تقديرات البنوك للمخاطر تكون أكثر تفاءلا من الواقع مما تترتب عليه حسابات منقوصة لرأس المال الاحترازي.
- ✓ لا يقوم المستثمرين بمراجعة إفصاحات السوق لتقييم المخاطرة وفقا للحال الواقع.
- ✓ ضعف شفافية البنوك وقصورها في التقييم خاصة تقييم المنتجات الائتمانية معقدة التركيب.
- ✓ قد لا تفهم وكلات التصنيف الائتماني الخارجية المخاطر المرتبطة بتشغيل المؤسسة المالية.

الفرع الثالث: تعديلات على مقررات بازل II وإصدار بازل2.5

أصدرت لجنة بازل سنة 2009 تعديلات على اتفاقية بازل II وتم تسميتها ببازل 2.5 كان هدفها التخفيف من الأزمات، وكان هذا بعد أزمة الرهن العقاري، وقد مست التعديلات الركائز الثلاثة للاتفاقية كما يلي(BCBS, 2009) :

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تمثلت التعديلات في الركيزة الأولى وبشكل خاص التغيرات على إطار التوريق (التسنيد) من خلال زيادة أوزان المخاطر لإعادة التوريق بشكل كبير بالمقارنة مع الأوزان المحددة في اتفاقية بازل II.

الركيزة الثانية: تمثلت التعديلات في جعل إدارة المخاطر أكثر شدة من خلال مراجعة كل أنواع المخاطر التي لم تعالج من قبل مثل مخاطر السمعة وأيضا مواضيع قياس المخاطر هدا الأمر يؤدي إلى لمزيد من رأس المال بسبب تقصير بعض البنوك في إدارة المخاطر.

الركيزة الثالثة: تمثلت التعديلات في أقصى إفصاح للتوريق وإعادة التوريق الذي يجعل البنوك في صورة شاملة لمخاطرها، هذا الأمر يضع البنوك في ضغط من خلال ظهورها برأس مال غير كاف مقارنة بمستوى الخطر، هذه الإفصاحات مهمة جدا للمستثمرين فهي تعكس مستوى الخطر وكذا القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية للبنك.

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل III

من أجل الوقوف على أوجه القصور التي عرفتها بازل II ومعالجتها وكذا عدم قدرة البنوك على مواجهة الأزمة المالية العالمية تم إقرار لجنة بازل III في ديسمبر 2010، حيث حافظت على هيكل الركائز الثلاثة لاتفاقية بازل II، وكان هدفها الأساسي جعل القطاع المصرفي أكثر استقرارا، من خلال إدخال تعديلات على مكونات نسبة رأس المال والسيولة.

الفرع الأول: مضمون اتفاقية بازل III

تعتبر بازل III استجابة مباشرة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007 وبلغت ذروتها، باعتبارها الأخطر تهديدا للنظام المصرفي العالمي منذ الكساد الكبير، فقد أظهرت الأزمة عيوب في نماذج إدارة المخاطر التي يستخدمها معظم البنوك النشطة دوليا، بالإضافة إلى سمعة وكلات التصنيف الائتماني التي لم تكن على أفضل حال خلال الأزمة، مع عدم قدرة البنوك على تحديد المخاطر الرئيسية داخل وخارج الميزانية العمومية، والأهم من هذا وجود احتياطات لرأس المال غير كافية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية (King & Tarbert, 2011, p. 1).

جاءت بازل III وركزت على التدابير الاحترازية الجزئية وكذا الكلية المتعلقة بالنظام بالتركيز على المخاطر النظامية التي يمكن أن تتراكم قي القطاع المصرفي مع التضخيم المساير للتقلبات الدورية لهذه المخاطر بمرور الوقت.

حافظت لجنة بازل على الركائز الثلاثة لاتفاقية بازل II، حيث قامت بتعديل الركيزة الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) في حين أبقت على الركيزتين الثانية والثالثة (المراجعة من قبل السلطة الرقابية، انضباط السوق) وقامت بإحداث ركيزة أخرى تمثلت في معيار السيولة والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (1-4): ركائز اتفاقية بازلIII

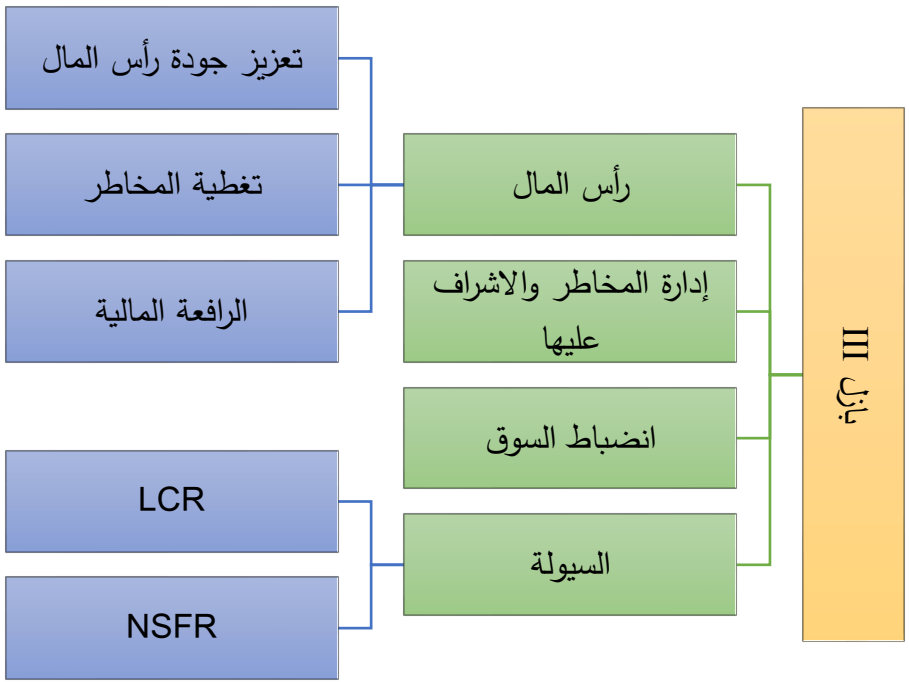

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثيقة اتفاقية بازل3 (Basel committee on banking Supervision reforms)

وتمثلت النقاط التي ركزت عليها الاتفاقية فيما يلي:

1. تعزيز الإطار التنظيمي لرأس المال

حافظت لجنة بازل على الركائز الثلاثة لاتفاقية بازل II في مجملها إلا أنها عدلت في الركيزة الأولى وذلك من أجل رفع قدرة القطاع المصرفي من خلال تعزيز الإطار التنظيمي لرأس المال حيث ركزت الإصلاحات على:

- ✓ رفع جودة وشفافية قاعدة رأس المال التنظيمي (القاعدة الرأسمالية) (bCBS, 2010, p. 10):
- ✓ تعزيز تغطية المخاطر لإطار رأس المال.
- ✓ الدعم بالرافعة المالية

1.1 رفع جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية

أظهرت أزمة 2008 أهمية القاعدة الرأسمالية وأن خسائر الائتمان تعود إلى الأرباح المحتجزة التي تعتبر جزء من قاعدة الأسهم العادية الخاصة بالبنوك، كشفت أيضا الأزمة التناقض في تعريف رأس المال وعدم الإفصاح الذي كان عبء وحال دون تمكين السوق من تقييم جودة رأس المال، حيث ركزت لجنة بازل على النقاط التالية: (bCBS, 2010, p. 2)

– التركيز على شكل رأس المال من المستوى الأول (1) هو الأسهم العادية والأرباح المحتجزة وتكييف هذا الشكل مع الشركات غير شركات المساهمة لضمان امتلاكها مستويات مماثلة من رأس المال عالي الجودة من المستوى الأول (1)، وأن الجزء المتبقي من رأس المال من المستوى الأول يتكون من أدوات ثانوية لها أرباح غير متراكمة تقديرية بالكامل وليس لها تاريخ الاستحقاق.

– التخلص تدريجيا من أدوات رأس المال الهجينة المبتكرة مع وجود حافز الاسترداد من خلال ميزات مثل شروط الزيادة والتي كانت تقتصر على 15% من قاعدة رأس المال من المستوى الأول.

– تنسيق أدوات رأس المال من المستوى الأول وإلغاء أدوات رأس المال من المستوى الثالث (3) التي كانت متاحة فقط لتغطية مخاطر السوق.

– تحسين انضباط السوق بتحسين شفافية قاعدة رأس المال مع الإفصاح عن جميع عناصر رأس المال إلى جانب التسوية التفصيلية للحسابات المعلن عنها.

– تواصل اللجنة في إحداث التغيرات تدريجيا مع الابتعاد على مراجعة الدور الذي يجب أن يلعبه رأس المال الطارئ في الإطار التطبيقي له.

أما تاريخ تنفيذ اتفاقية بازل III في البنوك كان كالآتي: (عباي و بويهي، 2020)

– تلزم لجنة بازل البنوك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2% حسب بازل II إلى 4.5 ابتداءا من جانفي 2015.

– إضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول للحفاظ على رأس المال يتزايد تدريجيا ليصل إلى 7% في جانفي 2019.

أما الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) فيتم رفعه من 4% إلى 6% هذا بالإضافة إلى هامش آخر (بين 0% و2.5%) ليتم استخدامه لمواجهة الأزمات مستقبلا مع إلغاء الشريحة الثالثة.

ليصبح معدل كفاية رأس المال وفق بازل III كالاتي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \geq 10.5\%$$

2.1 تعزيز تغطية المخاطر

اعتبرت عدم القدرة على تحديد المخاطر الرئيسية داخل وخارج الميزانية من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة وهذا ما ألزم لجنة بازل وضع مجموعة من التدابير التي تخص المخاطر لعل أهمها:

– إخضاع البنوك لرسوم رأس المال مقابل الخسائر المحتملة في السوق المرتبطة بالجدارة الائتمانية للطرف المقابل والتي كانت أكبر مصدر للخسائر، في حين اتفاقية بازل II تغطي مخاطر تقصير الطرف المقابل.

– إلزام البنوك التي تتعرض لمخاطر المشتقات الكبيرة غير السائلة للطرف المقابل أن تطبيق فترات هوامش أطول كأساس لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.

– لمعالجة المخاطر النظامية الناشئة عن الترابط بين البنوك والمؤسسات المالية من خلال أسواق المشتقات قامت اللجنة برفع أوزان المخاطر للمؤسسات المالية مقارنة بالمؤسسات غير المالية.

– قامت اللجنة برفع معايير إدارة مخاطر الائتمان للطرف المقابل في حالة تدهور جودة ائتمانه.

– لجأت اللجنة إلى تدابير لتقليل من الاعتماد على التصنيفات الخارجة لإطار عمل بازل II التي تشمل الإجراءات متطلبات قيام البنوك بإجراء التصنيفات الداخلية الخاصة بتعرضات التوريق المصنفة خارجيا.

3.1 نسبة الرافعة المالية

كان تراكم الاستدانة المفرطة داخل وخارج الميزانية العمومية في النظام المصرفي من الأسباب الرئيسية للأزمة، أما بالنسبة لتراكم الرافعة المالية فهو من أسباب وقوع الأزمات السابقة لهذا قامت اللجنة بإدخال

شرط نسبة الرافعة المالية من أجل إنقاص مخاطر عمليات خفض المديونية التي تؤثر على استقرار النظام المالي، وتقييم ضمانات إضافية ضد المخاطر. (bCBS, 2010)

حيث يتم حساب نسبة الرافعة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة وهذه النسبة تكون مقياس مكمل للمتطلبات القائمة على المخاطر بهدف علاج الركيزة1 بناءا على المراجعة المناسبة، والهدف الأساسي لنسبة الرافعة المالية هو التحكم في منح القروض قدرت ب 3% من الرأس المال الأساسي.

تحسب كما يلي: (عباي و بويهي، 2020، صفحة 205)

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرضات داخل الميزانية وخارجها}} \geq 3\%$$

تبدأ نسبة الرافعة المالية فترة تشغيل متساوية في 1 جانفي 2013 وتنتهي في 31 ديسمبر 2016 خلال هذه الفترة يطلب من البنوك حساب نسب الرافعة المالية والافصاح عنها علنا، مع الحفاظ على نسبة 3% على الأقل من الرافعة المالية ويدخل حيز التنفيذ في جانفي 2017. (King & Tarbert, 2011, p. 11)

2. معيار السيولة العالمي

إلى جانب متطلبات رأس المال والتي تعتبر شرط لتحقيق استقرار وسلامة القطاع المصرفي يوجد معيار السيولة الذي أدخلته لجنة بازل لتعزيز تكافئ الفرص على المستوى الدولي، أيضا بسبب الثغرات التي واجهتها البنوك في إدارة مخاطر السيولة.

نشرت اللجنة عام 2008 مبادئ الإدارة السليمة لإدارة مخاطر السيولة وسنت قوانين صارمة من أجل متابعة التزام البنوك بهذه المبادئ الأساسية، وقد عززت اللجنة المبادئ بمعيارين هدف كل واحد تعزيز المرونة.

1.2 نسبة تغطية السيولة

تمثل المعيار الأول نسبة تغطية السيولة (LCR) وهدفه تعزيز المرونة على المدى القصير من خلال وجود سيولة عالية الجودة تمكن من الابتعاد عن سيناريو الإجهاد الحاد خلال 30 يوم وبالتالي قدرة الأصول السائلة على تعويض التدفقات الخارجة (bCBS, 2010)، ويحسب هذه النسبة كما يلي: (عباي و بويهي، 2020، صفحة 205):

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول عالية الجودة}}{\text{مجموعة التدفقات النقدية الصافية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة}} \geq 100\%$$

2.2 نسبة التمويل المستقر: إضافة إلى نسبة تغطية السيولة (LCR) توجد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) والتي هدفها تعزيز المرونة على المدى الطويل من خلال خلق حوافز إضافية لتمويل أنشطة البنك بمصادر تمويل أكثر استقرار على أساس هيكلي مستمر خلال عام واحد (bCBS, 2010)، تحسب نسبة التمويل المستقر كما يلي (عباي و بويهي، 2020، صفحة 206):

$$\text{نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{إجمالي احتياجات التمويل المستقر لمدة سنة}} \geq 100\%$$

3. مقارنة بين بازل II وبازل III

وللوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقية بازل II واتفاقية بازل III تم وضع الجدول التالي يمثل مقارنة من حيث المتطلبات.

جدول رقم(1-8): مقارنة بين متطلبات اتفاقية بازل II واتفاقية بازل III

المتطلبات	بازل II	بازل III
معدل كفاية رأس المال (الحد الأدنى لنسبة رأس المال منسوبا الى الأصول المرجحة بالمخاطر)	%8	%10.5
النسبة الاحترازية للحفاظ على رأس المال = رأس المال الأساسي منسوبا إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	لا ينطبق	%2.5
الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	%4	%6
الرافعة المالية= معدل رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	لا ينطبق	%3
معدل الرأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لثماني مؤسسات مالية لها أهمية نظامية في ولايات المتحدة الامريكية	لا ينطبق	%8
تكوين رأس مال احترازي كامتداد النسبة الاحترازية من الرأس المال الأساسي أثناء الظروف الاقتصادية الحرجة	لا ينطبق	من0% الى 3%
وضع نسبتين للسيولة (نسبة تغطية السيولة، صافي نسبة التمويل المستقر المتاح	لا تطبق	تطبق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (ليان، 2019، صفحة 32)

من خلال جدول الجدول نلاحظ تحسينات جاءت بيها بازل III مقارنة ببازل II من حيث المتطلبات والهدف الأساسي من هذه التحسينات الحفاظ على سلامة البنوك بصفة خاصة واستقرار النظام المالي بصفة عامة من الأزمات.

الفرع الثاني: الانتهاء من بازل III وإصدار بازل IV

في نهاية ديسمبر 2017 تم الانتهاء من اتفاقية بازل 3 وإصدار اتفاقية معدلة من قبل اللجنة كان المقرر تنفيذها في جانفي 2022 عرفت باتفاقية بازل 4 (ليان، 2019)، تم طرح عدة إصلاحات شملت كل من أساليب تقييم الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs) خاصة مخاطر الائتمان، بالإضافة مراجعات لتعريف نسبة الرافعة المالية وتطبيقها على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية (سعيد و عباسي، 2021، صفحة 5).

1. تحسين منهج IRB لقياس المخاطر الائتمانية

نظرا لإيجاد المستثمرين صعوبات في فهم وتقييم المخاطر المصرفية بشكل صحيح، هذا الأمر جعل لجنة بازل تسعى إلى تبسيط معايير وطرق تقدير المخاطر الداخلية للبنوك وذلك بإلغاء المنهج المتقدم والذي كان معتمد في بازلIII.

جدول رقم (1-9): تعديلات على المناهج القائمة على التصنيفات الداخلية للتعرضات

التعرض	قبل (بازلIII)	بعد (بازلIV)
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	منهج IRB المتقدم منهج IRB التأسيسي منهج موحد	منهج IRB التأسيسي منهج موحد
الشركات التي تنتمي إلى مجموعات موحدة بإيرادات تزيد عن 500 مليون يورو	منهج IRB المتقدم منهج IRB التأسيسي منهج موحد	منهج IRBالتأسيسي منهج موحد
الأسهم	منهج IRB المتقدم نهج IRB التأسيسي نهج موحد	منهج موحد
جهات الإقراض المتخصص	منهج IRB المتقدم	لا تغيرات

	منهج IRB التأسيسي منهج موحد	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Somkrit , Frederic, Michael, Richard, & Justin , 2018)

من الملاحظ من الجدول أن اللجنة قامت بإلغاء والاستغناء عن المنهج IRB المتقدم في معظم التعرضات ماعدا الإقراض المتخصص وهذا لتعزيز ثقة البنوك من قبل المستثمرين.

أما إطار تعديل التقييم الائتماني CVA(Credit valuation Adjustment) توصي اللجنة بتطبيق المنهج الموحد والمنهج الأساسي مع إلغاء المنهج المتقدم لتصنيف الداخلي، كما يسمح لشركات التي لديها إيرادات تصل إلى 100مليار يورو بحساب رسوم تعديل التقييم الائتماني كنسبة من مخاطر الطرف المقابل. (ليان، 2019، صفحة 39)

2. تحسين نسبة الرافعة المالية

قدمت لجنة بازل حزمة جديدة من متطلبات الإضافية تخص قياس التعرض المستخدم في حساب الرافعة المالية خاصة G-SIB (global systemically important banks) وهي تعكس الأهمية النظامية، تسعى من خلالها إلى تخفيف من العوامل الخارجية التي أنشاتها G-SIB يتماشى مع متطلبات المرجحة بالمخاطر. والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (1-10): مكوناتG-SIB

G-SIB	الشريحة الأولى	الحد الأدنى من متطلبات رأس المال 4.5% (مع بداية 2019)
		2.5% وسادة الأمان
		متطلبات مرتفعة قياس وترجيح المخاطر
	الرافعة المالية	3% من الشريحة الأولى
		مخزون الرافعة المالية يخص البنوك النظامية، يتكون من 50% من متطلبات المخاطر المرتفعة المرجحة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Somkrit , Frederic, Michael, Richard, & Justin , 2018)

من الملاحظ أن لجنة بازل أبقت على نسبة الرافعة المالية 3% إلا أنها أحدثت تغيرات على الشريحة الأولى جعلت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 4.5% ابتداءا من بداية 2019 ووسادة أمان 2.5% مع جعل مخزون الرافعة المالية يتكون من 50% من متطلبات المخاطر المرتفعة وهي تخص البنوك النظامية.

الفرع الثالث: تنفيذ الاتفاقية بازل IV في ظل جائحة كورونا

بسبب انتشار جائحة كورونا في العالم أعلنت لجنة بازل تأجيل تاريخ تنفيذ تعديلات بازل أو ما يعرف بازل IV الخاصة بمتطلبات رأس المال حتى جانفي 2023، هذا القرار جعل البنوك والجهات الرقابية تضع وقت من أجل التأقلم مع الأزمة والتي مست كل دول العالم، فتدخلت الدول من أجل الحد من تداعيات هذه الأزمة من خلال مجموعة من التدابير تمثلت في:

– وضع برامج الضمان للقروض المصرفية بهدف استمرار عمل البنوك في الإقراض في ظل انتشار الفيروس.

– تخفيضات أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية (مجموعة مكونة من 7بنوك مركزيةG7) وذلك من خلال خفض تكلفة إقراض المستهلكين.

– عمليات إعادة الشراء طويلة المدى (ما يعرف الريبو): نلاحظ صدارة الدول الآسيوية (الصين والهند) في تفعيل عمليات إعادة الشراء وخفض أسعار الفائدة من أجل دفع نشاط الإقراض.

– شراء البنوك الصينية الحكومية مجموعة من السندات المصدرة من قبل الشركات الصينية المحلية (سميت بالسندات المضادة للجائحة) عائدات هذه السندات مخصصة جزئيا للإغاثة من الفيروس داخل الصين.

– تقديم حزم إغاثة من قبل صندوق النقد الدولي منها قروض بتكلفة صفر بالمائة موجه إلى الدول النامية من أجل مساعدتها في مكافحة الجائحة.

–أما الدول العربية اعتمدت سياسات الاحتواء والتباعد الاجتماعي هذا أثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما جعل الدول تقدم حزم دعم لمنع انهيار شركات القطاع الخاص والحد من تسريح العمال. (محبوب و سنوسي، 2020، صفحة 80)

خلاصة الفصل

من خلال التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتنظيم الاحترازي في البنوك، يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- ✓ التطور في الخدمات المالية والاتصالات في الفترة الأخيرة أدى إلى تحرر المعاملات المالية ما نجم عنه نتائج في ظهور الأزمات وتنوعها وانتشارها في العالم.
- ✓ الإفراط في المخاطرة المصرفية يؤثر على وضعية البنك وتواجده ما ستوجب إدارة هذه المخاطر وقياس كل نوع على حدة بطرق مختلفة كمية ونوعية.
- ✓ اعتبار التنظيم الاحترازي من خلال القواعد الاحترازية ضرورة لما لها من أهمية في حماية المودعين والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- ✓ الجهود الدولية في تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية بوضع إطار رقابي وسياسات احترازية كلية لتقليل المخاطر النظامية.
- ✓ نشأت لجنة بازل من خلال مقرراتها ابتداءا من بازل I سنة 1988 والتي أقرت من خلالها نسبة الملاءة (كفاية رأس المال)، حيث ربطت رأس المال (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) مع مخاطر الائتمان، وبعدها التعديلات التي طرأت عليها بإدخال مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، لتأتي بعدها بازل II وتركز على الركائز الثلاثة: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق، والتعديلات التي مست بازل II وادراج بازل2.5 من خلال الركائز الثلاثة.
- ✓ أزمة الرهن العقاري العالمية (أزمة 2008) والتي أظهرت عجز مقررات بازل في الحفاظ على البنوك وقدرتها على مواجهة الصدمات، جاءت بازل III في سنة 2010 لتعزيز سلامة البنوك وقد اهتمت بمخاطر السيولة ورفع رأس المال.
- ✓ الإنهاء من بازل III وإصدار بازل IV وهي تعديلات عن بازل III ولكن بسبب الجائحة الصحية (Covid19) حالت دون تطبيق والسير على البرنامج المسطر لتنفيذ الاتفاقية.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد موضوع السلامة في البنوك جوهر اهتمامات الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال اقتصاديات البنوك والنقود وتظهر أهميته بأهمية البنوك ودورها الرئيسي في الاقتصاد وذلك من خلال الإقراض المصرفي ودوره المهم في تمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث تسعى البنوك المركزية والسلطات الرقابية في تحقيق الاستقرار المالي في النظام المالي والذي يعرف بالمفهوم المعاكس له عدم الاستقرار وتعزيز السلامة المصرفية في النظام المصرفي وذلك من خلال تفعيل نماذج الإنذار المبكر ونماذج التنقيط لتنبأ بالفشل المالي، بالإضافة إلى تقييم وضعية النظام المالي والمصرفي من خلال برنامج التقييم المالي الذي وضع مؤشرات احترازية كلية وجزئية .

وسنحاول في هذا الفصل استعراض كل النقاط السابقة من خلال تقسيمه إلى:

المبحث الأول: **علاقة السلامة المصرفية بالاستقرار المالي**

المبحث الثاني: **نماذج قياس السلامة المصرفية**

المبحث الثالث: **مؤشرات تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي**

المبحث الأول: علاقة السلامة المصرفية بالاستقرار المالي

من الأجل الوقوف على العلاقة بين السلامة المصرفية والاستقرار المالي لابد من التطرق إلى الاستقرار المالي والذي لا يمكن تعريفه دون المرور بتعريف عدم الاستقرار المالي والذي يعرف به، أيضا مع تعريف السلامة المصرفية وأهم الركائز الواجب توفرها للحكم على أن البنوك تتميز بالسلامة في ظل بيئة خطرة تتميز بالأزمات.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي

لا يوجد معيار مقبول دوليا يمكن أن يحدد وضع أو سلامة استقرار النظام المالي من العدم أو حتى عند حدوث الأزمة. وأزمة 2008 كانت خير دليل، بعد أن كانت الأنظمة المالية الدولية تتميز بالنمو السريع إلا أن حدوث الأزمة أحدث اختلالات اقتصادية كلية ومالية فيها، هذا راجع إلى انضباط السوق والتنظيم غير الكافي الذي لا يوفر الحماية أو الوقاية من المخاطر الكلية التي تأتي من الدورة الاقتصادية ومن هنا بدأت السلطات النقدية والتنظيمية في السعي وراء تحقيق الاستقرار المالي كأحد الأهداف ذات الأولوية وسلامة البنك كهدف ثانوي.

اتفاقية بازل III جاءت بمؤشرات احترازية كلية محددة أكثر حيث تطلب اللجنة من البنوك الاحتفاظ برأس مال تنظيمي أكبر وأكثر جودة بهدف تحسين قدرة البنوك على امتصاص الصدمات القادمة وتقوية البنوك وسلامتها بالشفافية والافصاح والتحكم في سلوك المخاطرة المسبقة لبنوك لضمان الإدارة السليمة للمخاطر.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي

استعمل بنك انجلترا مصطلح الاستقرار المالي سنة 1994 من أجل تعريف بالأهداف التي لا تتعلق باستقرار الأسعار فقط وتوصل إلى كفاءة أداء النظام المالي (الجبوري، 2017، صفحة 104)، وفي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستقرار المالي والحفاظ عليه خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وما ترتب عليها من آثار نتيجة الإفراط في السيولة: القروض عالية المخاطر بالإضافة إلى قصور السلطات الرقابية في التنبؤ بحدوث الأزمات المالية.

عرف البنك المركزي الأوروبي ECB الاستقرار المالي بأنه: حالة يكون فيها النظام المالي قادر على تحمل الصدمات وحل الاختلالات المالية وبالتالي تخفيف من احتمالية حدوث اضطرابات في الوساطة المالية التي تكون شديدة بما يكفي لإعاقة تخصيص المدخرات بشكل كبير لفرص استثمارية مربحة (Tamuleasa, 2017, p. 53).حيث يمكن تحديد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام على تحقق من تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي. (الشاذلي ، 2014، صفحة 16)

عرف الاستقرار المالي أيضا بأنه: حالة تعمل فيها آليات الاقتصاد لتسيير المخاطر المالية وتخصيصها وإدارتها (الائتمان والسيولة، والسوق، الطرف المقابل) بشكل جيد بما يكفي للمساهمة في أداء الاقتصاد.
حيث النظام المالي المستقر هو النظام يعزز الأداء الاقتصادي في حين أن النظام غير المستقر هو الذي ينقص من الأداء الاقتصادي ويتعامل مع عدم الاستقرار المالي من خلال التدخل المكثف من قبل السلطات أو إعادة تعريف قواعد السوق من أجل منع النظام الاقتصادي من الانهيار.
(الأداء الاقتصادي يعني أن التمويل يساهم في التخصيص الفعال للموارد الحقيقية وبمعدل نمو الإنتاج وعمليات الادخار والاستثمار وخلق الثروة).
وتوجد 5 مبادئ لتعريف الاستقرار المالي تمثلت في (Schinasi, 2004, pp. 7-6):
1- اعتبار الاستقرار المالي مفهوم واسع يشمل الجوانب المختلفة للتمويل والنظام المالي (البنية التحتية والمؤسسات والأسواق) حيث يشمل النظام المالي كل من النظام النقدي مع الاتفاقيات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الخاصة.
2- الاستقرار المالي لا يعني فقط التمويل يتداخل مع الاستقرار النقدي بشكل كبير حيث يشمل تخصيص الموارد والمخاطر وتعبئة المدخرات وتسهيل تراكم الثروة والتنمية.
3- مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية، بل أيضا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل خطرا على الاقتصاد كلها، وذلك من خلال آليات التصحيح الذاتي وضبط السوق التي تخلق المرونة وعليه الاستقرار المالي ينطوي على أبعاد وقائية وعلاجية.
4- لا ينبغي اعتبار الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديدا للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن تضر بالنشاط الاقتصادي ككل.
5- الاستقرار المالي يعتمد على التوقعات وهو ديناميكي ويعتمد على أجزاء كثيرة من النظام تعمل بشكل جيد إلى حد معقول واعتماد جوانب أخرى من النظام الاقتصادي مثل التطورات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية، والاستقرار المالي مرتبط ومتوافق مع مكوناته مثل سلامة المؤسسات المالية وظروف الأسواق المالية وفعالية المكونات المختلفة للبنية التحتية المالية.
الاستقرار النقدي يعرف بأنه الاستقرار في المستوى العام للأسعار غياب التضخم والانكماش.

الفرع الثاني: عدم الاستقرار المالي

إن تعريف الاستقرار المالي يكون بتعريف معاكس له وهو عدم الاستقرار حيث:

عرف ميشكين Mishkin حالة عدم الاستقرار المالي بأنها: الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة (الشاذلي ، 2014، صفحة 12)، حيث تتميز هذه حالة بثلاثة معايير أساسية:

- تباعد شديد لأسعار الأصول المالية عما كانت عليه؛
- تشوه كبير في أداء السوق وتوافر الائتمان المحلي والدولي؛
- انحراف إجمالي الإنفاق بشكل كبير سواء الأعلى أو الأسفل عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

حيث عدم الاستقرار المالي يحدث عندما تتداخل الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث لا يستطيع النظام المالي بعد ذلك القيام بعمله المتمثل في توجيه الأموال إلى أصحاب القروض الاستثمارية المنتجة. (Tamuleasa, 2017, p. 15)

ولجعل النظام المالي مستقر لابد من التركيز على تحديات النظام التي تمكنه من مواجهة المخاطر وذلك من خلال: (زواوي ، 2010، صفحة 74)

- **تراجع الشفافية:** من خلال عدم توفر المعلومات المتعلقة بكثير من الأنشطة المالية ولا تكون متاحة للمستثمرين وللجهات الرقابية المصرفية باعتبارها مقيدة خارج الميزانية العمومية.
- **ديناميكية السوق:** تؤثر التغيرات والاضطرابات الدورية الحادة على ديناميكية السوق نتيجة العولمة واعتماد أسواق المحافظ المالية المستثمرة في السوق المالي بدلا من التوجه إلى البنوك لتمويل هذا ما أدى إلى انخفاض تكاليف المعاملات ما زاد عمليات البيع والشراء في وقت قياسي، على عكس اتباع سلوك القطيع الذي قد يزيد من حدوث وانتشار المشاكل من سوق مضطرب إلى سوق مستقر نتيجة المعاملات.
- **الخطر المعنوي:** هو الخطر الذي ينبع من مشاكل خارج النظام المالي أي مجموعة الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي تؤدي إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات في النظام المالي ككل، تتمثل هذه الأحدث في: (قطاف، 2018، صفحة 199)

التغيرات في ميزان التجاري للبلد، الكوارث الطبيعية، الأحداث السياسية، تقلبات أسعار النفط، الابتكارات التكنولوجية وتوقف بلد مجاور من سداد دين سيادي.

- **المخاطر النظامية:** تتمثل في جميع المخاطر التي تصب في كافة القروض نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها مثل: مخاطر التضخم، مخاطر تغير أذواق المستهلكين، مخاطر تغيرات سعر الصرف الأجنبي والتغيرات التكنولوجية.

أما عدم الاستقرار المصرفي فيزداد نتيجة القرارات التي تتخذها البنوك خلال فترات الازدهار الاقتصادي، في هذه الفترة يقلل البنك من شأن المشاكل المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة، مما قد يؤدي إلى الإفراط في الإقراض وزيادة الإقراض للمشاريع الخطرة في مثل هذه البيئة تكون البنوك عرضة لصدمة مفاجئة مما قد يقلل من قدرة المقترضين على السداد ومنه تخلق الجو الملائم لزيادة عدم الاستقرار (الجبوري، 2017، صفحة 104).

توصل الاقتصادي الأمريكي هيمان منيسكي إلى نتيجة بقوله: أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للأزمات المالية (ذهبي، 2012، صفحة 22) .إذ تعتبر نظرية الهشاشة المالية التي جاء بها مينيسكي والتي تعتبر سبب لتفسير عدم الاستقرار المالي حيث اعتبر الهشاشة صفة تميز بها القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي لأن هذه الهشاشة تختلف بحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في الدورة الاقتصادية.

حيث صاغ مينسكي فرضية عدم الاستقرار المالي بكونها تتكون من شقين تميز **الشق الأول** بكونه يركز على الاقتصاد الرأسمالي واعتبار أن أنظمة تمويل تساهم في استقراره وأخرى تعمل على عكس ذلك أي عدم استقراره، و**الشق الثاني** ركز على أن طول فترة الرخاء والازدهار تؤدي بالاقتصاد إلى الانتقال من العلاقات المالية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرة. وفرضية عدم الاستقرار التي جاء بها لمنسكي مرتبطة بشكل رئيسي بتركيبة الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، وأيضا كيفية تسوية هذه الديون وتوجد 3 أنواع من العلاقات للوحدات الاقتصادية: (بلوافي، 2011، صفحة 111)

- **وحدات التحوط Hedge units:** هي الوحدات القادرة على سداد جميع ما عليها من التزامات من التدفقات النقدية التي تحققها من عملياتها المختلفة.
- **وحدات المجازفة Sreculative:** هي وحدات تبقى على أصل الدين إما بتأخير موعد السداد أوبمزيد من الاقتراض في حين تستطيع دفع الفوائد من العوائد التي تجنيها.

وحدات بونزي ponzi: هي وحدات الملاءمة المنخفضة تتمثل في الوحدات التي لا تملك الدخل الكافي المحصل من التدفقات لعملياتها المختلفة لسداد ما عليها من التزامات مما يلزمها الاستدانة أو بيع أصولها لسداد الالتزامات. (بلوافي، 2011، صفحة 111)

وعليه فإن الاقتصاد الذي يغلب على تركيبة وحدات التحوط يكون أكثر استقرارا أما الذي يغلب عليه وحدات المجازفة والبونزية هو الاقتصاد الهش يكون معرض لأزمة المالية في أي لحظة.

الفرع الثالث: معايير الاستقرار المالي والمصرفي العالمي

على إثر الأزمة المالية لسنة 2008 التي نالت من الأسواق المالية والمؤسسات المالية الكبرى كان لابد من تشخيص وإيجاد طرق للعلاج، وقد تم استخلاص مبادئ اقتصادية ومالية تساهم في جعل النظام المالي مستقر ومتوازن ويتم بكفاءة عالية، وقد تم وضع 10 مبادئ من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في وثيقة تضم المبادئ الوسيطة المالية لنظام متوازن وعادل (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، 2009):

المبدأ الأول: الحد من المديونية وبيع الديون والتصرف بها

من خلال وضع ضوابط لإنشاء الديون ونقلها والتصرف فيها وتوريقها.

المبدأ الثاني: العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.

استحداث تشريعات وسن تسهيلات ومزايا تشجيع على التمويل المبني على المشاركة على عكس التمويل القائم على الدين الذي تشجع على الاستدانة التي تعرض الوحدات الاقتصادية لصدمات.

المبدأ الثالث: بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلا واستقرارا

وذلك من خلال ضبط إصدار النقود بأشكالها المختلفة لتسهيل المبادلات السلعية والخدمية يكون ذلك بإسهام جميع الأطراف الدولية المكونة لنظام النقدي العالمي.

المبدأ الرابع: استخدام آلية معدل الربح بديلا عن آلية سعر الفائدة

لأن سعر الفائدة تعيق التنمية ولها آثار سلبية تؤدي إلى حدوث أزمات جاءت آلية معدل الربح أحد البدائل آلية سعر الفائدة باعتبارها أداة يمكن أن تكون عادلة والأكثر كفاءة في تخصيص الموارد المالية من خلال مساواة العرض بالطلب وهذه الآلية تجعل كل الأطراف يتعاونون في تحمل المخاطر، أيضا تساعد في استقرار الجهاز المصرفي من خلال اكتساب النظام المصرفي الخبرة المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعدلات أرباحها تلزم بدراسة كل عملية دراسة حقيقية تقلل من مخاطر.

المبدأ الخامس: تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها لا المتاجرة والمراهنة عليها

ابتكرت المشتقات المالية لإدارة المخاطر لكنها انحرفت عن الغرض التي أنشأت من أجله كان هذا في أزمة الرهن العقاري حيث كانت المشتقات المالية سبب في حدوث الأزمة بعدها كان لا بد من إعادة النظر في الأدوات المالية المعقدة وضبط عمليات الابتكار والتطوير ومنع المعاملات التي تبنى على مراهنات كبيوع المؤشرات أيضا عقود الخيارات والمستقبليات التي تنتهي بالتسوية النقدية والمحاسبية ومنع عقود المشتقات المالية التي تؤدي إلى ضرر على الاقتصاد الحقيقي بالكامل.

المبدأ السادس: بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلا واستقرارا مرتبط بالاقتصاد الحقيقي

يكون ذلك من خلال تعدد الوظائف والمهام لنقل الموارد المالية بين الوحدات الاقتصادية بكفاءة مالية مبنية على الوساطة الاستثمارية وليس الوساطة المالية من أجل تحقيق الاستقرار، ذلك من خلال ربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى المستخدمين ربحا أو خسارة هذا ما يحقق تضامن بين جميع الأطراف، أما بالنسبة لمساندة النظام المصرفي للاقتصاد الحقيق يكون من خلال الابتعاد عن المعاملات المختلفة الورقية النقدية وتقييد أعمال المؤسسات المالية بالتداول السلعي أي ربط التمويلات بسوق السلع والخدمات تداولا وانتاجا.

المبدأ السابع: نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق الأضرار بالمدينين.

لبعث الثقة والأمان بين المؤسسات المالية والأعوان الاقتصاديين من خلال السعي لضمان الحقوق المالية للمقرضين بوسائل تمنع حدوث أضرار بالمدينين، بالابتعاد عن رهن الرهون واقتراح الوثيقة بإنشاء صندوق وطني للمدينين المعسورين يضمن سداد الديون.

المبدأ الثامن: تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكات المتعاملين فيها

التركيز على تصميم أجهزة السوق المالي وبرامجها ولوائحها بما يضبط تنفيذ معاملاتها بكفاءة وعدالة (منع التصرف في غير المملوك للبائع ومنع بيوع قصيرة الأجل من البيع على المكشوف وشراء بالهامش)، بالإضافة إلى التوجه إلى النشاطات الإنتاجية الحقيقية دون الأنشطة الصورية المتمثلة في المضاربات والعمليات الوهمية والمخاطرات والمجازفات.

المبدأ التاسع: الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة

تفعيل وتطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية ووضع ضوابط لضمان مصالح جميع الأطراف التي تتعامل مع هذه المؤسسات ليكون ذلك داعما لبعث المزيد من الثقة في الدور الذي تقوم به، والعمل على تقليل من تضارب المصالح بالنسبة للأعمال المؤسسات كهيئات التصنيف وشركات المراجعة

والتدقيق المحاسبي، أيضا ضبط العلاقات بين القائمين على إدارة الشركات ومجالسها الإدارية وحملة الأسهم فيها.

المبدأ العاشر: تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي المالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن

يجب أن يكون للدولة دور من حيث الأصل وليس الاستثناء في رقابة النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة وتقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة عدم إمكان التوفيق بين المصلحتين، أيضا محاربة استغلال النفوذ والغش والاحتكار وغيرها من الانحرافات، وتدخل الدولة في حالة وقوع الكوارث أو عجز كفاءة السوق على إعادة التوازن وتؤمن تعرض القطاع ككل للأضرار.

المطلب الثاني: ماهية السلامة المصرفية

من أجل الوقوف على ماهية السلامة المصرفية لابد من التطرق إلى تعريف السلامة المصرفية والعوامل التي تؤثر عليها.

الفرع الأول: تعريف السلامة المصرفية

ينظر إلى السلامة المصرفية بأنها تحقيق الأمن والحماية في النظام المصرفي ويكون ذلك من خلال تولي البنوك لمسؤولية الأمن الداخلي من خلال أجهزة الإنذار المبكر وعمليات التدخل السريع، بالاعتماد على شركات الأمن الخاصة حيث تتولى الجهات الأمنية الأمن الخارجي من خلال فرض معايير مشددة لنقل الأموال وتغذية الصرافات بما يكفل الأمن الكلي للموظفين وحماية الأموال المنقولة. (زيدان و حمو، 2015، صفحة 164):

وتتمثل المتطلبات الرئيسية لسلامة البنوك في النقطتين الآتيتين (زيدان و حمو، 2015، صفحة 166):

1- دقة المعايير المعمول بها في البنوك الخاصة بالاتصالات ومدى توافقها مع المعايير الدولية والتي تشجع على التجارة الالكترونية في عصر المعلومات.

2- مع وجود سياسات تسويقية لجذب الاستثمارات وضمان المنافسة.

تعرف السلامة المصرفية بأنها جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيح يمكنها من مواجهة هذه الأزمات. (بوهريرة و مصطفى، 2017، صفحة 109)

يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها قدرة البنوك على تحمل الأوضاع العدائية مثل التغيرات الجوهرية في سياسات البنك، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية ومن ثم فهي تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأسماله واحتياطاته. (Tamuleasa, 2017, p. 53)

وعليه فالسلامة المصرفية هي عبارة عن إمكانية البنك بالقيام بإجراءات تجعله في وضعية احترازية للتصدي للحالات الخطيرة التي تواجهه مع التدخل السريع لمواجهة الأزمات بشكل عام.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السلامة المصرفية

ومن العوامل التي تؤثر على مدى سلامة النظام المصرفي توجد أربعة نذكر (Paroush, 1995, p. 55):

1- المنافسة المتزايدة للبنوك (مؤسسات غير المصرفية) ما يترتب عليها تحرير النظام من خلال إزالة سقوف أسعار الفائدة وتخفيض الحواجز.

2- التطور السريع للتكنولوجيا المصرفية أدى إلى التطور المتسارع لأسواق رأس المال مع العولمة وتكامل الأنظمة المصرفية المتباينة.

3- التقلبات المتزايدة لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف العملات الأجنبية بين الدول.

4- زيادة عدد وتطور المنتجات المالية الجديدة: كالمشتقات مع زيادة البنوك.

بالرغم من أن هذه العوامل الأربعة تؤثر على سلامة النظام المصرفي إلا أنها قد تكون من أسباب تطور وازدهار النظام المصرفي أي تؤثر بشكل إيجابي وتزيد من الاستقرار.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل الاستقرار المالي

تعتبر السلامة مصطلح مرادف لكلمات: الاستقرار، الصلابة، المتانة وعليه السلامة المالية نفسها الاستقرار المالي (Tamuleasa, 2017, p. 53)، أما بالنسبة للسلامة المصرفية فهي تخص القطاع المصرفي أي بالتركيز على سلامة المؤسسات المصرفية فقط، أما الاستقرار المالي فهو يخص النظام المالي ككل الذي يشمل الوسطاء والأسواق والبنية التحتية للسوق.

تتمثل الركائز الأساسية للسلامة المصرفية فيما يلي (حنظل و خلف، 2023، صفحة 118):

1- استقرار الظروف الاقتصادية الكلية؛

2- توفير بيئية تحتية آمنة وسليمة؛

3- التنظيم الرقابي الفعال للبنوك التجارية بشكل سليم؛

4- ضمان الأمان وسلامة الأدوات المصرفية الأخرى (الإقراض والاقتراض)؛

5- الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ونزاهة نظام المدفوعات الوطنية؛

6- العمل على تنظيم القطاع المالي والمصرفي لضمان سلامته ولحماية الجمهور والاقتصاد من الفزع المصرفي؛

7- القدرة على تقييم المخاطر المصرفية وتحديدها وتسعيرها وادارتها بشكل كفء.

كلما تحققت هذه الركائز كلما كانت السلامة محققة في النظام المصرفي وبالتالي تحقق الاستقرار المالي باعتبار البنوك المكون الفعال في النظام المالي.

المبحث الثاني: نماذج قياس السلامة المصرفية

تعد السلامة المصرفية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك، وتكمن أهميتها من خلال طرق قياسها، والمتمثلة في نماذج الإنذار المبكر التي يضعها البنك المركزي، ونماذج التنقيط z-score التي تطورت من أجل التنبؤ بالفشل المالي، في هذا المبحث يتم التفصيل فيما ما سبق.

المطلب الأول: نموذج الإنذار المبكر CAMELS لقياس السلامة المصرفية

يعد نظام أو نموذج CAMELS من أهم مؤشرات قياس السلامة المصرفية عن طريق مكوناته التي تحتوي على مجموعة من المؤشرات تقيم بها البنك من حيث الأمان، السيولة، الربحية وكفاءة الإدارة بتحديد الإجراءات اللازمة لتطوير العمل المصرفي في ظل بيئة تنافسية.

وعلى غرر اعتبار نموذج CAMELS أداة رقابية فعالة من خلال وقوفها على صحة المركز المالي والمساهمة في قياس مصادر التمويل وكيفية إدارتها بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين من خلال السعي إلى الملاءمة بين المخاطر والأرباح معا.

تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر في عام 1933 بسبب الانهيارات المصرفية من خلال انهيار أكثر من 4 آلاف بنك محلي بحيث تدافع المودعين إلى سحب ودائعهم نتيجة فقدان الثقة في تلك البنوك وفي سنة 1988 وقع انهيار مماثل تمثل في فشل 221 بنك فكان من الضروري اعتماد معايير الإنذار المبكر، واستخدمت أول مرة سنة 1979من طرف البنك الاحتياطي الفدرالي، حيث يصنف البنوك ويمنح النتائج لكل البنوك دون الجهر أو نشرها للجمهور وفي سنة 1998 تمكنت السلطة الرقابية بواسطة معيار CAMEL من التنبؤ من الانهيار قبل حدوثه فقل عدد البنوك التي تعرضت للفشل إلى 3 بنوك فقط بعد أن كان عدد البنوك قبل عشر سنوات221 بنك تعرض للفشل. (مالك، 2005، صفحة 1)

فعند نشر البنك نتائج تحليل للجمهور يكون قد حقق الشفافية ويساعد على فرض انضباط السوق التي جاءت بها بازل2.(بورقبة ، 2014)

الفرع الأول: تعريف نظام CAMELS

عرف صلاح الدين محمد أمين الامام نظام **CAMELS** بأنه: نظام رقابي موحد فعال لتقويم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية البنك. (الامام، 2010، صفحة 19)

أما مالك الرشيد أحمد فقد عرفه بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر معيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (مالك، 2005، صفحة 3).

تبنى مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفدرالية في سنة 1979 نظام تصنيف CAMELS فكان في البداية يضم 5 عناصر CAMEL وفي سنة 1997 تم إضافة العنصر السادس المتمثل في الحساسية إلى مخاطر السوق ليصبح نظامCAMELS، وتتكون عناصر CAMELS من (بورقبة ، 2014، صفحة 124):

1. كفاية رأس المال Capital Adequacy

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس المال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته حيث تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، حيث ترفع الملاءة في البنك لأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار زادت ملاءة البنك.

يتم تقدير كفاية رأس المال بناءا على النسب المالية الرئيسية والمتمثلة في النسبتين:

- نسبة كفاية رأس المال CAR (رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر).
- نسبة رأس المال إلى الأصول.

والجدول التالي يمثل نسب كفاية رأس المال:

جدول رقم (2-1): نسب كفاية رأس المال

	المعادلة	النسب
≤8 حسب بازل2	رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان	CAR
4-6%	رأس المال إجمالي إجمالي الأصول	رأس مال حقوق الملكية

المصدر: (Dang , 2011, p. 18)

2. جودة الأصول Asset Quality

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية التي تقاس بمؤشرين: المحفظة ذات المخاطر، وسياسة التخلي عن الديون.

بالإضافة إلى نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية الذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، أيضا الموجودات الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية.

كل هذا يمكن البنك من تقييم جودة أصوله بالأخذ بالاعتبار مستوى المؤونات للديون المشكوك في تحصيلها. تقاس جودة الأصول من خلال النسب التالية:

جدول رقم (2-2): نسب جودة الأصول

	معادلة	النسب
%1	$\frac{NPLs}{\text{إجمالي القروض}}$	القروض المتعثرة NPLs إلى إجمالي القروض
%1	$\frac{NPLs}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية
% 1.5	$\frac{\text{مخصص خسارة القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$	مخصص لنسبة خسارة القروض إلى إجمالي القروض (حيث مخصص خسارة القروض يظهر فالميزانية العمومية كإئتمان)
%100	$\frac{\text{مخصص خسارة القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$	مخصص لنسبة خسارة القروض الى اجمالي القروض (حيث مخصص خسارة القروض يظهر في بيان الدخل كمصروف)

المصدر: (Dang , 2011, p. 20)

الهدف من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الوصول إلى الحد الأدنى 1%، ومع ذلك كلما زادت النسبة زاد رأس المال الذي يطلبه البنك لدعم محفظة القروض.

توجد أيضا معايير أخرى تمكن البنك من تقييم جودة الأصول تتمثل في النقاط التالية (بورقبة ، 2014، صفحة 132):

- سمعة المؤسسة؛
- الاستراتيجية المتبعة؛
- حجم العمليات المحققة من طرف البنك؛
- انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛
- نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛
- نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلية.

3. جودة الإدارة Management Quality

يتم تقييم جودة الإدارة في البنك من خلال (بورقبة ، 2014، صفحة 133):

– تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة العليا.

– مراقبة مصلحة الموارد البشرية وتقييمها إذا كانت تقدم نصائح وتوجيهات للمستخدمين خاصة في نظام تقييم الأداء.

– تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

– تقييم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

– التخطيط الاستراتيجي الذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحسينه.

تقاس جودة الإدارة من خلال النسب التالية:

جدول رقم(2–3): نسب جودة الإدارة

	معادلة	النسب
نمو الناتج القومي الاسمي	متوسط معدل نمو الأصول التاريخي	معدل نمو الأصول الإجمالية
نمو الناتج الإجمالي القومي الاسمي	متوسط معدل نمو القرض التاريخي	معدل نمو القرض
10–15%	متوسط معدل نمو الأرباح التاريخي	معدل نمو الأرباح

المصدر: (Dang , 2011, p. 22)

4. إدارة الربحية Earnings Management

يتمثل الهدف من معيار الربحية في البنك في تقييم نتائج البنك من خلال الأبعاد التالية (بورقبة ، 2014، صفحة 134):

– مستوى الاستقرار في النتائج.

– مستوى تكاليف النشاطات.

– مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في البنك.

– مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

يتم قياس الربحية من خلال النسب التالية:

جدول رقم (2-4): نسب قياس الربحية

معايير	معادلة	النسب
>4.5%	صافي ايرادات الفوائد / متوسط ربح الأصول	صافي إيرادات الفوائد
≤ 70 %	مصاريف التشغيل (باستثناء خسارة المخصصات) / صافي دخل الفوائد + الدخل من غير الفوائد	نسبة التكلفة إلى الدخل
≥ 1 %	صافي ايرادات الفوائد / معدل نمو الأصول	العائد على الأصول ROA
≥ 15 %	صافي ايرادات الفوائد / معدل نمو حقوق المساهمين	العائد على حقوق الملكية

المصدر: (Dang , 2011, p. 23)

5. إدارة السيولة Liquidity

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهم وتتمثل السيولة أهم وسائل سلامة البنك للوقاية من مخاطر الإفلاس وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وعليه فإدارة السيولة تمثل الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة جيدة.

ويتم تقييم إدارة السيولة من خلال الابعاد التالية (بورقبة ، 2014، صفحة 136):

- كفاءة المسؤولين على تحديد وقياس ومراقبة السيولة؛
- القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى نقديات دون تحقيق خسارة؛
- القدرة على الدخول إلى سوق النقد وكذلك الحصول على مصادر التمويل؛
- مستوى تنوع مصادر التمويل؛
- مدى استقرار الودائع؛
- القدرة على توريق الأصول في الأسواق المالية.

ويتم قياس السيولة من خلال النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): نسب قياس السيولة

معايير	المعادلة	النسب
% 75 ≤	إجمالي ودائع العملاء / إجمالي الأصول	ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول
% 80 ≤	إجمالي القروض / إجمالي ودائع العملاء	إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء LTD

المصدر: (Dang , 2011, p. 24)

6- الحساسية اتجاه المخاطر في السوق Sensitivity to Market Risk

تتعلق الحساسية في المؤسسات المالية بالمحافظ الاستثمارية التي تتعرض إلى مجموعة من المخاطر مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار السلع، ويمكن قياسها مقياس احصائي موحد Varالذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

Var شعاع الانحدار الذاتي(Vectorial Auto Regressive) Var: هو ذلك النظام تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمها الماضية أو المؤخرة والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي إضافة إلى الحدود العشوائية. هذا النموذج تم اقتراحه من قبل الباحث Christopher-A- Smis من النسب المقدمة لتقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق ما يلي: (الموسوي، الدهان، حيون، و الجبوري ، 2020، صفحة 182)

- إجمالي الأوراق المالية إلى نسبة إجمالي الموجودات.
- نسبة الأرباح السعرية.

تقيم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية (بورقبة ، 2014، صفحة 147):

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- قدرة مسيري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- مدى تعقيد مخاطر العمليات غير المغطاة.

في البنوك الإسلامية تم إضافة عنصر لـ CAMELS ليصبح SCAMELS تمثل في عنصر السلامة الشرعية وهذا العنصر يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية وهو معيار رقم واحد للمفاضلة بين البنوك الإسلامية فيما بينها من قبل العملاء.

ويتم تقييم أداء البنوك الإسلامية من خلال الأبعاد التالية (بورقبة ، 2014، الصفحات 148-149):

- معيار المشروعية الحقيقية؛
- معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)؛
- معيار القبول لدى الجمهور؛
- معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية؛

معيار المصداقية.

الفرع الثاني: مزايا نموذج CAMELS

يقوم نموذج CAMELS بمكوناته الستة والذي يستخدمه البنك المركزي لتقويم البنوك من خلال السلطة الإشرافية وإعطاء كل بنك علامة 1 إلى 5 من الممتاز إلى الرديء، وعليه فللنموذج عدة مزايا تتمثل في (الامام، 2010، صفحة 23):

- إعطاء صورة واضحة على السلامة المالية والمصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي.
- يساعد النموذج السلطة الرقابية في تحديد البنوك التي تحتاج إلى الدعم.
- تقويم أفضل لنقاط القوة والضعف وإعطاء صورة عن المركز المالي للبنك.
- إمكانية الوقوف على الآثار المحتملة قبل حدوث الأزمات المالية.
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية من خلال تطبيق مبدأ الشفافية.
- يساعد على توحيد أسلوب كتابة التقارير في البنوك وتصنيفها وفق معيار موحد (بلعيد و بوراس، 2022، صفحة 556)

الفرع الثالث: معيار CAEL للإنذار المبكر

بالإضافة إلى نموذج CAMELS يوجد معيار CAEL الذي يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية وتعتمد على أربعة عناصر من عناصر CAMELS تتمثل في: كفاية رأسمال، جودة الموجودات، الربحية والسيولة، ويعتبر هذا المعيار أداة إنذار مبكر فهو معيار مكمل لـ CAMELS وليس بديل له لاستخدامه في تحديد مواطن الضعف في أداء البنك من خلال عمل تقييم موحد للبنوك كلها في تاريخ محدد (مالك، 2005).

المطلب الثاني: نماذج التنقيط z-score لقياس السلامة المصرفية والتنبؤ بالفشل المالي

أعادت الأزمة المالية العالمية تركيز الانتباه على أهمية قياس سلامة البنوك ومخاطر السيولة وباعتبار أن المقياس الشائع في الأدبيات لقياس السلامة المصرفية التي تعكس احتمال إفلاس البنك هي Z-score ويرجع ذلك إلى بساطة استخدامه حيث يمكن حسابه بالاعتماد على المعلومات المحاسبية فقط على عكس المخاطر القائمة. (Lepetit & Strobet, 2015, p. 2)

الفرع الأول: نموذجz-score

يعد Z-score مقياسا لمخاطر البنك حيث من الشائع أن Z-score مقياس لقياس سلامة البنوك يحدد هذا المقياس احتمال إعسار البنك حيث ترتبط قيمته مع احتمال الإعسار بعلاقة عكسية أي احتمال أن تصبح قيمة أصول البنك أقل من قيمة السيولة.

يمكن حساب دالة Z-score بالعلاقة التالية:

$$Z=(k+\mu)/\partial$$

حيث: K هو نسبة رأس المال مجموع مع احتياطات إلى إجمالي الموجودات.

μ يمثل متوسط العائد إلى إجمالى الموجودات (الأصول).

∂ الانحراف المعياري للعائد إلى الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

تقيس الدالة Z-score الانحرافات المعيارية التي يجب أن تحفظ تحقيق العائد من أجل استنفاذ حقوق الملكية في ظل افتراض عودة البنوك إلى طبيعتها حيث توافق الدرجة المعيارية الأعلى مع الحد الأدنى لمخاطر الإفلاس ومنه فإن الدرجة المعيارية الأعلى تعني انخفاض احتمال مخاطر الإعسار (Cihak & Hesse, 2008, p. 7).

وتحسب قيمة Z-score بقيمة مجموع متوسط العائد إلى إجمالي الأصول ROAمع معدل متوسط كفاية رأس المال على الانحراف المعياري لمعدل العائد إلى إجمالي الأصول ROA ∂. تحسب بالعلاقة التالية: (Bourkhis & Nabi, 2013, p. 70)

$$Z\text{-score}=\frac{\mu ROA+k}{\partial ROA}$$

حيث:

μROA متوسط العائد إلى الأصول خلال خمس مشاهدات على الأقل.

K=E/A حقوق المساهمين+ الاحتياطات القانونية أو النظامية إلى إجمالي الأصول.

ROA ∂ الانحراف المعياري للعائد على الأصول ROA وتحسين مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

$$\partial \text{ ROA} = \sqrt{\frac{(ROA-\overline{ROA})^2}{n-1}}$$

حيث:

ROA الوسط الحسابي لمعدل العائد إلى إجمالي الأصول.

n عدد السنوات

الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك

قبل عرض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك لا بد من التطرق إلى التعرف على التعثر المصرفي قبل الوصول إلى الفشل المالي، يعرف زيتوني كمال التعثر المالي بأنه: مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكتفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير وهوما يسمى كذلك بالعسر والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المؤسسة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

حيث ربط التعثر المالي بالصعوبات التي تواجه المؤسسات (زيتوني، 2012، صفحة 34)، وفي البنوك تعددت العوامل المسببة للتعثر وتقسم بدورها إلى نوعين: عوامل داخلية من داخل البنك وعوامل خارجية تتمثل في:

1. العوامل الداخلية: تمثلت هذه العوامل في النقاط التالية:

– تعد مشكلات الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي راجعة إلى عدم قيام البنك باتباع أساليب والمناهج الائتمانية السليمة أي معرفة مقدرة العميل على سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من عدمه ومسؤولية هذا التقصير يقع على عاتق إدارة البنك، أيضا المشاكل التي تتعلق بالعميل نفسه سواء من حيت المشاكل نشاطه أو أوضاع الاقتصادية في فترة نشاطه ما يؤدي إلى تعثره عن سداد التزاماته.

– بالرغم أن بعض البنوك يتوفر لديها حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذا تتوقف سيولة البنك على قدرة الموجودات على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها.

وعموما كلما قصر أجل الموجودات زادت السيولة في البنك في حين أنه كلما طال أجل المطلوبات كلما تحسنت السيولة في البنك.

– عدم كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر الناشئة عن التشغيل وتدعيم ثقة المودعين، حيث تعتبر رأس المال البنك مقياس على لملاءمة التي يتمتع بها البنك. فالنظام يضع معايير لقياس كفاية رأس المال

من خلال مراقبة نسبة رأس المال إلى كل من الودائع، الموجودات والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

– التركيز في أنشطة البنك سواء في مجال الودائع أو القروض لاعتبارها عائق في بعض الأحيان لدى البنك لذا يتم تدخل نظام الضمان تأمين الودائع في مراقبة البنوك المنظمة له بتحقيق الربح المناسب من عملاء الودائع والقروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة في الاقتصاد لتفادي تركز مخاطر البنك.

– ظهور الخسائر الناتجة عن سوء الإدارة، زيادة المصروفات نتيجة الغش، الاختلاس او الاحتيال (زيتوني، 2012، الصفحات 35-36)

2. العوامل الخارجية

لا تقتصر العوامل المؤدية للتعثر المصرفي على العوامل الداخلية داخل البنك فقط بل تتعدى إلى العوامل الخارجية والتي لا يتحكم فيها البنك وتتمثل هذه العوامل في: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الإصلاحات الاقتصادية والمالية غير المناسبة، بنية السوق المصرفية، التدخل الحكومي، التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي والقصور في القوانين والتشريعات المحلية. (سعاد و بلعزوز، 2018، صفحة 173)

إذ أن البنك قبل وصوله إلى الفشل المالي وإعلان افلاسه يمر بمراحل تتمثل في مراحل الفشل المالي في الشكل التالي يمثل ذلك.

الشكل رقم (2-1): مراحل الفشل المالي

مرحلة ما قبل التعثر المالي

- انخفض الطلب على منتجات البنك.
- ضعف الموقف التنافسي للبنك.
- زيادة تكاليف التشغيل.
- عدم كفاية راس المال العامل.
- انخفاض معدل دوران الأصول.

التدفق النقدي المنخفض

- عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته الجارية ويكون في حاجة ماسة للنقدية.

مرحلة العسر المالي المؤقت

- عدم قدرة البنك استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة.

مرحلة الاعسار الكلى

- البنك عاجز عن مواجهة إلتزاماته المستحقة يكون قيمة الأصول أقل من قيمة الخصوم لي هي في حالة العجز التام عن التسديد.

مرحلة الفشل القانونى

- مرحلة لا يستطيع البنك التحكم في التعثر الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.

المصدر: (زيتوني، 2012، الصفحات 37-38)

يعتبر مفهوم السلامة مقابل لمفهوم التعثر خاصة ماليا حيث تم تعريف المؤسسة المتعثرة بأنها تلك المؤسسة التي فقدت بعض أو كل مقومات النجاح والاستمرار والنمو اقتصاديا وتنافسيا داخل الصناعة التي تنتمي

إليها وفشلت في تحقيق أغراضها، وبدت عليها مظاهر التعثر المختلفة والتي أهمها (الشاذلي ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، 2014):

- عدم القدرة على تحقيق تدفق نقدي موجب وربحية مستقرة تتجه نحو النمو في المستقبل.
- عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة الواجبة السداد في تواريخ استحقاقها.

ومن أجل الوقوف على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ظهر الاهتمام بنماذج التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية إثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمشاريع الاقتصادية، وبسبب هذا شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالقيام بالدراسات وكانت أول نموذج وضع عام 1966 ثم توالت بعدها النماذج نذكر أهمها:

1- نموذج Beavor 1966

كان أول من وضع نموذج التنبؤ بالتعثر وفشل المؤسسات عام 1966 يعتبر كمحرك لبقية النماذج باعتماده في وضع النموذج على نسب المالية (79 مؤسسة فاشلة و79 مؤسسة ناجحة في الفترة 1954-1964)، تم استخدام أسلوب التحليل الأحادي الاحصائي قام بفحصها لاختيار 30 نسبة لتحليل لمدة 5 سنوات، ليصل في الأخير إلى اختيار 5 نسب يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل المؤسسات: (Outecheva, 2007, p. 89) (Beaver, 1966)

النسبة 1: وهي نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول.

النسبة 2: وهي نسبة النقدية إلى نسبة الالتزامات المتداولة

النسبة 3: وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول

النسبة 4: وهي نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول

النسبة 5: وهي نسبة التدفقات إلى إجمالي الالتزامات

المعيار الذي تم الرجوع إليه للتصنيف للحكم بالفشل هو إما إفلاس الشركة، أو عدم القدرة على التسديد أو التخلف عن دفع أرباح أسهمها الممتازة.

نماذج التنبؤ بالفشل المالي تصنف إلى نوعين من النماذج: النماذج القائمة على المحاسبة والنماذج المستندة إلى السوق التي تستخدم معلومات سوق المال.

فالنماذج القائمة على المحاسبة تعتمد على نسبة أو نسب عالية يمكن من خلالها تصنيف الشركة بأنها سليمة وفاشلة ماليا.

2- نموذج Altman

تعد مشكلة إفلاس الشركات من المشاكل المهمة التي تواجه الشركات، ويعد نموذج Altman عالمي حيث تم اشتقاقه باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات والمبني على النسب المالية للتمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة.

وقد اعتمد Altman على نموذج إحصائي عرف باسم نموذج المتغيرات الذي اعتمد على نسب ومؤشرات مالية ومحاسبية للوصول لمؤشر واحد للتعثر المالي، يكون قادرا على التنبؤ بمدى احتمالية وقوع التعثرات المالية وقد تم استخدام هذا النموذج عام 1968 في دراسة تحليل التمايز لبناء نموذجZ- score. (حمه، 2019، صفحة 6)، الشكل التالي يمثل نموذج التمان

الشكل رقم(2-2): نموذج ألتمان

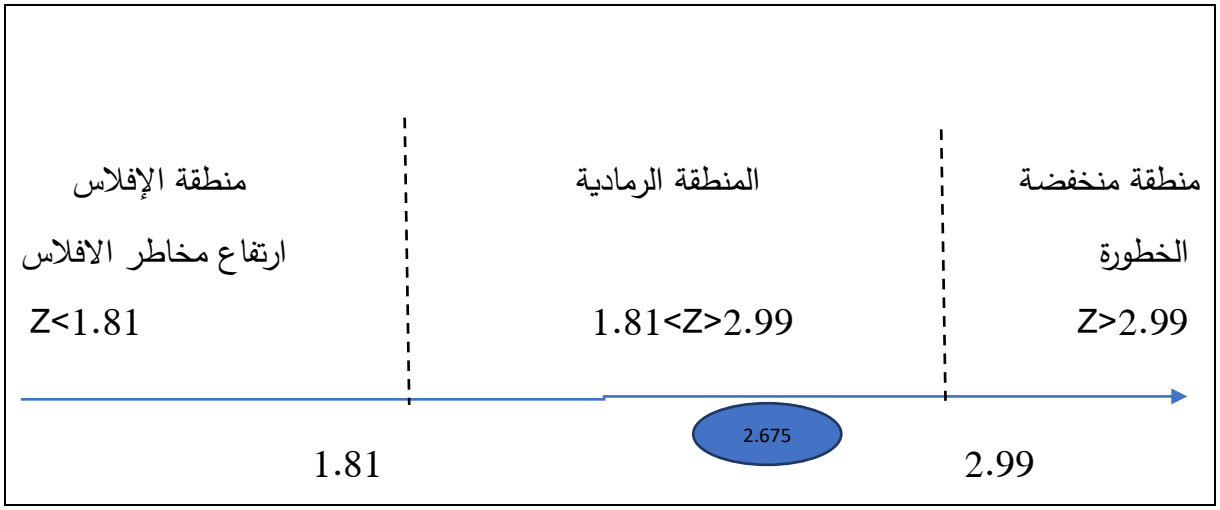

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Altman , Danovi, & Falini, 2013, p. 129)

من خلال الشكل يمكن تقسيم ثلاث مجالات لقيمة Z-score

المجال الأول: Z<1.81 البنك في منطقة خطورة عالية (تسمى نقطة الإفلاس).

المجال الثاني: 1.81<Z>2.99 البنك في منطقة متوسطة الخطورة.

المجال الثالث: Z>2.99البنك في منطقة ضعيفة الخطورة.

يظهر النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+0.999X_5$$

X_1: رأس مال العامل / مجموع الأصول المادية

X_2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية

X_3: الأرباح قبل الضريبة / مجموع الأصول المادية

X_4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم

X_5: صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية

كلما ارتفعت قيمةZ فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي، بينما القيمة المتدنية تدل على احتمال الفشل المالي. (شنتوف، 2012)

3- نموذج 1974 Altman and MC cough

يعتبر هذا النموذج تعديل عن نموذج Altman 1968 يعرف هذا النموذج بنموذج التحليل المميز أو ما يعرف (Z-score والتحليل المميز التمييزي) هو الأسلوب الاحصائي من خلال اختيار أفضل النسب المميزة للأداء والمحددة لاختلالات الفشل، يساعد على استنباط علاقة خطية بين مجموعات من المتغيرات ويعتمد هذا النموذج على خمس نسب مالية تمثل متغيرات مستقلة ومتغير تابع Z معادلته (Altman , Danovi, & Falini, 2013):

$$Z=0.12X_1+0.14X_2+0.33X_3+0.06X_4+0.10X_5$$

حيث:

Z: مؤشر الإفلاس

X_1: رأس مال العامل / إجمالي الأصول

X_2: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون المؤسسة

X_5: المبيعات / اجمالي الأصول

والجدير بالذكر أن ألتمان قام بتطوير نموذجه أكثر من مرة في السنوات التالية 1968، 1974، 1994، 2002، 2004، 2010، 2014، في حين النماذج الأخرى لم يتم تطويرها.

4- نموذج Kida 1981

تم انشاء هذا النموذج سنة 1981 يحتوي هذا النموذج على 5 نسب مالية تكونت هذه النسب من نسب سيولة، نسبة الرافعة المالية، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب توازن أول. (Babela & Renas, 2016, p. 39)

تمثلت في المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2-0.461X_3-0.462X_4+0.271X_5$$

حيث تمثل

Z: قيمة الإفلاس

X_1: صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الاصول

X_2: اجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الاصول

X_3: الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات المتداولة

X_4: المبيعات إلى إجمالي الاصول

X_5: النقدية إلى إجمالي الأصول

حيث كلما كانت قيمة Z سالبة كلما كان احتمال الفشل أكبر، وكلما اتجهت نحو الموجب كلما زادت الشركة استقرارا وقد أثبت النموذج قدرته التنبئية بحوادث الإفلاس مقدارها 90% قبل سنة من حدوث الإفلاس.

5- نموذج Sherrod 1987

يهدف هذا النموذج إلى تقسيم مخاطر الائتمان وتحديد الفشل المالي، حيث يستخدم هذا النموذج من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمستثمرين أصحاب المشاريع الاقتصادية وقد تم تقسيم القروض إلى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة.

الجدول رقم(2-6): تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	لا توجد مخاطرة	Z>25
الثانية	قليلة المخاطرة	25>Z>20
الثالثة	متوسطة المخاطرة	20>Z>5
الرابعة	عالية المخاطرة	5>Z>-5
الخامسة	عالية المخاطرة جدا	Z<-5

المصدر: (Babela و Renas، 2016، صفحة 38)

تحسب قيمة Z حسب معادلة الصيغة التالية:

$$Z= 17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

حيث:

X_1: رأس مال العامل الموجودات المتداولة- المطلوبات المتداولة إلى مجموع الاصول

X_2: الأصول النقدية إلى مجموع الاصول

X_3: مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الاصول

X_4: الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الاصول

X_5: مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات

X_6: مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة

الفرع الثالث: أثر التعثر المصرفي على السلامة المصرفية وانتشار الأزمات

بعد جائحة كورونا (COVID-19) وانتشارها الواسع جاء إفلاس ثلاث بنوك ومؤسسات مالية كبرى في الولايات المتحدة الامريكية في مارس 2023 أدت إلى تخوف كل بلدان العالم لوجود أزمة نسبة الأصول السائلة إلى مالية، خاصة بعد انهيار بنك السيليكون فالي (Silicon Vally Bank (SVB في مارس 2023(Azmi, Anwer, Azmi , & Nolanee, 2023) والذي يعتبر أكبر البنوك النشطة منذ 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثلت أسباب إفلاس البنك في انخفاض في قيمة سنداته الأمريكية طويلة الأجل هذا ما أدى إلى سحب المودعين لودائعه بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة وهذا الأمر بدأه البنك الاحتياطي الفدرالي في عام 2022.

وفي دراسة (Azmi, Anwer, Azmi , & Nolanee, 2023) والتي تناولت تأثير فشل بنك Silicon Vally Bank على 11 أصلا عالميا توصلت إلى وجود اثار عدوى السمعة وانتشارها إلى فئات الأصول الأخرى وأن الذهب يعتبر ملاذ الآمن بالإضافة إلى أذون الخزينة الأمريكية.

وباعتبار بنك Silicon Vally Bank (SVB) يمتلك مجموعة استثمارات تعمل في 15 ولاية أمريكية وأكثر من 12 دولة في الخارج تخصص البنك في تقديم متطلبات صناعة تكنولوجية وأصبح البنك اختيار لـ 50% من شركات الأسهم الخاصة الناشئة.

من جهة أخرى يعتبر انهيار بنك Silicon Vally Bank (SVB) ثاني أكبر انهيار مصرفي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار المصرفي سنة 2008، حيث في سنة 2021 شارك البنك في سندات الخزينة طويلة الأجل بشكل كبير حيث بدأت في تحمل خسائر فادحة عام 2022 مع زيادة أسعار الفائدة وعدم التقييم الكافي للمخاطر أدى إلى انهيار البنك وقد تم إرجاع سبب انتشار انهيار البنك بسرعة إلى المواقع الاجتماعية. (Azmi, Anwer, Azmi , & Nolanee, 2023)

ومن انهيار البنك Silicon Vally Bank (SVB) كان لابد من تعزيز إجراءات التدقيق والمراقبة في جميع المؤسسات المالية من أجل الكشف المبكر في الأعمال الاحتيالية والمشكوك فيها واستخدام طرق التدقيق الحديثة لتعزيز سلامة البنوك من خلال إدارة المخاطر والعمل على اتباع السلطات التنظيمية من أجل

إنقاص تصاعد الأزمة وتقليل من احتمالية الإنهيار. (Dutta, Voumik, Kamarasankaralingam, Rahaman, & Zimon, 2023)

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي

من أجل تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي تكاثفت الجهود الدولية بين لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع برنامج من خلال مؤشراته الكلية والجزئية بالتركيز على المؤشرات الجزئية (مؤشرات السلامة المالية)، تسعى جاهدا إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للنظام وعرض اختبارات الضغط، سيتم عرض ذلك من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: برنامج تقييم سلامة النظام المالي

إن الهدف من تقييم سلامة القطاع المالي هو التعرف على قدرة هذا القطاع على مواجهة الصدمات وتحديد نقاط القوة والضعف وقد تم وضع برنامج (FSAP) Financial Sector Assessment Program والذي يجمع بين خبراء الصندوق الدولي والبنك الدولي وهيئات تقوم بوضع معايير دولية مثل لجنة بازل لرقابة المصرفية

تم انشاء البرنامج في ماي 1999 ويتكون من مؤشرات تحدد وضع القطاع المالي، ويحلل البرنامج مرونة القطاع المالي وقدرة إدارة الأزمات المالية وحلها مع إعطاء توصيات ذات طبيعة جزئية أو كلية احترازية بعد التوصل إلى نتائج، وتكون خاصة بكل بلد حيث يركز صندوق النقد الدولي في جوانب الاستقرار، بينما يركز البنك الدولي على الاحتياجات التنموية للنظام المالي كما يلي:

يقوم برنامج تقييم القطاع المالي من أجل تقييم السلامة بـ (IMF, 2023):

– فحص سلامة القطاع المالي سواء كان الجانب المصرفي أو غير المصرفي والأطر الاحترازية الجزئية والكلية؛

– إجراء اختبارات الضغط؛

– تحليل المخاطر النظامية؛

– مراجعة جودة الرقابة على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والإشراف على البنية التحتية للأسواق المالية بالإضافة إلى أنظمة المقاصة والدفع والتكنولوجيا المالية.

– تقييم قدرة البنوك المركزية والهيئات التنظيمية وأجهزة الرقابة على التصدي بفعالية للضغوط النظامية.

أما من جانب تقييم الجوانب التنموية فيعمل برنامج تقييم القطاع المالي على (IMF, 2023):

- فحص أوضاع المؤسسات والأسواق والبنية التحتية ومدى تغطيتها لجميع شرائح المجتمع؛
- مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي؛
- جودة الإطار القانوني وأنظمة الدفع والتسوية؛
- الوقوف على المعوقات التي تحول دون تحقيق القدرة التنافسية والكفاءة؛
- إحراز تقدم في مجال الشمول المالي؛
- إتاحة فرصة الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لمدفوعات التجزئة.

وفي دراستنا نركز على عمل صندوق النقد الدولي، فقد وضع مجموعتين من المؤشرات والتي تهتم برصد الأوضاع المالية والاقتصادية، حيث تم وضع المجموعة الأولى والتي تضم مؤشرات الاحتراز الكلي (مؤشرات النمو الاقتصادي، مؤشرات ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، التقلب في أسعار الفائدة والصرف، ازدهار الإقراض وسعر الصرف وآثار العدوى) تم التطرق لها في الفصل الأول.

أما مؤشرات الاحتراز الجزئي فتتمثل في مؤشرات السلامة المالية وهذا ما نركز عليه في دراستنا، وتعد هذه المؤشرات سابقة لحدوث الأزمة المالية.

المطلب الثاني: مؤشرات السلامة المالية لتقييم سلامة القطاع المصرفي

كانت بداية الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية FSIs في مطلع سنة 2000 من طرف صندوق النقد الدولي استجابة لأزمة السوق المالي في التسعينات، من أجل المساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية والوقوف على نقاط الضعف والقوة لهذه النظم، وقد توافقت هذه الجهود مع إجراءات تحسين ضبط السوق المحددة من طرف لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية التي تعزز نشاط وقوة النظام المالي الدولي.

الفرع الأول: مؤشرات السلامة المالية صندوق النقد الدولي

وفي سنة 2006 تم اجتماع الدول الأعضاء في صندوق النقد والدولي، حيث تم وضع لائحة تضم مجموعة من المؤشرات لغرض تقييم سلامة النظم المالية الدولية واعتمادها في برامج تقييم القطاع الماليFSAPs خاصة بأعضائه، تم تصنيف هذه المؤشرات إلى 39 مؤشر للسلامة المالية لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي منها 12 مؤشر وقائي جزئي تسمى المجموعة الجوهرية ومجموعة أخرى تضم 13 مؤشر للسلامة المالية تسمى المجموعة المساعدة أو الداعمة، ومجموعات أخرى تخص المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات غير المالية (الامام، 2010، صفحة 14)، حيث في المجموعة الجوهرية يتم تقديم مؤشرات قائمة على رأس المال أولا ثم مؤشرات خاصة بالأصول ثم مؤشرات الدخل في الأخير (imf, 2006, p. 76)، والجدول التالي يوضح مؤشرات السلامة المالية:

جدول رقم (2-7): مؤشرات السلامة المالية حسب صندوق النقد الدولي

مؤشرات السلامة المالية	
مؤشرات المجموعة الجوهرية	مؤشرات المجموعة المساعدة
1- رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر	1- رأس المال إلى الأصول
2- رأس المال التنظيمي من المستوى الأول لمخاطر الأصول المرجحة	2- التعرضات الكبيرة لرأس المال
3- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات لرأس المال	3- التوزيع الجغرافي للقروض على إجمالي القروض
4- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	4- مركز إجمالي الأصول في المشتقات المالية لرأس المال
5- التوزيع القطاعي للقروض إلى اجمالي القروض	5- إجمالي مركز المطلوبات في المشتقات المالية لرأس المال
6- العائد على الأصول	6- دخل التداول إلى إجمالي الدخل
7- العائد على حقوق الملكية	7- نفقات الموظفين لمصاريف غير الفوائد
8- هامش الفائدة على الدخل الإجمالي	8- الفارق بين معدلات الإقراض المرجعية والودائع
9- المصاريف عير المرتبطة بالدخل الإجمالي	9- أعلى وأدنى سعر بين البنوك
10- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة الأصول السائلة)	10- ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية)
11- الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	11- القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض
12- صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال	12- الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي الخصوم
	13- صافي المركز المفتوح في الأسهم لرأس المال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (IMF, 2006, pp. 1-5)

1. مؤشرات المجموعة الجوهرية

تضمن المجموعة الجوهرية 12 مؤشر وضعها صندوق النقد الدولي خاصة بسلامة البنوك تتمثل في (IMF, 2006, pp. 1-2):

1- رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر: يتم تجميع البيانات وفق اتفاقية بازل I وبازل II حيث يقيس كفاية رأس المال لمؤسسات الإيداع، يحدد في النهاية درجة متانة المؤسسات المالية وقدرتها على تحمل الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية.

2- رأس المال التنظيمي من المستوى الأول لمخاطر الأصول المرجحة: يتم تجميع البيانات الخاصة بالمؤشر السلامة المالية وفق اتفافية بازل I وبازل II، حيث يقيس كفاية رأس مال مؤسسات الإيداع على أساس مفهوم رأس المال الأساسي للجنة بازل (BCBS).

3- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات لرأس المال: يتم حساب هذا المؤشر من خلال أخذ قيمة القروض المتعثرة (NPLs) بعد طرح منها مخصصات القرض إلى رأس المال. حيث يتم قياس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال والاحتياطات في قطاعات الميزانية العمومية، وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود، يمكن استخدام مجموع رأس المال التنظيمي، ويعتبر هذا FSI مؤشرا هاما على قدرة رأس مال المصرف على تحمل الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة.

4- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: عند حساب قيمة القروض المتعثرة يتم أخذها قبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض، فهذا المؤشر يستخدم كثيرا كمقياس لجودة الأصول ويهدف إلى تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظة القروض.

5- التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض: يحسب هذا المؤشر باستخدام الإقراض لكل قطاع من القطاعات المؤسسية التي أعلن عنها في الميزانية القطاعية من مؤسسات الإيداع إلى إجمالي القروض ويمثل هذا المؤشر نسبة جودة الأصول حيث يوفر الموقع معلومات عن توزيع القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة وقبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض) لقطاعات المقيمين وغير المقيمين، حيث تعتبر قلة التنويع القطاعي في محفظة القروض كإشارة لوجود احتمال كبير لضعف مهم في النظام المالي.

6- العائد على الأصول: يحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية والضرائب على متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير المالية) خلال نفس الفترة، ويعتبر هذا المؤشر مؤشرا على ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسات المستقبلة للودائع في استخدام أصولها.

7- العائد على حقوق الملكية: يحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية والضرائب إلى متوسط قيمة رأس المال خلال الفترة نفسها، يتم القياس باستعمال إجمالي رأس المال والاحتياطات كما ورد في الميزانية العمومية القطاعية، وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود يمكن أيضا أن تستخدم رأس المال الشريحة 1. وهذا المؤشر هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة البنك في استخدام رؤوس أمواله.

8- هامش الفائدة على الدخل الإجمالي: يحسب هذا المؤشر باستخدام صافي إيرادات الفوائد إلى الدخل الإجمالي، وهو من نسب الربحية والتي تقيس الحصة النسبية من صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي حيث في حالة اعتماد البنك نسبة دين منخفضة يميل هذا المؤشر إلى أن يكون مرتفع.

9- المصاريف غير المرتبطة بالدخل الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر من نسب الربحية ويقيس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، ومنه فهو يقيس كفاءة استخدام البنك للموارد.

10- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة الأصول السائلة): يحسب هذا المؤشر باستخدام مقياس الأصول السائلة الأساسية إلى مجموع الأصول، هذا المؤشر هو نسبة الأصول السائلة حيث تعتبر مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد باعتبار أن مستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العمومية.

11- الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: يحسب المؤشر بقسمة الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل، ويمكن أيضا أن تحسب النسبة من خلال اتخاذ تدابير واسعة من الأصول السائلة، هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأصول السائلة، ويهدف إلى قياس عدم تطابق سيولة الأصول والخصوم، ويبين المدى الذي يمكن للبنك تحمل طلبات السحب قصيرة الأجل للأموال دون مواجهة مشاكل السيولة.

12- صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال: يجب حساب صافي المركز المفتوح في الصرف الأجنبي بناء على توصية لجنة بازلBCBS، كما يجب أن يكون رأس المال إما إجمالي رأس المال التنظيمي أو رأس المال من الشريحة1، حيث أن صافي المركز المفتوح في النقد الأجنبي هو مفهوم للإشراف. ويعبر هذا المؤشر على الحساسية لمخاطر السوق والذي يهدف إلى إظهار تعرض مؤسسات استقبال الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال. ويقيس عدم تطابق أوضاع الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية مما يساعد في تقييم مدى التعرض لتحركات أسعار الصرف.

2. مؤشرات المجموعة المساعدة

تضم مؤشرات المجموعة المساعدة أو الداعمة 13 مؤشر حسب صندوق النقد الدولي كالآتي (IMF, 2006, pp. 3-5):

1- رأس المال إلى الأصول: يتمثل هذا المؤشر في نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول دون أن تكون الأصول مرجحة بالمخاطر، يتم قياس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال والاحتياطات كما هو مذكور في الميزانية العمومية القطاعية، بالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يمكن أيضا استخدام رأس مال الشريحة1، يشير إلى مدى تمويل الأصول من غير الصناديق الخاصة وهو مقياس لمدى كفاية رأس المال لقطاع إيداع الودائع وهو يكمل نسب كفاية رأس المال التي تم تجميعها بناء على المنهجية المتفق عليها من قبل لجنة بازلBCBS، كما أنه يقيس الرافعة المالية ويسمى نسبة الرافعة المالية.

2- التعرضات الكبيرة لرأس المال: يتم حساب المؤشر باستخدام قيمة التعرضات الكبيرة إلى الرأس المال من وجهة نظر إشرافية حيث يتم تعريف التعرضات الكبيرة على أنها تعرض ائتماني واحد أو أكثر لنفس الفرد أو المجموعة التي تتجاوز نسبة معينة من رأس المال التنظيمي: مثل 10%. حيث يجب أن يكون رأس المال إما إجمالي رأس المال التنظيمي أو رأس المال الفئة 1، وتمثل نسبة جودة الأصول وهي تهدف إلى تحديد نقاط الضعف الناشئة عن تركيز مخاطر الائتمان.

3- التوزيع الجغرافي للقروض على إجمالي القروض: يتم حساب هذا المؤشر باستخدام القروض الموزعة جغرافيا (حسب المنطقة أو البلد أو الولاية) إلى إجمالي القروض. التصنيف الإقليمي المقترح يتبع ذلك المستخدم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

هذا المؤشر يمثل نسبة جودة الأصول، والتي تراقب مخاطر الائتمان الناشئة عن تعرض بلدان معينة، وتساعد على تقييم تأثير الأحداث السلبية في هذه البلدان على النظام المالي المحلي، وهذا المؤشر مقياس لمخاطر التركيز البنوك.

4- مركز إجمالي الأصول في المشتقات المالية لرأس المال: يتم حساب هذا باستخدام القيمة السوقية للأصول المالية المشتقة إلى رأس المال، يتم قياس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال والاحتياطات كما هو مذكور في الميزانية العمومية القطاعية، بالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يمكن أيضا استخدام رأس مال الشريحة 1.

يمثل هذا المؤشر نسبة جودة الأصول ويهدف إلى توفير مؤشر على تعرض مراكز الأصول المالية المشتقة للمودعين بالنسبة لرأس المال.

5- إجمالي مركز المطلوبات في المشتقات المالية لرأس المال: يتم حساب هذا باستخدام القيمة السوقية للمطلوبات المالية المشتقة إلى رأس المال، يتم قياس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال والاحتياطات كما هو مذكور في الميزانية العمومية القطاعية، بالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يمكن أيضا استخدام رأس مال الشريحة 1.

يمثل هذا المؤشر نسبة جودة الأصول ويهدف إلى توفير مؤشر على التعرض لمراكز المسؤولية المالية المشتقة للبنوك فيما يتعلق برأس المال.

6- دخل التداول إلى إجمالي الدخل: يتم حساب هذا المؤشر باستخدام الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية إلى إجمالي الدخل، فهو يعتبر مؤشر للأرباح والربحية، ويهدف إلى الحصول على حصة من البنوك من أنشطة السوق المالية بما في ذلك تداول العملات، أي أنه يقيس اعتماد البنوك على النشاط المرتبط بالسوق لتوليد الأرباح.

7- نفقات الموظفين لمصاريف غير الفوائد: يمثل هذا المؤشر FSI مؤشر للأرباح والربحية، حيث يوفر مؤشرا على الكفاءة، كما كانت النسبة مرتفعة أو متزايدة كلما كانت الربحية قليلة.

8- الفارق بين معدلات الإقراض المرجعية والودائع: يمثل هذا المؤشر الفرق بين متوسط سعر القرض المرجح والمتوسط المرح لسعر الفائدة على الودائع باستثناء الفائدة على القروض والودائع بين البنوك.

يمثل هدا المؤشر مؤشرا على الربحية ويمكن استخدامه كمقياس للقدرة التنافسية داخل القطاع.

9- أعلى وأدنى سعر بين البنوك: يقيس هذا المؤشر الفارق بين أعلى وأدنى معدلات بين البنوك، ويمثل مؤشر السيولة حيث يعتبر التشتت في أسعار الفائدة بين البنوك مؤشرا مفيدا لمشاكل السيولة والضائقة المصرفية.

10- ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية): يتم استخدام هذا المؤشر أحيانا للكشف عين مشاكل السيولة، قد تشير النسبة المنخفضة إلى ضغوط السيولة المحتملة في النظام المصرفي وربما فقدان ثقة المودعين والمستثمرين في هذا القطاع على المدى الطويل.

11- القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض: يتم حساب هذا المؤشر باستخدام العملة الأجنبية والجزء المرتبط بالعملة الأجنبية من إجمالي القروض للمقيمين وغير المقيمين إلى إجمالي القروض، ويعتبر مؤشر لجودة الأصول والذي يقيس الحجم النسبي للقروض بالعملات الأجنبية ضمن إجمالي القروض، وبالتالي يراقب التعرض لمخاطر الائتمان والعملات.

12- الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي الخصوم: يتم حساب هذا المؤشر باستخدام خصوم العملات الأجنبية إلى إجمالي الدين بالإضافة إلى الالتزامات المالية المشتقة مطروح منها الأصول المالية المشتقة، ويمثل هذا المؤشر جودة الأصول ويقيس الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الأجنبية ضمن إجمالي الخصوم، حيث يشير الاعتماد الكبير على الاقتراض بالعملات الأجنبية (خاصة على المدى القصير) إلى أن البنوك يتعرضون لمخاطر أكبر.

13- صافي المركز المفتوح في الأسهم لرأس المال: يتم حساب هذا المؤشر باستخدام صافي المركز المفتوح للبنوك في الأسهم إلى رأس المال، حيث يجب أن يكون رأس المال إما إجمالي رأس المال التنظيمي أو رأس المال من الشريحة 1.

يمثل هذا المؤشر FSI مؤشرا على الحساسية لمخاطر السوق، والذي يهدف إلى تحديد تعرض البنوك لمخاطر حقوق الملكية مقارنة برأس المال.

الفرع الثاني: مؤشرات السلامة المالية الجديدة

في سنة 2019 قام صندوق النقد الدولي وبالاستناد إلى مقررات لجنة بازل III وضع مؤشرات السلامة المالية معدلة عن المؤشرات التي نشرت في سنة 2006 خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأيضا القطاعات الأخرى غير القطاع المالي. فبالنسبة للمؤشرات الخاصة بالبنوك والتي هي موضوع اهتمامنا ودراستنا فقد تم وضع 17 مؤشر أساسي و12مؤشر إضافي في حين تم تقسيم المؤشرات الأساسية إلى مؤشرات رئيسية تتمثل في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإيرادات والربحية، السيولة وحساسية لمخاطر السوق. والجدول التالي يمثل هذا التقسيم.

جدول رقم (2-8): مؤشرات السلامة المالية الأساسية الجديدة للبنوك

المؤشرات الأساسية للبنوك		
المؤشر الرئيسي	النسبة	الشرح
ملاءة رأس المال	رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر.	يمثل هذا المؤشر قدرة رأس المال التنظيمي على استيعاب الصدمات وتحمل الخسائر غير المتوقعة، حيث تم الاعتماد على تعريفات رأس المال الوارد في بازل III.
	الشريحة الأولى من رأس المال للأصول.	يقيس هذا المؤشر قدرة رأس المال الأساسي على تحمل الخسائر يتم الاعتماد على

		تعريفات رأس المال الوارد ة في بازل III في دليل 2019.
	التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال (القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات).	يعتبر هذا المؤشر دليل على مدى تأثير القروض المتعثرة غير المغطاة من قبل المخصصات المحتملة على رأس المال.
	الأسهم العادية من الشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.	مؤشر جديد يقيس مدى تحمل الأسهم العادية على استيعاب الخسائر.
	الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول.	مؤشر السلامة المالية جديد يستبدل مؤشر رأس المال إلى الأصول وهو يقيس حجم الرفع المالي والقدرة على استيعاب الخسائر.
جودة الأصول	التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى مجموع إجمالي التسهيلات الائتمانية.	يقيس هذا المؤشر جودة الأصول في محفظة القروض حيث تعبر زيادة نسبة المؤشر عن تراجع في جودة محفظة الائتمان للبنوك ويقاس بقسمة اجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع اجمالي القروض، وهذا المؤشر للسلامة المالية لم يتغير.
	المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة.	يعتبر مؤشر جديد يتبع الارشادات الاشرافية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فيما يتعلق بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لتشمل المخصصات العامة والخاصة. وتعتبر هذه النسبة مكملة للمعلومات التي توفرها المؤشرات السابقة الخاصة بجودة الأصول باعتبارها مقياس

		لحجم الخسائر المستقبلية في حالة شطب جميع القروض المتعثرة.
	تركز التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي.	تمت مراجعة مواصفات نسبة الإقراض لأكبر ثلاث قطاعات الاقتصادية إلى إجمالي القروض.
العائدات والربحية	العائد على الأصول.	مؤشر لم يتغير حيث يوفر هذا المؤشر معلومات عن مستوى الربحية لمؤسسات تلقي الودائع (البنوك) بالنسبة إلى اجمالي الأصول.
	العائد على حقوق المساهمين	مؤشر لم يتغير وهو يدل على الكفاءة في استخدام رأس مال البنوك وهو مؤشر على جاذبية القطاع للاستثمار في الأسهم الجديدة.
	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	مؤشر لم يتغير يقيس هذا المؤشر مدى الاعتماد على أعمال الوساطة المالية للبنوك.
	نسبة المصروفات ماعدا الفائدة إلى إجمالي الدخل	مؤشر لم يتغير ويعبر هذا المؤشر في غالب الأحيان عن نسبة الكفاءة حيث يبين العلاقة بين المصروفات الإدارية أو العامة وإجمالي الدخل.
مؤشر السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	مؤشر لم يتغير. يعبر هذا المؤشر على السيولة المتاحة للبنوك لمواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة الخارجة باعتبار أن السيولة تؤثر على قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات التمويل الخاصة واضطرابات السوق العالمية.

	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	مؤشر لم يتغير. يعبر على مدى إمكانية البنوك ان تفي بالسحوبات من الأموال ذات الاستحقاقات قصيرة الاجل دون مواجهة تحديات تتعلق بالسيولة
	نسبة تغطية السيولة	مؤشر السلامة المالية جديد، يأخذ بعين الاعتبار تعريف السيولة حسب مقررات بازل III وهو يقيس نسبة القدرة تحمل التدفقات النقدية الخارجة الصافية أو ضغط السيولة لمدة 30يوم.
	نسبة صافي التمويل المستقر	مؤشر السلامة المالية جديد، يأخذ بعين الاعتبار تعريف السيولة حسب مقررات بازل III ويقيس هذا المؤشر النسبة بين مقدار التمويل المستقر ومقدار التمويل اللازم.
مؤشر الحساسية لمخاطر السوق	نسبة تركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي إلى مجموع رأس المال التنظيمي (صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال)	مؤشر لم يتغير يهدف إلى تحديد مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف المرتبطة برأسمال.

المصدر: (الحويني ، اعطية، سراج ، و رجب، 2023)

من الجدول نلاحظ إضافة أربعة مؤشرات جديدة رئيسية تتمثل في:

1- نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن المؤشر الرئيسي الأول لكفاية رأس المال؛

2- نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة ضمن المؤشر الرئيسي جودة الأصول؛

3- نسبة تغطية السيولة ضمن مؤشر السيولة؛

4- نسبة صافي التمويل المستقر ضمن مؤشر السيولة.

ونلاحظ عدم إضافة أي مؤشر من مؤشرات الربحية ومؤشر الحساسية لمخاطر السوق، إلا أنه تم نقل مؤشر واحد من مجموعة مؤشرا السلامة المالية الإضافية إلى مجموعة مؤشرات السلامة المالية الأساسية وهي نسبة رأس المال إلى الأصول أعيد تسميتها بنسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول، وإضافة مؤشر إضافي واحد متمثل في نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وإلغاء مؤشر المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال (الطرشاني و ركها، 2021، صفحة 9).

الفرع الثالث: مؤشرات أخرى لقياس السلامة المصرفية

إضافة إلى مؤشرات صندوق النقد الدولي للسلامة المالية تتمثل المؤشرات التالية (الربحية، السيولة والضمان) مقياس يمكن للبنوك من خلالها تحقيق السلامة المصرفية. (العلاونة، 2016، الصفحات 23-26)

1. الربحية: حيث يمثل الربح الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، ولكي يحقق البنك الأرباح لابد له من إيجاد سبل لتوظيف الفوائض المالية المجتمعة لديه مع تخفيض التكاليف لتعظيم الأرباح وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على ربحية البنك نجد:

1- إدارة البنك تتولى مهمة الموازنة بين العائد والمخاطرة؛

2- حجم البنك وهو يتناسب طرديا مع العائد؛

3- سعر الفائدة دائنة يتناسب مع الربحية طردا؛

4- حجم المنافسة، كلما كانت كبيرة زادت التكاليف وبالتالي قلت الربحية؛

5- مقدار توظيف الموارد حيث تزداد الربحية بزيادة نسبة توظيف القروض والاستثمارات المالية؛

6- الأرباح والخسائر في الأوراق المالية، من خلال متاجرة البنك بهذه الأوراق لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة؛

7- أرباح وخسائر القروض باعتبارها القروض مصدر الربح والخسارة والتي تمثل النشاط الأساسي للبنوك؛

8- نسبة المتاجرة بأموال الغير، بعلاقة طردية مع معدل العائد على حقوق الملكية.

2. السيولة: تعرف بأنها مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته الطارئة دون التعرض لخسائر جسيمة من خلال الودائع تحت الطلب قصيرة الأجل، وتعتمد إدارة السيولة على طبيعة موارد البنك واستخدامات الأموال النقدية وتواريخ استحقاقها بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة بعلاقة عكسية.

تتكون عناصر السيولة من احتياطات الدرجة الأولى:

- النقد في الصندوق.
- النقد لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى.

- الشيكات برسم التحصيل التي يحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية على الودائع.
- احتياطات الدرجة الثانية تمثل الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يمكن تسييلها بسهولة.

3. الضمان: بالنظر إلى عمل البنوك والذي يرتكز على أموال الغير فإنه لابد للبنوك بأن تهتم بكسب ثقة العملاء لتحفيزهم على الاستمرار في إيداع لديها دون تعرض ودائعهم للحظر في حالة افلاس البنك.
والعمل على إيجاد وسائل الأمان المختلفة لحماية رأس المال والودائع لارتباط هذه العناصر بعلاقة طردية مع السيولة والربحية، وبعلاقة عكسية في حالة المبالغة في عنصر الضمان لأنه يفوت على البنك عمليات استثمارية ذات ربحية عالية وأمان أقل. (العلاونة، 2016، صفحة 26)

المطلب الثالث: اختبارات الضغط لقياس السلامة المصرفية

إن من أهم التقنيات المستعملة في قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات "اختبارات الضغط" Stress test التي من خلالها يتم اكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف وبالإضافة إلى قياس حساسية القطاع المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية في البيئات الاقتصادية الكلية. كما تساعد اختبارات الضغط على تقدير الخسائر المحتملة أي الغير متوقعة وتحصل في ظروف غير عادية وتشكل تهديدا على البنك وقد تتعدى للنظام المصرفي ككل. وقد أصبح الإفصاح عن اختبارات الضغط المنفذة ونشر نتائجها أداة رئيسية لزيادة مستوى الشفافية بين المتعاملين مع البنوك وغيرها من المؤسسات المالية ورفع درجة الوعي والإدراك بشأن سلامة النظام المالي، حيث بعد الأزمة العالمية 2008 أصبح إجراء اختبار الضغط مطلبا رقابيا لسد الثغرات بحيث صارت أحد أبرز أدوات إدارة المخاطر ما زاد اهتمام السلطات الرقابية بها (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 117)، وقد وضعت اللجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي ورقة عمل تضم مبادئ خاصة بالبنوك، ومبادئ أخرى خاصة بالسلطات الرقابية سيتم التطرق إليها لاحقا.

الفرع الأول: مبادئ اختبارات الضغط الخاصة بالبنوك

بالنسبة للمبادئ الخاصة بالبنوك تمثلت في 15 مبدأ شملت الارشادات الواجب اتباعها عند إجراء اختبارات الضغط للحصول على نتائج مرضية لإدارة المخاطر، وقد وضعت لجنة بازل هذه الإرشادات المتمثلة في: (صندوق النقد العربي، صفحة 4)

1- تعتبر اختبارات الضغط جزء مكمل وأساسي في منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لدى البنك؛

2- تستخدم اختبارات الجهد لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر، وتوفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل VAR قيمة المعرضة للخطر؛

3- يجب أن يتوفر التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين مختلف المعنيين في البنك؛

4- يجب أن يتوفر لدى البنك سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد؛

5- يجب أن يتوفر لدى البنك المتطلبات اللازمة لضمان اعداد اختبارات الجهد بشكل فعال؛

6- يجب أن يقوم البنك بإجراء تقييم لبرنامج اعتبارات الجهد بشكل دوري؛

7- يجب أن تغطي اختبارات الضغط بشكل متسق وشامل كافة المخاطر المحتمل أن يتعرض لها البنك؛

8- يتعين أن تشمل اختبارات الضغط على سيناريوهات تندرج من الأقل تأثيرا إلى أكثر تأثيرا؛

9- يتعين على البنك الأخذ بالاعتبار وكجزء من برنامج اختبارات الضغط مجموعة من أوضاع الجهد المتزامنة والمتعلقة على سبيل المثال لا الحصر بانخفاض القيمة السوقية لموجودات البنك.

10- يجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث عدد من السيناريوهات في نفس الوقت وهذا كجزء من اختبارات الضغط؛

11- يتعين أن يتم استخدام نتائج اختبارات الجهد في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة واستخدام أدوات تحقيق المخاطر؛

12- يجب أن تشتمل اختبارات الضغط على سيناريوهات تتعلق بالأدوات المركبة؛

13- يجب أن تتضمن اختبارات الضغط الانكشافات التي ينوي البنك القيام بتسنيدها، مع أخذ بالاعتبار عدم إمكانية وصول البنك إلى أسواق التسنيد سواء لظروف خاصة بالبنك أو لظروف السوق عامة؛

14- يجب على البنك القيام بتطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة الناتجة عن المخاطر الأخرى؛

15- يتعين على البنوك تعزيز اختبارات الضغط الخاصة بانكشافاتها للجهات التي تتصف بزيادة الأصول مقارنة برأس مال. (صندوق النقد العربي، صفحة 10)

الفرع الثاني: المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية في مجال اختبارات الضغط

وضعت لجنة بازل ستة (6) مبادئ خصصها لسلطات الرقابية في مجال اختبارات الضغط تتمثل في:

المبدأ1: يتعين على السلطات الرقابية القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- إجراء تقييم منظم وشامل لبرامج اختبارات الضغط: مراقبة امتثال البنوك لطلب السلطات الرقابية بإجراء اختبارات الضغط.

– التأكد من أن اختبارات الضغط تشكل جزءا مكملا وأساسيا في عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP) وكذلك هيكل إدارة مخاطر السيولة.

المبدأ2: يتعين على السلطات الرقابية القيام بما يلي:

– الطلب من البنوك اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود نقص في برامج اختبارات الجهد أو في حالة عدم قيام الإدارة العليا بأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الضغط في عملية اتخاذ القرار.

– تقييم فعالية البرامج في التعرف على نقاط الضعف ومراجعة الفرضيات الرئيسية لاختبارات الجهد.

– التأكد من تناسب درجة شدة الإجراءات التصحيحية مع احتمالية حدوث أوضاع الضغط.

المبدأ3: يتعين على السلطات الرقابية القيام بـ:

– تقييم نطاق وشدة سيناريوهات اختبارات الجهد على مستوى البنك.

– مراجعة منهجية البنك عندما يبدو تأثير اختبارات الضغط أقل من الواقع الفعلي أو عندما تبدو إجراءات تحقيق المخاطر غير واقعية.

– التأكد من قيام البنك بإجراء تحليل حساسية على عدة مستويات في البنك.

– تقييم فيما إذا كانت سيناريوهات أوضاع الجهد تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة.

– الطلب من البنك اجراء تقييم للسيناريوهات التي تهدد استمرارية البنك.

المبدأ4: يتعين على السلطات الرقابية:

– القيام بدراسة نتائج اختبارات الضغط ضمن عملية المراجعة الاشرافية، يعتبر هذا الاجراء كجزء من تطبيق الدعامة الثانية من معيار بازل II.

– دراسة مصادر رأس المال المستقبلية للبنك.

– الأخذ بعين الاعتبار إمكانية عدم توفر رأس المال الكافي.

– مراجعة الإجراءات التصحيحية التي ستقوم البنوك باتخاذها بناء على نتائج اختبارات الضغط.

– دراسة احتياجات البنك من السيولة.

المبدأ5: يتعين على السلطات الرقابية التأكد من قيام البنوك بافتراض سيناريوهات إضافية تتناسب مع هيكل مخاطرها.

المبدأ6: من الضروري أن تتعاون السلطات الرقابية الخاصة بالبنوك مع السلطات الرقابية المالية الأخرى لتحديد نقاط الضعف والتي تتعلق بالمخاطر النظامية.

الفرع الثالث: أنواع اختبارات الضغط

تعددت تصنيفات اختبارات الضغط ولعل أبرز هذه التصنيفات نذكر (ذهبي، 2012، صفحة 149):

1. اختبار الضغط حسب طبيعة الصدمات: ينقسم هذا النوع من التصنيف إلى:

- **تحليل الحساسية:** من خلال هذا النوع يتم دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للبنك في المقابل افتراض بقاء كل المتغيرات الأخرى ثابتة، ويهدف هذا النوع من اختبار الضغط إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك اتجاه عامل واحد من المخاطر ومعرفة قدرة البنك على مواجهته.

- **التحليل من خلال السيناريوهات:** يعرف هذا التحليل عن طريق السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة، حيث يهدف إلى تقييم عدة متغيرات متزامنة ومجتمعة تتعلق بأكثر من نوع من المخاطر والتي تؤثر على الوضع المالي للبنك، ويمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات: **سيناريوهات تاريخية** تعتمد على أحداث وقعت سابقا ودراسة احتمال إعادة حدوثها وأثرها على محفظة البنك. **سيناريوهات فرضية** فيها يتم الاعتماد على أحداث استثنائية محتملة الحدوث غير أنها لم تحدث سابقا وهي تتعلق ببنك في حد ذاته أو السوق عامة.

2. اختبار الضغط حسب كيفية التنفيذ:

- **المقاربة التصاعدية:** يعرف بالاختبار من الأسفل إلى الأعلى bottom– up، أو اختبار الضغط الفردي، تهدف الى تقييم والبنوك أو المؤسسات المالية تقييما فرديا من خلال استخدام نماذجها الداخلية وكذا البيانات مع وجود افتراضات مشتركة.

- **المقاربة التنازلية:** يعرف بالاختبار من الأعلى إلى الأسفل top– down، أو اختبار الضغط النظامي، يهدف إلى تقييم الاستقرار المالي في النظام ككل، ويتم من قبل السلطات في البنك المركزي أو موظفي صندوق النقد الدولي اعتمادا على بيانات كل بنك لوحده.

إضافة الى النوعين السابقين لاختبارات الضغط يمكن التصنيف من خلال مجال التغطية أي قطاع البنوك، قطاع التأمينات أو الأسواق المالية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن موضوع السلامة المصرفية ذو أهمية كبيرة في النظام المالي لذا أولت السلطات الرقابية والبنوك المركزية اهتمامها من أجل تحقيقه.

وقد تمكنا من استخلاص عدة نقاط أهمها:

- ✓ يعرف الاستقرار المالي بمفهوم معاكس له وهو عدم الاستقرار المالي والذي تناوله الاقتصاديين ووضع نظريات لتفسيره، وقد ركزنا على نظرية الهشاشة المالية لـ ميشكين Mishkin من أجل تعريف عدم الاستقرار المالي.
- ✓ توصلنا إلى أن السلامة المصرفية تخص القطاع المصرفي أي بالتركيز على سلامة المؤسسات المصرفية فقط، أما الاستقرار المالي فهو يخص النظام المالي ككل الذي يشمل الوسطاء والأسواق والبنية التحتية للسوق.
- ✓ يعتبر نموذج CAMELS أحد المعايير الرقابية التي وضعتها السلطات الرقابية تستخدم للتأكد من السلامة المصرفية من خلال مجموعة مؤشرات تمكن مستعمليها من تصنيف واكتشاف مواطن الخلل من خلال الفحص الميداني وهي من أهم نماذج الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمة.
- ✓ يعتبر نموذج zscore–النموذج الأكثر استخداما لقياس السلامة المصرفية، حيث يحدد احتمال اعسار البنك، وفي نفس السياق تطورت نماذج التنبؤ بالفشل المالي واعتمادها على النسب المالية.
- ✓ يؤثر التعثر البنوك على سلامة النظام المصرفي من خلال انتشار العدوى بين البنوك وتوقع حدوث أزمة مالية خاصة بعد انهيار بنك سيليكون SVB، بعد جائحة COVID19.
- ✓ تكاثف الجهود الدولية المتمثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في استحداث وتطوير برنامج تقييم القطاع الماليFSAP ووضع مؤشرات السلامة المالية التي تعزز تواجد البنوك وسلامتها من الصدمات.
- ✓ سعت أيضا السلطات الدولية من خلال برنامج تقييم سلامة النظام إلى وضع برنامج شامل لاختبار الضغط Stress test لتقييم وضع البنك من خلال الملاءة والسيولة واللذان يعتبران مهمان في تجنب حدوث الأزمة المصرفية من خلال السيناريوهات.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصل الثاني موضوع السلامة المصرفية في النظام المصرفي سنهتم في هذا الفصل بإبراز العلاقة بين السلامة والتنظيم الاحترازي في البنوك وذلك من خلال إظهار ما جاءت به مقررات بازل (بازل I، بازلII و بازلIII) في تحقيق السلامة المصرفية، حيث لم تكتفي بوضع أساليب إدارة المخاطر المصرفية بل اهتمت بوضع قواعد لتعزيز الرقابة وأبرزت مكانة كل من كفاية رأس المال والسيولة في تعزيز سلامة النظام المصرفي، بالإضافة إلى الآليات الاحترازية الأخرى المتمثلة في الحوكمة المصرفية ونظام تأمين الودائع التي سعت إليه والذي يحمي المودعين في البنوك بعد تحقق الفشل المالي والذي يعتبر كآلية تصحيحية علاجية في حالة حدوث الإفلاس في البنوك.

إضافة إلى ذلك تكاثفت الجهود بين السلطات الرقابية والبنوك المركزية واجتهاد هذه الأخيرة في تعزيز السلامة المصرفية من خلال آليات وقائية وعلاجية للحفاظ على بقاء البنوك وبالتالي حماية النظام المصرفي من الأزمات.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تحديد النقاط السابقة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: **أثر مقررات بازل على السلامة المصرفية**

المبحث الثاني: **الآليات الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية**

المبحث الثالث: **دور البنوك المركزية في تحقيق السلامة المصرفية**

المبحث الأول: أثر مقررات بازل على السلامة المصرفية

تطورت القواعد الاحترازية على يد لجنة بازل للرقابة المصرفية في شكل مقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة، واهتمت هذه المقررات بتعزيز الرقابة المصرفية ووضع مبادئ لها وقد تطورت هذه المبادئ من بازل II إلى بازل III، مع التعديلات التي مست كل من معيارين: معيار كفاية رأس المال ومعيار السيولة الدولي الذي أقرته بازل III من أجل تحقيق السلامة المصرفية. وفي هذا المبحث سيتم عرض ما سبق بالتفصيل.

المطلب الأول: الرقابة المصرفية وفق مقررات بازل ودورها في تحقيق السلامة المصرفية

في ظل التغيرات الدولية التي شهدها العالم باتت الرقابة ضرورة لابد منها، وقد تنوعت بين التي تمنع حدوث الشيء غير المرغوب فيه، والتي تسعى إلى الكشف على الأخطاء بشكل سريع ومستمر، والتي تكون علاجية من خلال تحديد الانحراف من خلال المقارنة بين ما هو مخطط له وما هو محقق.

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية لابد من المرور على الرقابة التي تعرف بأنها: عملية التحقق من مدى انجاز الأهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن (بركات ، ملحم، احمدطنش، و عبد الله، 2020، صفحة 219).

أما الرقابة المصرفية فتمثلت في رقابة البنك المركزي على البنوك باختلاف أنواعها، وتعرف بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي لبنوك، من أجل الوصول إلى جهاز مصرفي سليم قادر على الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين ويسهم في التنمية الاقتصادية (بركات و واخرون، 2020، صفحة 419)

تهدف الرقابة المصرفية إلى تعزيز سلامة كل من البنوك أو المؤسسات المالية، من خلال التأكد من الكفاءة المالية ووجود السيولة اللازمة مع الالتزام بأعبائها اتجاه المودعين، بالإضافة إلى الوقوف على أن البنوك والمؤسسات المالية تلتزم بالقوانين والتشريعات المفروضة عليها من قبل البنك المركزي، من أجل الوقوف على المشاكل التي تصادفها وتقديم اقتراحات لمعالجتها. (العيادي، 2010، صفحة 198)

ويمكن تقسيم الرقابة المصرفية إلى 4 أقسام كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): أقسام الرقابة المصرفية

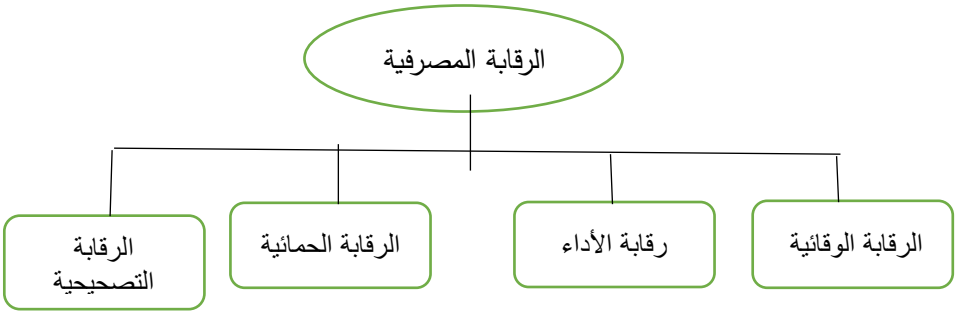

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (العيادي، 2010، الصفحات 198-199)

حيث الرقابة الوقائية تركز على تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى أقل قيمة، أما الرقابة على الأداء فتكون بالوثائق التي يطلبها البنك المركزي من البنوك والتي تصف وضعية أدائها.

فيما يخص الرقابة الحمائية فهدفها تقديم الدعم للبنوك في حالة تعرضها للأزمات، وهذا ما يزيد الثقة في الجهاز المصرفي. أخيرا الوقاية التصحيحية تكون خارج البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجية من خلال اعداد تقرير عن نتائج البنوك.

يوجد أيضا تصنيف للرقابة المصرفية يركز على أعمال البنوك حيث يقسم الرقابة المصرفية إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية على أعمال البنوك.

والجدول التالي يشرح لنا اقسام الرقابة كما يلي:

جدول رقم(3-1): أقسام الرقابة المصرفية

	الرقابة الداخلية: هي مجموعة الوسائل والإجراءات المتبعة داخل البنك بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته من أجل الوصول إلى دقة بياناته المحاسبية مع	**لجنة المراجعة**	هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة تختص بـ: ✓ فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات التي تتبع في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية. ✓ فحص وتقييم ومتابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية. ✓ تقديم تقارير عن أعمالها ومقترحاتها وتوصياتها. ✓ تقييم وتحسين بيئة الرقابة.

	اكتشاف الأخطاء والغش، مع تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية		
الرقابة المصرفية		**المراجعة الداخلية**	تتناول كل عمليات الضبط والمراجعة لكافة العمليات التي تجرى داخل الوحدات سواء كانت فروعها أو وحداتها التنفيذية في البنك.
		المراقبة الداخلية	يتناول مجموعة من الإجراءات والوسائل المحاسبية والإدارية المتبعة داخل البنك للمحافظة على أصوله وموجوداته وتتولى تنفيذه الإدارة العامة للبنك.
		نظام الضبط الداخلي	ما يتم تلقائيا بالنسبة لكل عملية داخل كل قسم أو إدارة في البنك.
	الرقابة الخارجية: هي رقابة تتم من قبل أطراف خارج البنك	**مراقب الحسابات الخارجية**	يلزم البنك المركزي البنوك تعيين مدققي حسابات الذين يقومون بإعداد تقارير تفصيلية عن وضعية البنك
		رقابة البنوك المركزية.	تكون رقابة البنك المركزي على البنوك كما يلي: ✓ لمفتشي البنك المركزي الحق في الإطلاع على دفاتر البنوك في أي وقت. ✓ تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات. ✓ حظر ممارسة البنوك لبعض العمليات. ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال السائلة طبقا لقوانين البنك المركزي ✓ إيداع رصيد نقدي لدى البنك المركزي كاحتياطي.

			✓ تقديم نسخة من تقاريرها وحساباتها الختامية في نهاية كل سنة إلى البنك المركزي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (السيسي، 2011)

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية

من أجل تقوية النظام المالي العالمي أصدرت لجنة بازل المبادئ الأساسية أول مرة سنة 1997، والتي ترى من خلالها أنها ستشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار المالي المحلي والدولي، وقد نقحت اللجنة هذه المبادئ الأساسية في سنة 2006 ووضعت 25 مبدأ مصنفة في مجموعتين المجموعة الأولى: تمثلت في صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها، أما المجموعة الثانية: فقد ركزت على الأنظمة الاحترازية للبنوك، وفي سنة 2010 تم تنقيح المبادئ الأساسية وقد ارتفع عددها إلى 29 مبدأ، حيث قسم المبدأ الأول إلى ثلاثة مبادئ وأضيف مبدأين جديدين يتعلقان بحوكمة الشركات والافصاح والشفافية، تمثلت المبادئ الأساسية في : (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، صفحة 16)

1. الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية

تتضمن مجموعة من المبادئ وهي:

المبدأ الأول: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات

يتمتع نظام الرقابة المصرفية الفعال بمسؤوليات وأهداف واضحة، ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة المصرفية الذي يمنح كل سلطة رقابية الصلاحيات القانونية اللازمة للترخيص للبنوك، وممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، والقيام بإجراءات تصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي.

المبدأ الثاني: الاستقلالية، المساءلة، توفر الموارد والحماية القانونية للمراقبين

يتوفر للسلطة الرقابية استقلالية تشغيلية وإجراءات شفافة وحوكمة سليمة، كما يتوفر لها موازنة لا تهدد استقلاليتها وموارد كافية، وتخضع للمساءلة عن تنفيذ مهامها القانونية وطريقة استخدام مواردها، ويوفر الإطار القانوني للرقابة المصرفية الحماية للمراقبين.

المبدأ الثالث: التعاون والتنسيق

توفر التشريعات والقوانين أو التعليمات الأخرى إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية، وتعكس ترتيبات التعاون حماية سرية المعلومات.

المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها

تحدد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات الخاضعة للرقابة بصفتها بنوك، ويضبط استخدام كلمة "مصرف" أو "بنك" في الأسماء.

المبدأ الخامس: معايير الترخيص

تتمتع سلطة منح التراخيص للبنوك بصلاحية وضع المعايير ورفض طلبات أي مؤسسة لا تستوفي تلك المعايير، وتتكون إجراءات الترخيص على أقل تقدير من تقييم هيكل الملكية والحوكمة (بما فيه ملاءمة وأهلية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا) للبنك، وكل من خططه الإستراتيجية والتشغيلية، وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لديه والوضع المالي المتوقع (بما فيه القاعدة الرأسمالية)، وعندما يكون المالك بنك أجنبي أو يتبع بنك أجنبي يتم الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية الأم.

المبدأ السادس: نقل ملكية كبيرة

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية لأي طلب لنقل ملكية كبيرة أوللسيطرة على حصص أغلبية في البنوك القائمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المبدأ السابع: الاستحواذات الكبيرة

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية موافقة أو رفض (أو تقديم توصية للسلطة المسؤولة بالموافقة أو الرفض) أو فرض شروط احترازية للمعايير على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنك، ويشمل تنفيذ عمليات عبر الحدود، أما الغرض من ذلك يتمثل في التأكد أن هذه الشركات الشقيقة أو التابعة أو هياكلها التنظيمية لا تعرض البنك لمخاطر إضافية أو تعيق عمل الرقابة المصرفية الفعالة.

المبدأ الثامن: أساليب الرقابة

يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية من السلطة مستقبل لحجم المخاطر للبنك والمجموعة الرقابية أن تطور وتتابع تقييم مع الأهمية النظامية للبنك والمجموعة المصرفية. ويكون هذا التقييم متناسبا، مع تحديد المخاطر المحتملة من البنوك والنظام المصرفي ككل، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر

لمعالجة هذه المخاطر بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، مع وضع خطط ملائمة لاتخاذ إجراءات تصفية للبنوك بطريقة منظمة عندما يتعذر استمرار عملها.

المبدأ التاسع: أدوات واليات الرقابة

تستخدم السلطة الرقابية مجموعة الأدوات والآليات لتطبيق الإجراءات الرقابية وتستخدم الموارد الرقابية بشكل أمثل مع الأخذ بالاعتبار طبيعة المخاطر لدى البنوك والأهمية النظامية لهذه البنوك.

المبدأ العاشر: التقارير الرقابية

تقوم السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية من البنوك، بشكل منفرد لكل بنك وبشكل مجمع للبنوك، وتقوم بشكل مستقل بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.

المبدأ الحادي عشر: الصلاحيات التصحيحية والجزئية للسلطات الرقابية

تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تعرض البنوك أو النظام المصرفي للمخاطر، ويتوفر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب بما فيها إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية به.

المبدأ الثاني عشر: الرقابة المجمعة

من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية: الرقابة على المجموعة المصرفية على أساس مجمع، والقيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة المجمعة، وتطبيق المعايير الاحترازية على كافة نواحي الأعمال التي تمارسها المجموعة المصرفية في العالم.

المبدأ الثالث عشر: العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة

تقوم السلطة الرقابية الأم والسلطة الرقابية المستضيفة للمجموعات المصرفية عبر الحدود بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الرقابة الفعالة على المجموعة وكيانات المجموعة، ومن أجل التعامل الفعال في حالات الأزمات، وتطلب السلطات الرقابية من المصارف الأجنبية لديها أن تمارس عملياتها المحلية حسب المعايير المطلوبة نفسها من البنوك المحلية.

2. الأنظمة والمتطلبات الاحترازية

وتتضمن مبادئ ابتداء من المبدأ الرابع عشر إلى المبدأ التاسع والعشرون.

المبدأ الرابع عشر: حوكمة الشركات

تفرض السلطة الرقابية توفر في البنوك والمجموعات المصرفية سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة تشمل على سبيل المثال: التوجه الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، منظومة الرقابة، مسؤوليات مجالس إدارات البنوك وإداراتها العليا والتعويضات والمكافآت، وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة، مع حجم المخاطر لدى البنك وأهميته النظامية.

المبدأ الخامس عشر: عملية إدارة المخاطر

تفرض السلطة الرقابية على البنوك عملية شاملة لإدارة المخاطر تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية رأس المال في البنوك وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد، كما يشمل ذلك وضع تدابير لطوارئ ومراجعتها وتأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبنك وتتناسب مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية.

المبدأ السادس عشر: كفاية رأس المال

تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال البنوك تعكس المخاطر التي يتحملها البنك أو يمثلها وفقا لأوضاع السوق وأوضاع الاقتصاد التي تتواجد فيها، وتحدد السلطة الرقابية مكونات رأس المال آخذة بعين الاعتبار قدرة البنوك على امتصاص الخسائر، ولا تقل متطلبات رأس المال عن مستوى معايير لجنة بازل السارية وذلك للبنوك النشطة على المستوى العالمي.

المبدأ السابع عشر: مخاطر الائتمان

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان تأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه البنوك وطبيعة المخاطر وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان (بما فيها مخاطر ائتمان الطرف المقابل) وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتتم تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل بما في ذلك تعهدات أو ضمانات الائتمان، وتقييم الائتمان والإدارة المستمرة لمحافظ قروض واستثمارات البنك.

المبدأ الثامن عشر: أصول بشأنها ملاحظات، مخصصات واحتياطات

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك سياسات وإجراءات ملائمة من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظة بصورة مبكرة، ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات الكافية لمواجهتها.

المبدأ التاسع عشر: مخاطر التركز وحدود التعرضات الكبيرة

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركز والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتضع السلطات الرقابية لذلك حدود الأخرى احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف، سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على مجموعات مترابطة منها.

المبدأ العشرون: العمليات مع أطراف ذات صلة

من أجل منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات صلة والتصدي لمخاطر تضارب المصالح، تطلب السلطة الرقابية من البنوك أن تنفذ عملياتها مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع العملاء الآخرين، وأن تراقب هذه العمليات، وتتخذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيف حدتها. كما تطلب السلطة الرقابية التخلص من التعرضات على الأطراف ذات الصلة، بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة.

المبدأ الحادي والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك في أنشطتها الإقراضية والاستثمارية خارج الحدود سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل، وكذلك لقياس وتقييم ومراقبة هذه المخاطر، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق، آخذة المخاطر لدى هذه البنوك، وطبيعة هذه المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق. ويشمل ذلك: سياسات وإجراءات احترازية لتحديد مخاطر السوق وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

المبدأ الثالث والعشرون: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات البنك

أكدت السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل بنك وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتأخذ هذه الأنظمة في الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه البنوك، وطبيعة هذه المخاطر وأوضاع السوق والاقتصاد لديها.

المبدأ الرابع والعشرون: مخاطر السيولة

تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية يمكن أن تشمل على متطلبات كمية أو نوعية أو كليهما معا احتياجات البنك من السيولة، وتتأكد السلطة الرقابية في هذا الإطار من امتلاك البنوك إستراتيجية تمكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة، وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار: طبيعة المخاطر لدى البنك إضافة إلى أوضاع السوق والاقتصاد لديها، كما تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتلاءم مع درجة تحمل المخاطر لدى البنوك، وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها وإعداد تقارير دورية بشأنها، ولا تقل متطلبات السيولة هذه عن معايير لجنة بازل السارية للبنوك النشطة على المستوى العالمي.

المبدأ الخامس والعشرون: المخاطر التشغيلية

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية، يأخذ في الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه البنوك، وطبيعة مخاطرها، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها .ويشمل هذا الإطار، سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها، وإعداد تقارير بشأنها بشكل منتظم.

المبدأ السادس والعشرون: التدقيق والرقابة الداخلية

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى البنوك أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية وذلك لإرساء والحفاظ على طبيعة منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام هذه البنوك بأعمالها وآخذا مخاطرها، وتشمل هذه الأطر ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على البنك، وقيام البنك لعمليات الدفع، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة القيود المحاسبية حول أصوله وخصومه، كما تشمل هذه الأطر التأكد من توافق هذه الإجراءات مع بعضها البعض، وحماية أصول البنك، ووجود إدارات مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي

تتأكد السلطة الرقابية من احتفاظ البنوك والمجموعات المصرفية بسجلات محاسبية كافية، وإعداد قوائم ونشرها سنويا للسياسات والممارسات المحاسبية المتعارف عليها دوليا مالية طبقا للبيانات والمعلومات التي تعكس وضعها وأداءها المالي بصورة عادلة متضمنة أن يكون لدى البنوك مدقق حسابات خارجي مستقل،

وتتأكد السلطة الرقابية أيضا والشركات الأم للمجموعات المصرفية حوكمة وإشراف بشكل كاف على وظيفة التدقيق الخارجي.

المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح والشفافية

تلزم السلطة الرقابية البنوك والمجموعات المصرفية، بنشر المعلومات بشكل منتظم على أساس مجمع أينما كان هناك حاجة وعلى أساس فردي يمكن الاطلاع عليه بسهولة بشكل يعكس الوضع المالي لهذه البنوك وأداءها وتعرضاتها على المخاطر، وكذلك استراتيجياتها لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.

المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية

تتأكد السلطة الرقابية من توفر لدى البنوك سياسات وإجراءات مناسبة تتضمن قواعد صارمة تتعلق بالعناية الواجبة بحماية العملاء تعزز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون استخدام البنك لأغراض القيام بأنشطة إجرامية سواء عن قصد أو غير قصد.

جدول رقم (3-2): مقارنة بين مبادئ الرقابة المصرفية في بازل II وبازل III

مبادئ الرقابة الفعالة حسب بازل III	مبادئ الرقابة الفعالة حسب بازلII
السلطات الرقابية المؤسسات والصلاحيات	والمهام الرقابية
المبدأ الأول: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	
المبدأ الثاني: الاستقلالية، المساءلة، توفر الموارد والحماية القانونية للمراقبين	**المبدأ الأول:** الأهداف الاستقلالية والصلاحيات والشفافية والتعاون
المبدأ الثالث: التعاون والتنسيق	
المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها	**المبدأ الثاني:** الأنشطة المسموح بها
المبدأ الخامس: معايير الترخيص	**المبدأ الثالث:** معايير الترخيص
المبدأ السادس: نقل ملكية كبيرة	**المبدأ الرابع:** نقل ملكية كبيرة
المبدأ السابع: الاستحواذات الكبيرة	**المبدأ الخامس:** الاستحواذات الكبيرة
المبدأ الثامن: أساليب الرقابة	**المبدأ السادس:** أساليب الرقابة
المبدأ التاسع: أدوات واليات الرقابة	**المبدأ السابع:** أدوات واليات الرقابة

المبدأ العاشر: التقارير الرقابية	**المبدأ الثامن:** التقارير الرقابية
المبدأ الحادي عشر: الصلاحيات التصحيحية والجزئية للسلطات الرقابية	**المبدأ التاسع:** الصلاحيات التصحيحية والجزئية للسلطات الرقابية
المبدأ الثاني عشر: الرقابة المجمعة	**المبدأ العاشر:** الرقابة المجمعة
المبدأ الثالث عشر: العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الام والمستضيفة	**المبدأ الحادي عشر:** العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الام والمستضيفة
الأنظمة والمتطلبات الاحترازية	
المبدأ الرابع عشر: حوكمة الشركات	
المبدأ الخامس عشر: عملية إدارة المخاطر	**المبدأ الحادي عشر:** عملية إدارة المخاطر
المبدأ السادس عشر: كفاية رأس المال	**المبدأ الثالث عشر:** كفاية رأس المال
المبدأ السابع عشر: مخاطر الائتمان	**المبدأ الرابع عشر:** مخاطر الائتمان
المبدأ الثامن عشر: أصول بشأنها ملاحظات، مخصصات واحتياطات	**المبدأ الخامس عشر:** أصول بشأنها ملاحظات، مخصصات واحتياطات
المبدأ التاسع عشر: مخاطر التركز وحدود التعرضات الكبيرة	**المبدأ السادس عشر:** حدود التعرضات الكبيرة
المبدأ العشرون: العمليات مع أطراف ذات صلة	المبدأ السابع عشر: التعرضات مع الأطراف ذات صلة
المبدأ الحادي والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل	المبدأ الثامن عشر: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل
المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق	**المبدأ التاسع عشر:** مخاطر السوق
المبدأ الثالث والعشرون: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات البنك	**المبدأ العشرون:** مخاطر أسعار الفائدة في سجلات البنك
المبدأ الرابع والعشرون: مخاطر السيولة	**المبدأ الواحد والعشرون:** مخاطر السيولة
المبدأ الخامس والعشرون: المخاطر التشغيلية	**المبدأ الثاني والعشرون:** المخاطر التشغيلية

المبدأ السادس والعشرون: التدقيق والرقابة الداخلية	**المبدأ الثالث والعشرون:** التدقيق والرقابة الداخلية
المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي	**المبدأ الرابع والعشرون:** المحاسبة والافصاح
المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح والشفافية	
المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية	**المبدأ الخامس والعشرون:** إساءة استخدام الخدمات المالية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، صفحة 123)

من خلال الجدول أعلاه وبعد عرض مختلف المبادئ الرقابة المصرفية في بازل II ومقارنتها مع مبادئ الرقابة المصرفية وفق بازل III، نلاحظ زيادة مبادئ الرقابة الفعالة بعد أن كان عددها 25 مبدأ ليصبح 29 مبدأ، وكان هذا من خلال تقسيم المبدأ الأول إلى ثلاثة مبادئ:

- المسؤوليات والأهداف والصلاحيات
- الاستقلالية، المساءلة، توفر الموارد والحماية القانونية للمراقبين
- التعاون والتنسيق

وأضيف مبدأين جديدين يتعلقان بحوكمة الشركات والافصاح والشفافية بعد الأزمة المالية العالمية وصدور مقررات بازل III للرقابة المصرفية.

المطلب الثاني: مكانة رأس المال ضمن اتفاقيات بازل

يعد موضوع كفاية رأس المال في البنوك ذو أهمية كبيرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وهذا نتيجة تعرضها للأزمات المالية والمخاطر، هذا ما زاد اهتمام الدول والجهات الرقابية الدولية بموضوع كفاية رأس المال وضرورة إيجاد أنظمة رقابة تضع معايير خاصة بها تحافظ على مرونة وسلامة القطاع المصرفي.

الفرع الأول: نظريات هيكل رأس مال البنوك

قبل الخوض في مكانة كفاية رأس المال في اتفاقية لابد من الرجوع إلى النظرية المالية أو مالية الشركات والتي ركزت على هيكل رأس المال الأمثل بالنسبة للشركات، وقد تنوعت وتعدد النظرية التي تعرف هيكل رأس المال في الشركات ولكل أهم هذه نظريات (قندوز و موعش، 2022، صفحة 7):

- نظرية موديغلياني وميلر
- نظرية المقايضة

- نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل
- نظرية الوكالة

1- نظرية موديغلياني وميلر: في سنة 1958 تم وضع نظرية هيكل رأس المال من قبل الاقتصاديين موديغلياني وميلر وتعتبر أول نظرية وهي أساس كل النظريات التي جاءت لتحدد هيكل رأس المال، وتقوم هذه النظرية افتراضات ولكنها تميزت بأنها بعيدة نسبيا على الواقع وتتمثل هذه الفرضيات في:

- ✓ عدم وجود ضرائب
- ✓ انعدام تكاليف الإفلاس
- ✓ افتراض كفاءة السوق

فإذا تحققت هذه الشروط فإن قيمة الشركة لا تتأثر بكيفية تمويلها (التمويل بواسطة الملكية أو التمويل بالدين)، وقد تم تطوير هذه النظرية بعدها في سنة1963 وصارت تنص على أن الرافعة المالية للشركة ليس لها تأثير على التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، وأن تكلفة رأس المال هي دالة خطية لنسبة الديون إلى حقوق الملكية.

2- نظرية المقايضة لهيكل رأس المال: تقوم هذه النظرية على افتراض وجود نسبة مثلى للرافعة المالية (الديون إلى حقوق الملكية) ويمكن الوصول إليها من خلال ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في: الضريبة، تكلفة الإفلاس وتضارب المصالح، حيث تسعى الشركة للموازنة بين منافع الإعفاء من الضريبة للديون، وتكاليف وحدة إضافية من الدين (زيادة احتمال الإفلاس من خلال تكلفة الإفلاس)، ويمثل هيكل رأس المال مزيج من الخصوم وحقوق الملكية.

3- نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل: تقوم هذه النظرية على اعتبار ثلاث مصادر تمويل متاحة للشركة وهي التمويل الداخلي المتمثل في الأرباح المحتجزة والاقتراض والتمويل بالملكية من خلال إصدار الأسهم، وتكون مرتبة ويتعين على الشركة الالتزام بالترتيب في اختيار مصادر التمويل.

4- نظرية تكلفة الوكالة: تهتم هذه النظرية بعلاقة الوكالة بين ملاك الشركة وإدارتها، حيث إذا لم يتم تقدير تكلفة الوكالة بشكل صحيح يؤثر هذا طريقة عمل الإدارة بإحداث تشوهات على مستواها ما يجعلها تعمل بطريقة غير كفؤة، وتصبح تعمل لصالح الخاص أي تعظيم منفعة الشخصية بدل من العمل لصالح الملاك وبالتالي عدم تحقق هدف تعظيم ثروة الملاك والذي يعتبر الهدف الأساسي للشركة.

وفي القطاع المصرفي تكون نظرية تكلفة الوكالة هي الأنسب في تحديد الهيكل المالي للبنوك، خاصة أن التكلفة الخارجية تبدو عمليا أكبر في قطاع البنوك، وتبدو من خلال وضع السلطات النقدية والمتمثلة خاصة في البنوك المركزية التنظيمات واللوائح التي تؤثر مباشرة على هيكل رأس مال البنك، على سبيل المثال إلزام البنوك بحد أدنى لرأس المال، كما لا تترك الاجتهاد للبنوك في مجال الاحتياطات فتحدد الاحتياطات الزامية وتفرض قيود على الاحتياطات الأخرى.

الفرع الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل

1. تعريف كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بأنها قدرة رأس مال البنك على الحيطة ضد المخاطر المختلفة ومدى قدرته على مواجهة الخسائر والأزمات بما لا يعرض المركز المالي للبنك للخطر (الحريث و حروزي، 2018).

تسهل كفاية رأس المال التعامل مع مشكلات السيولة وتزيد من قدرة البنك على مواجهة الخسائر هذا ما يؤدي إلى تحقيق الرضا للأطراف المتعاملة (المودعين والملاك) ويكون النظام المصرفي أكثرا استقرارا في حالة كانت البنوك تملك رأس المال متين وكافي.

إن الغاية من وضع معايير كفاية رأس المال هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله الدائنة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها.

إن كفاية رأس المال تؤثر على المركز المالي للبنك وهي تؤثر في عمله في عدة جوانب لعل أهم هذه الجوانب الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال البنك وبالتالي بناء البنك مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل.

2. قياس كفاية رأس المال

بدأت عملية قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، لاعتبار أن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين في البنوك وتطورت عملية القياس لتشمل جانب الأصول بقسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ومن ثم تم ادخال مفهوم المخاطر في جانب الأصول لتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، من خلال ما يعرف باتفاقيات بازل للرقابة المصرفية والهدف منها تعزيز معايير السلامة وتوفير أساس عادل لمنافسة البنوك، حيث حدد اتفاقية بازل I مقدار رأس المال بالنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر التي تحتاجها المؤسسات المالية للمحافظة عليها، استنادا على مخاطر الائتمان وهذا في سنة 1988، ومن ثم إضافة مخاطر السوق في مقام كفاية رأس المال حسب تعديل بازل I في سنة 1996.

وفي عام 1999 تم إدخال مجموعة من التعديلات على بازل I تمثلت في وضع أساليب جديدة لقياس المخاطر الائتمانية من الأسلوب البسيط إلى الأسلوب المعياري القائم على التقييم الخارجي للائتمان، ومن ثم الانتقال من أسلوب التصنيف الداخلي من خلال الأسلوب الأساسي و الأسلوب المتقدم وإدخال المخاطر التشغيلية في مقام نسبة كفاية رأس المال، وهذا كله في إطار الركيزة الأولى من بازل II وهي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال والركيزة الثانية المراجعة الاشرافية والركيزة الثالثة انضباط السوق، وفي كلا من الاتفاقيتين بازل I وبازل II يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8%.

وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 تبين أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس مال كاف لدعم وضعية المخاطر بالإضافة إلى امتلاك البنوك مخزون غير كافي للسيولة، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات جوهرية تمثلت في اتفاقية بازل III في سنة 2010 وتحديد نسبة كفاية رأس المال بأن لا تقل عن 10.5%، وهذا من أجل تعزيز بنية القطاع المصرفي بقواعد رأس المال واحتياطي السيولة واختبارات الضغط والحوكمة في البنوك هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول.

إضافة إلى ما نصت عليه مقررات بازل لقياس كفاية رأس المال يوجد مؤشرات أخرى تقيس ملاءة البنك وتتمثل في (القضاة و شواقفة، 2002، صفحة 1031):

- رأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- حقوق الملكية إلى الودائع وتقيس هذه النسبة مقدرة البنك على رد الودائع من رأس ماله
- حقوق الملكية إلى التسهيلات الائتمانية وتقيس مقدار ما يملكه البنك من التسهيلات الائتمانية المقدمة
- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وتبين هذه النسبة مقدار ما يملكه البنك من إجمالي الأصول القطاع المصرفي.

3. كفاية رأس المال والسلامة المصرفية

ترتبط السلامة المصرفية بمتطلبات رأس المال باعتبار هذه الأخيرة تزيد من قدرة النظام المصرفي على استيعاب الخسائر المرتبطة بمخاطر مالية مختلفة حيث يمكن أن تقلل متطلبات رأس المال المرتفعة من تعرض المؤسسات المصرفية للفشل المالي (الإفلاس).

وفي حالة تعرض البنك للفشل المالي فقد يؤدي ارتفاع رأس المال إلى تقليل حجم الخصوم وأيضا الحاجة إلى سحب من صندوق تأمين الودائع وبالتالي تجنب الخسائر المحتملة لدافعي الضرائب (Getter, 2014, p. 12)

المطلب الثالث: معيار السيولة وفق اتفاقيات بازل

تتمثل السيولة في البنوك في قدرة البنك على تلبية التزاماته بشكل عاجل من خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة دون خسارة، وعليه فالسيولة هي ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها البنوك من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات قادرة على التحول بدون خسائر في قيمتها، أيضا تعرف بأنها القدرة على بيع أصل ما على الفور بقيمته الاسمية أو الدفترية دون تكبد خسائر أو رسوم معاملات كبيرة، وإن ندرة الأموال السائلة سيؤدي إلى مشاكل في سداد التزامات التمويل قصير الأجل، إضافة إلى امتلاك رأس مال كاف لاستيعاب بعض حالات التخلف عن سداد القروض (مخاطر الائتمان).

تحتاج البنوك إلى كميات كافية من السيولة للوقاية من الانتكاسات غير المتوقعة في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤدي إلى مبيعات غير متوقعة للأصول. (Getter, 2014, p. 11)

تعتبر السيولة العمود الفقري للبنوك من خلال تمكينه بواسطتها من تجنب الخسائر من خلال اضطراره إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة. ومن العوامل التي تحدد السيولة في البنوك نذكر (الشمري، 2014، صفحة 46):

1- **طبيعة وسلوك الودائع:** كلما كانت الودائع تحت الطلب تتمتع بدرجة السيولة أعلى من ودائع التوفير وودائع ثابتة

2 - **الوعي المصرفي لدى الجمهور:** يلاحظ في البلدان المتخلفة التي يكون فيها درجة الوعي المصرفي منخفضة من خلال تفضيل المتعاملين مع البنوك (المودعين) أموالهم تحت الطلب دائما وعدم قيامهم باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة مقارنة مع الدول المتقدمة التي يكون فيها الوعي مرتفع ونسبة التعامل بالصكوك والأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان كبيرة على حسب النقد وعليه فالوعي المصرفي لدى الجمهور ذو علاقة عكسية مع السيولة حيث كلما زاد الوعي قلت السيولة والعكس.

3 - **رقابة البنوك المركزية:** وذلك من خلال فرض نسبة احتياطي قانوني على البنوك والتي تعتبر عامل مؤثر على حجم السيولة أي حجم الائتمانات الممنوحة.

4 - **ميزة الضمان:** تتناسب طرديا مع السيولة حيث كلما زادت السيولة فإن المودعين الأخرين تزداد ثقتهم في البنك.

5 - **ميزة الربحية:** تعتمد على تحقيق نوع من التوازن أو الملاءمة بين سمة الضمان وسمة السيولة

بسبب أزمة 2008 ومن أجل التحوط من خطر السيولة قامت لجنة بازل وفق الاتفاقية III بوضع معيار السيولة العالمي وفرضته على البنوك ابتداءا من سنة 2010 ويغطي هذا المعيار نسبتين: نسبة تغطية السيولة الحالية(LCR) Liquidity Coverage Ratio ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio:

1. نسبة تغطية السيولة الحالية(LCR) Liquidity Coverage Ratio : فرضت اللجنة على البنوك من خلال هذه النسبة الاحتفاظ بالأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي خلال 30يوم.

وتحسب هذه النسبة كما رأينا في الفصل الأول بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول عالية الجودة}}{\text{مجموعة التدفقات النقدية الصافية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة}} \geq 100\%$$

حيث تعرف الأصول عالية الجودة بأنها الأصول القابلة للتسييل بسرعة دون خسائر، ولكي تصنف السيولة عالية الجودة يجب أن تكون: (bcbs, 2013, p. 7)

- ذات مخاطر منخفضة؛
- تتميز بالسهولة ويقين التقسيم؛
- تتميز بارتباط منخفض مع الأصول الخطرة؛
- مدرجة في بورصة مطورة ومعترف بها.

أما صافي مخرجات الخزينة خلال 30يوم يتم حسابه بطرح المخرجات من المدخلات على المدى القصير حيث تتمثل التدفقات النقدية الداخلة (المدخلات) في:

- المبالغ المستحقة من العملاء عير الماليين؛
- القراض المضمون وسوق رأس المال مدفوعة المعاملات؛
- القروض غير المسحوبة وتسهيلات السيولة؛
- الذمم الدائنة المحددة والذمم المدينة المتوقعة عل مدى فترة 30يوم؛
- الأصول السائلة؛
- اصدار سندات جديدة.

أما التدفقات النقدية الخارجة (المخرجات) فتتكون من:

- تسرب ودائع الخواص؛
- المطلوبات الأخرى القائمة من خلال فترة 30يوم المقبل والتسهيلات الائتمانية وتسهيلات السيولة؛

– ضمانات أخرى غير أصول المتمثلة في النقديات والاحتياطات لدي البنوك المركزية والأصول القابلة للتحويل ذات سيولة وجودة ائتمان عالية.

وفيما يخص تطبيق هذه النسبة فإن لجنة بازل أقرت تطبيقها تدريجيا ابتداء من 60% سنة 2015 حتى تصل إلى 100% في سنة 2018 (Accenture Basel 3 Handbook, 2012-2013, p. 44).

2. نسبة صافي التمويل المستقر(Net Stable Funding Ratio (NSFR: وضعت هذه النسبة من أجل توفير موارد سيولة مستقرة خلال سنة وتحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{إجمالي احتياجات التمويل المستقر لمدة سنة}} \geq 100\%$$

حيث: تشمل الموارد المستقرة المتاحة خلال سنة مايلي:

– رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى والشريحة الثانية)؛

– الأسهم الممتازة غير المدرجة في الشريحة الثانية التي تستحق بعد أكثر من سنة؛

– القروض والخصوم المضمونة وغير لمضمونة ذات استحقاقات فعلية متبقية تفوق السنة؛

– الودائع تحت الطلب والودائع لأجل التي تستحق خلال أقل من سنة والتي يعتبرها البنك كموارد مستقرة.

أما احتياجات التمويل المستقر فتتمثل في:

– السيولة النقدية والذهب، الأدوات والمعاملات غير المضمونة قصيرة الأجل غير المغطاة والتي تستحق خلال فترة أقل من سنة؛

– الأدوات المالية غير الملتزم بها لها آجال أقل من سنة؛

– الأوراق المالية بدون التزام المحتفظ بها عندما يكون لدى المؤسسة معاملة استرداد الطرف المقابل؛

– القروض غير المستخدمة للمؤسسات المالية ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة؛

– أوراق مالية غير مرهونة قابلة للتداول ذات آجال استحقاق متبقية لمدة سنة؛

– سندات الشركات بدون التزام أو السندات المغطاة المصنفة –AA أوو أعلى من آجال استحقاق سنة واحدة؛

– الرهن العقاري السكني بدون التزام من أي استحقاق مؤهل للحصول على وزن المخاطر بنسبة 35% أو أقل بموجب اتفاقية بازل II؛

–القروض غير المستخدمة لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها قدرة استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة؛

أما تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر فلجنة بازل توصي بتطبيقها في سنة 2018.

3. المبادئ الأساسية للإدارة السليمة والاشراف على مخاطر السيولة

في سنة 2008 واصلت لجنة بازل جهودها في وضع معايير لإدارة مخاطر السيولة حيث تم تقسيم المعايير إلى 5 مبادئ وتم اعتمادها من قبل البنوك وتتمثل في(BCBs, 2008) :

1- المبادئ الأساسية للإدارة والاشراف على مخاطر السيولة

تتمثل هذه المبادئ الأساسية في إلزامية جميع البنوك ممارسة مسؤولية الإدارة السليمة لمخاطر السيولة مع وضع إطار قوي ودائم لسيولة كافية من أجل التعامل مع حالات الإجهاد والتوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى جفاف السيولة، ويلزم المشرفين في البنك بتقسيم كفاية إدارة السيولة ومدى ملاءمة وضعياتها في البنوك والتحرك بسرعة في حالة العجز في السيولة أو عجز إدارتها في حماية المودعين والحد من الضرر الذي يمكن أن يمس بكل النظام المالي.

1-دور هيئات الحوكمة وإدارة مخاطر السيولة

يتمثل الدور من خلال الزامية البنوك بتحديد مستوى صريح لتحمل مخاطر السيولة يتناسب مع استراتيجية أعمالها ومكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات وسياسات تتكيف مع مستوى تحمل المخاطر مع مراقبة السلطات العليا لإدارة سيولة البنك (مؤشرات السيولة) واختبارها سنويا.

3- قياس وإدارة مخاطر السيولة

وضعت اللجنة شروط في قياس إدارة مخاطر السيولة حيث:

- يجب على البنك أن يكون لديه عملية صارمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة مع التنبؤ بالتدفقات النقدية في أوقات مناسبة؛
- يجب على البنك مراقبة والتحكم بشكل فعال في تعرضه لمخاطر السيولة واحتياجات التمويل؛
- يجب على جميع البنوك وضع استراتيجية تمويل تضمن التنويع الفعال لمصادره وأشكاله؛
- يجب على البنك إدارة نشاط مراكز السيولة والمخاطر خلال اليوم حتى يكون قادرا على الوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الوقت المناسب؛
- يجب على البنك اجراء اختبارات الضغط بشكل دوري ووضع سيناريوهات مختلفة طويلة وقصيرة الأجل مع استخدام نتائج الاختبارات للتكيف مع استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ووضع خطط طوارئ مناسبة.

- يجب أن يكون لدى البنك خطة تمويل الطوارئ لمعالجة نقص السيولة.
- يجب أن يحتفظ البنك بأصول سائلة عالية الجودة من الدرجة الأولى لمواجهة ضغط السيولة.

4- التقارير المالية فيما يخص السيولة.

يجب على البنك أن ينشر بشكل دوري معلومات يمكن للمشاركين في السوق تكوين رأي حول سلامة نظام إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك.

5-دور المشرفين

يتمثل دور المشرفين في القيام بما يلي:

- إجراء تقييم شامل ودوري لإطار إدارة مخاطر السيولة؛
- إجراء المراقبة مع الأخذ بعين الاعتبار التقارير الداخلية والاعلانات الاشرافية ومعلومات السوق؛
- مسؤولية المشرفين بمطالبة البنك باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمعالجة نقص في السيولة أوعمليات إدارة مخاطر السيولة؛
- إظهار المعلومات بشكل دوري حول إدارة مخاطر السيولة والسيولة في البنك مع سلطات الاشراف الأخرى (البنك المركزي) من أجل تعزيز فعالية التعاون في الاشراف والرقابة على إدارة مخاطر السيولة.

المبحث الثاني: الآليات الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية

تكاثفت الجهود الدولية من أجل تعزيز السلامة على مستوى البنوك حيث تم فرض آليات احترازية بالإضافة إلى إدارة المخاطر والرقابة الاحترازية على مستوى البنوك، كان لابد من انشاء آليات أخرى وقائية كالحوكمة المصرفية من خلال مبادئها، بالإضافة إلى نظام تأمين الودائع كألية تصحيحية. هذا ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الحوكمة المصرفية

اكتسبت مؤخرا حوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة لكل من الباحثين وأصحاب القرار في الشركات وهذا ما يلفت الانتباه لأن بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بحوكمة الشركات قديمة فقد ظهرت منذ سنة 1932 من خلال مشكل الوكالة التي طرحه **أدولف بازل وقارديز مينز** اللذان لاحظا أن هناك فصلا بين الملكية والرقابة في بعض الشركات الكبرى. البنوك على غرار الشركات الكبرى كان لابد لها من اتباع

مبادئ الحوكمة نظرا لأهميتها في سلامة وبقاء البنوك ومواجهة المخاطر التي تعرض لها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: حوكمة الشركات

وقد تم تطوير مفهوم الحوكمة على مرحلتين (بن زواي، 2016، صفحة 52):

– مرحلة التي كان التعريف التقليدي كالآتي: عرفها كادبوري (Cadbury) على أنها: النظام الذي يسير ويراقب الشركة، أما شلايفر وفيسني(Shleifor et Vishsy) عرفها بأنها: مختلف الطرق التي يضمن من خلالها عارضو الأموال على الشركات حصولهم على عائد مقابل استثمارهم في هذه الشركات.

– أما المرحلة الثانية والتي كان التعريف الحديث للحوكمة بشكل أوسع، حيث عرفها مارتن هيلب (Martin Hilb) في كتابه سنة 2012 معنون بالحوكمة الحديثة للشركات عرف فيه الحوكمة بأنها: النظام الذي يسمح بالإدارة الاستراتيجية التسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية وأخلاقية وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص.

حيث ميز من خلال تعريفه للحوكمة في التعريف الحديث أربعة أبعاد تمثلت في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–3): أبعاد حوكمة الشركات

الأبعاد	المفهوم التقليدي لحوكمة الشركات	المفهوم الحديث لحوكمة الشركات
البعد الظرفي	لا يوجد فرق بين الصناعات الوطنية وثقافة الشركة	تطبيق الحوكمة في الشركة يكون بشكل ملائم لطبيعتها الخاصة
البعد الاستراتيجي	التطوير الاستراتيجي ليس ضمن مهام مجلس الإدارة	يعد التطوير الاستراتيجي وظيفة محورية من وظائف مجلس الإدارة
البعد الإدارة المتكامل	توجد فقط البعد من الترتيبات والمكافآت المقدمة لمجالس الإدارة في الشركات المدرجة في البورصة	التكامل، تحديد الأهداف، التقييم مكافآة وتطوير مجالس الإشراف والإدارة.
المراقبة الشاملة	مراقبة البعد المالي فقط	المراقبة الشاملة للنتائج انطلاقا من وجهة نظر المساهمين، الزبائن، العمال والمجتمع.

المصدر: (بن زواي، 2016، صفحة 54)

أما المفهوم الحديث لحوكمة الشركات قسم الحوكمة إلى 3 أصناف: (بن زواي، 2016، صفحة 55)

1- ضمان قيمة مضافة آنية لكل من المساهمين، المستهلكين، العمال والمجتمع.

2- حوكمة الشركات حسب القطاعات، حوكمة المستشفيات، حوكمة المؤسسات العمومية، حوكمة المؤسسات التعاونية، حوكمة البنوك، قطاعات أخرى.

3- حسب خصائص الشركة، حوكمة الشركات المدرجة في البورصة وغير المدرجة في البورصة.

تعددت أهمية حوكمة الشركات ويمكن ايجازها في النقاط التالي:

- حوكمة الشركات ترسي القيم الديمغرافية، العدل، المساءلة، المسؤولية والشفافية في الشركات، وتضمن نزاهة المعاملات وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد.

- تمنع إساءة استخدام السلطة من خلال وضع حدود الحقوق الشخصية (الخاصة والمصالح العامة).

- ضبط العلاقة بين المستثمرين، مجالس الإدارة، المديرين المساهمين وغيرهم وتهدف إلى زيادة الاستثمارات على مدى الطويل، من خلال تحسين أداء الشركات.

- جذب واستقطاب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو والتطور هذا يجعلها تخلق فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع. (الشمري، 2014، صفحة 276)

- الحرص على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

تعددت الأسباب التي دعت إلى الأخذ بالحوكمة والعمل بها نذكر: (الشمري، 2014، صفحة 275)

- الانهيارات الكبيرة في الشركات الكبرى والكشف عن الكيفية التي تم توجيهها وادارتها.

- الفضائح العامة التي أعقبت هذه الانهيارات حيث أدت إلى مطالبة الشركات كيف ينبغي أن تدار على أساس الممارسات الجيدة والحكم الرشيد.

- اشتداد وحدة الفساد المالي كما حدث في كبرى الشركات الأمريكية (Enron) لقوائم المالية كانت غير معبرة عن الواقع الفعلي لها.

- انفجار الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997 والمكسيك والأرجنتين كان الجزء الكبير من الأزمة راجع إلى الثقة في منظمات الأعمال والحكومة.

- عدم وجود أنظمة قانونية وتنظيمية لهذه الشركات والمؤسسات في كثير من الدول وضعف نظم الإشراف والمراقبة.

- التحرير المالي للكثير من الشركات والانفتاح العالمي.

الفرع الثاني: ماهية الحوكمة المصرفية

عرفت لجنة بازل الحوكمة المصرفية بأنها: الطريقة التي يدير بها البنك من خلال توزيع الصلاحيات والمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا، وذلك من خلال (Bcbs, 2015, p. 3):

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
- اختيار الموظفين والاشراف عليهم.
- إدارة أعمال البنك على أساس يومي.
- حماية مصالح المودعين والوفاء بالتزامات المساهمين ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الاخرين المعترف بهم.
- موائمة ثقافة البنك وأنشطته وسلوكه مع توقع أن يعمل البنك بطريقة آمنة وسليمة بنزاهة واستنادا للقوانين واللوائح المعمول بها.
- انشاء وظائف التحكم المراقبة.

تعد الحوكمة المصرفية عبارة عن النظام الذي يتم من خلال إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة البنوك أوالإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداءها بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالتها والأهداف المرسومة لها.

عرفت الحوكمة Governance من قبل OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: نظام يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، ومبادئها الخمسة التي جاءت بها تمثلت في (الشمري، 2014، صفحة 283):

- الحفاظ على حقوق حملة الأسهم.
- تحقيق المعادلة العادلة لحملة الأسهم.
- تعزيز دور أصحاب المصالح.
- إعطاء دور أكبر لمجالس الإدارة.
- الحرص على الشفافية والإفصاح في البيانات المالية.

ويعد تطبيق آليات الحوكمة بشكل سليم يؤمن إدارة سليمة ومستقرة للبنوك وتجنبها الأثار السلبية لسوء الإدارة.

1.أهمية الحوكمة المصرفية

بالإضافة إلى أهمية حوكمة الشركات فإن الحوكمة في البنوك تعزز وتدعم استقرار أسواق المال في الأجهزة المصرفية يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والقيمة الاقتصادية المطلوبة، إضافة إلى رقابة على حماية موارد البنوك والمؤسسات المالية كغرض للمحافظة على مركز تنافسي لها (الشمري، 2014، صفحة 277)، إضافة إلى ذلك فإن البنوك تمارس دورا رقابيا على المقرضين من مخاطر الائتمان ومخاطر الاعسار المالي وهذا لا يتم إلا بوجود آليات الحوكمة، وباعتبار البنوك عرضة للصدمات المالية فالحوكمة في البنوك تعد ذات أهمية كبيرة هذا راجع إلى هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية (تساوي نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع موجودات البنوك وتعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للبنك).

2. مبادئ الحوكمة المصرفية

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة المؤسسية في البنوك عام 1999 نتيجة الانهيارات المالية التي حدثت في مختلف الدول في ذلك الوقت، وقد تم تعديل التقرير وإصدار نسخة في 2006 تعزز من خلالها لجنة بازل سلامة النظام المصرفي وتضفي المزيد من الشفافية في السوق المصرفي، في حين بعد أزمة 2008 تم اكتشاف ثغرات في مبادئ الحوكمة المصرفية وتم إصدار نسخة 2010 ليتم تعديلها في سنة 2015 في نسخة محدثة قسمت مبادئ الحوكمة المصرفية إلى 13 مبدأ كالآتي (حمودة، 2021، صفحة 74) (Bcbs, 2015):

المبدأ 1: المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية عن استراتيجية عمل البنك والسلامة المالية وقرارات الموظفين الرئيسيين والتنظيم الداخلي وهيكل ممارسات الحوكمة، وإدارة المخاطر ويجوز للمجلس تفويض بعض وظائفه وليس مسؤولياته إلى لجان المجلس عند الاقتضاء.

المبدأ 2: مؤهلات مجلس الإدارة وتكوينه

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين ويظلوا مؤهلين بشكل فردي وجماعي لشغل مناصبهم من خلال الفهم الجيد لدورهم الرقابي والقدرة على ممارسة حكم سليم موضوعي في شؤون البنك.

يرشح مجلس الإدارة 17 مترشح يجب أن يكونوا:

1- يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة.

2- أن يكون للمترشح شهادة نزاهة والسمعة الطيبة.

3- أن يكون للمترشح الوقت الكافي للاطلاع عن مسؤولياته بالكامل.

4- لديه القدرة على تعزيز التفاعل السلس بين أعضاء مجلس الإدارة.

المبدأ 3: هيكل المجلس وممارساته

وجب على مجلس الإدارة تحديد هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، ووضع الوسائل اللازمة لاتباع هذه الممارسات ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فاعليتها المستمرة.

المبدأ 4: الإدارة العليا

يجب على الإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتماشى مع استراتيجية العمل ولها قابلية المخاطرة والمكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، حيث تتكون الإدارة العليا من مجموعة أساسية من الأفراد المسؤولين.

المبدأ 5: حوكمة هياكل المجموعة

في هيكل المجموعة يتحمل مجلس الإدارة إدارة الشركة الأم المسؤولية العامة للمجموعة ولضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح مناسب لهيكل وأعمال ومخاطر المجموعة وكياناتها.

المبدأ 6: وظيفة إدارة المخاطر

يجب على البنوك أن يكون لديهم وظيفة إدارة المخاطر مستقلة وفعالة تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر مع ما يكفي من الاستقلالية وإمكانية الوصول إلى مجلس الإدارة حيث تعتبر وظيفة إدارة المخاطر مستقلة، حيث تعتبر خط الدفاع الثاني للبنك هذه الوظيفة مسؤولة عن الاشراف عن أنشطة المخاطرة وتتم كما يلي:

- تحديد المخاطر الفردية والمجمعة والناشئة.
- تقييم هذه المخاطر وقياس مدى تعرض البنك لها.

المبدأ 7: تحديد المخاطر ومراقبتها

يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها على مستوى البنك ككل وعلى أساس الكيان الفردي مع الأخذ بعين الاعتبار تطور إدارة مخاطر البنك والبنية التحتية للرقابة الداخلية للتغيرات التي تطرأ على ملف مخاطر البنك.

المبدأ 8: الإبلاغ عن المخاطر

يتطلب إطار حوكمة المخاطر الفعال اتصالا قويا داخل البنك حول المخاطر سواء عبر المؤسسة أو من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

المبدأ 9: الامتثال

مجلس الإدارة في البنك هو المسؤول عن الاشراف عن إدارة المخاطر الامتثال للبنك حيث يجب على البنك إنشاء وظيفة الامتثال والموافقة على سياسات وعمليات البنك لتحديد وتقييم ومراقبة واعداد تقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الامتثال.

المبدأ 10: التدقيق الداخلي

يجب أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدا مستقلا لمجلس الإدارة حيث تدعم هذه الوظيفة كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا على تعزيز حوكمة فعالة وسلامة البنك على المدى الطويل.

المبدأ 11: التعويض

يجب أن يدعم هيكل المكافآت في البنك الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر.

المبدأ 12: الإفصاح والشفافية

يجب أن تتسم حوكمة البنك بالشفافية الكافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين في السوق.

المبدأ 13: دور المشرفين

يجب على المشرفين تقديم التوجيه والاشراف على حوكمة الشركات في البنوك بما في ذلك التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب أن يتطلب الأمر تحسين إجراءات تصحيحية حسب الضرورة ويجب عليهم تبادل المعلومات حول حوكمة الشركات مع المشرفين الآخرين.

1. **علاقة الحوكمة بالسلامة المصرفية**

تعتبر الحوكمة المصرفية للشركات الفعالة أمرا بالغا الأهمية في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل بموازاة مع أهمية البنوك في الاقتصاد من خلال التوسط في الأموال بين المدخرين والمودعين من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق السلامة المصرفية وبالتالي الاستقرار المالي.

من خلال أزمة 2008 وما ترتب عنها من أضرار دعت الحاجة إلى التركيز على الإدارة السليمة للمخاطر وممارسة الرقابة المصرفية الفعالة وجعلها من أولويات الحوكمة الجيدة، حيث أن عدم فاعلية آليات الحوكمة المصرفية يعتبر مصدر لحدوث الأزمات في ظل وجود سياسات التحرر المالي خاصة في البيئة غير المتطورة.

إضافة إلى ذلك تعزز الحوكمة المصرفية وقاية البنك من الوقوع في المشاكل المحاسبية، من خلال تقليص المشاكل الإدارية المتمثلة في المخاطر التشغيلية إضافة إلى اعتبار الشفافية عبارة الإفصاح العام عن

المعلومات في الوقت المناسب ما يعني تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات أو نقصها لدى شريحة المودعين يؤدي إلى انتشار إشاعات فتزداد مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك هذا ما يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب ودائعهم(سلوك القطيع) خوفا من عدم استردادها، ومنه فعملية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تحقق العدالة بمنح المساهمين والمستثمرين في الحصول على المعلومات بنفس القدر. (إليفي، 2014، صفحة 153)

أما القواعد الاحترازية فهي تهدف إلى تحقيق شروط المنافسة البنكية، وتقوية السلامة المصرفية من خلال تطوير نشاط البنوك حيث وجود منافسة حرة بين البنوك في السوق المصرفي يجعل القطاع المصرفي في تطوير ويسعى إلى المحافظة على سلامته وقوته وأيضا محاولة تجنب الوقوع في الأزمات التي تؤثر على السلامة المصرفية. (سعاد و بلعزوز، 2018)

المطلب الثاني: نظام تأمين الودائع

أنشئ نظام تأمين الودائع عام 1829 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية لغرض تأمين أوراق النقد والودائع، إلا أن أول دولة قامت بإنشاء نظام متطور لتأمين على الودائع والقروض هي تشيكو سلوفاكيا عام 1924 بصندوقين: صندوق الضمان الخاص أنشئ ليساعد البنوك على استرجاع الخسائر الناشئة من الحروب العالمية، و صندوق الضمان العام لتشجيع الادخار بزيادة درجة علامة الودائع، أما الولايات المتحدة فكان إنشاء نظام التأمين على الودائع بشكل متطور في 1933 بعد تكفل المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع FDIC بدعم من الدولة لمعالجة الأوضاع المالية الصعبة للبنوك، في حين بقية الدول جاء بعد تأسيس نظام التأمين على الودائع بعد الأزمات المالية المصرفية التي مستها، وفي الجزائر كان انشاء النظام بعد إفلاس بنك الخليفة وبنك IBCA سنة 2003. (ذهبي، 2012، صفحة 86)

الفرع الأول: ماهية نظام التأمين على الودائع

يعتبر وجود نظام التأمين على الودائع أمرا مهما يساعد على دعم السلامة المالية في النظام المصرفي ذلك من خلال توفير إمكانية تعويض المودعين نتيجة تعثر البنك أو توقفه عن الدفع (الفشل المالي).

1. تعريف نظام تأمين الودائع

يعرف نظام تأمين الودائع أو نظام ضمان الودائع بأنه من أنظمة التأمين التي تتجمع فيه المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة التأمين، حيث تقوم هذه المؤسسات بوضع سياسة خاصة بالنظام من خلال قيامها بالدفع للنظام وتمويله في حالة تعرض أحد البنوك الأعضاء إلى أزمة مصرفية

فإن النظام يتدخل بتمويل التكاليف والدفع للمودعين إذا تحتم الأمر، وعليه فهدف نظام تأمين الودائع هو تعزيز الثقة في البنوك من قبل أصحاب الودائع، أيضا اشتراكات أعضاءه من البنوك يدعم البنوك المتعثرة.

2. أهمية نظام تأمين الودائع

يفرض على البنوك إنشاء هيئة متخصصة في التأمين من أجل ضمان الحصول المودعين على أموالهم في حالة افلاس البنك المودعة لديه، ويمول هذا الصندوق لموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها، وفي أغلب الأحيان يكون المساهمات كنسبة من حجم ودائع البنك، وقد دعت لجنة بازل في إحدى مبادئ الرقابة الفعالة إلى إيجاد نظام لتأمين الودائع لأنها تمثل عنصر الأمان الذي يوفر الحماية لأموال المودعين في البنوك وتدعم المنافسة فيما بينها وتعزز الثقة في النظام المصرفي حيث ينطوي النظام على دعم ومساندة البنوك المشتركة فيه التي تواجه أزمة السيولة وتجنب وصولها إلى مرحلة الإفلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع سلامة النظام المصرفي.

إضافة إلى أن نظام التأمين يخفف العبء على البنك المركزي الذي تقع على عاتقه مهمة المقرض الأخير ويقوم بإقراض البنوك التي تواجه صعوبات مالية.

وأيضا يخلق نظام تأمين على الودائع آليات التنسيق والتعاون بين مختلف وحدات النظام المصرفي هذا الأمر يدعم سلامته ومتانته من خلال ترسيخ الثقة في البنوك سواء من ناحية العملاء والبنوك المحلية والأسواق العالمية وتعكس هذه الثقة في زيادة حجم الودائع بأنواعها وزيادة حجم المعاملات البنكية.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لنظام التأمين على الودائع

تم إصدار المبادئ الأساسية لنظام التأمين على الودائع الفعال من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS بالتعاون مع الجمعية الدولية لضامني الودائع تمثلت هذه المبادئ في 16 مبدأ كالآتي:

المبدأ الأول: أهداف السياسة العامة للنظام

تمثلت هذه الأهداف في حماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي، يتم تحديد الأطراف علنا بعد أن تكون محددة رسميا ويحب أن تعكس تصميم النظام أهداف السياسة العامة.

المبدأ الثاني: التفويض والسلطات

يكون التفويض والسلطات في نظام تأمين على الودائع يدعم أهداف السياسة العامة باعتباره واضحا ومحددا ورسميا في التشريع.

المبدأ الثالث: الحكم

استقلالية مؤسسة التأمين على الودائع وإدارتها بشكل جيد وشفاف ويمكن مساءلتها في أي حالة باعتبارها معزل عن التدخل الخارجي.

المبدأ الرابع: العلاقات مع المشاركين في شبكات الأمان الأخرى

من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة لنظام التأمين على الودائع وجب التنسيق وتبادل المعلومات وبشكل مستمر بين مؤسسة التأمين على الودائع ومشاركي شبكة للأمان المالي الآخرين.

المبدأ الخامس: القضايا العابرة للحدود

إن التواجد المادي للبنوك الأجنبية في الولاية القضائية عليه يفرض مشاركة المعلومات وإجراء ترتيبات تنسيقية بين مؤسسات التأمين على الودائع في الولاية القضائية ذات الصلة.

المبدأ السادس: دور المؤمنين على الودائع في التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات

يجب أن يكون دور مؤسسة التأمين على الودائع متمثل في التأكد من قدرة التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات على الاستجابة بفاعلية الخطر (فشل البنوك).

المبدأ السابع: العضوية

العضوية في النظام تأمين الودائع الزامية على جميع البنوك.

المبدأ الثامن: التغطية

يجب أن يحدد صياغ القرار نظام تغطية الودائع وأن التغطية تكون محدودة أي تغطية عدد كبير من المودعين وترك ودائع تتعرض لانضباط السوق يجب تغطية على التأمين على الودائع يتوافق مع أهداف السياسة العامة للنظام.

المبدأ التاسع: مصادر واستخدامات الأموال

وجوب توفير مؤسسة التأمين على الودائع الأموال المتاحة وجميع آليات التمويل الازمة لضمان التعويض الفوري لمطالبات المودعين، وتقع مسؤولية تكلفة التأمين على الودائع على عاتق البنوك.

المبدأ العاشر: الوعي العام

يجب أن تكون العامة على علم بمحددات التأمين على الودائع من أجل حماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي.

المبدأ الحادي عشر: الحماية القانونية

تتمثل الحماية القانونية في حماية كل من مؤمن الوديعة والأفراد من الدعاوي القضائية والادعاء والقضايا الأخرى لقراراتهم حتى الإهمال بحسن النية على أن تكون الحماية القانونية وفق تشريعات.

المبدأ الثاني عشر: التعامل مع الأطراف الخطأ في فشل البنوك

وجوب تزويد مؤمن الوديعة أو السلطات الأخرى ذات الصلة بسلطة تمكنهم من الإصلاح القانوني للأفراد المتسببون في افلاس البنك.

المبدأ الثالث عشر: الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب

يجب على مؤمن الوديعة أن يكون جزء من إطار عمل داخل شبكة الأمن المالي من أجل التدخل في الوقت المناسب في البنوك المتعثرة، وتوفير الإطار العام للتدخل قبل أن يصبح البنك غير قادر على الاستمرار وذلك لحماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي.

المبدأ الرابع عشر: فشل عملية الحل

وجوب أن يشمل إطار العمل القانوني على نظام حل خاص يتبعه مؤمن الوديعة لحماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي

المبدأ الخامس عشر: تعويض المودعين

وجوب استرداد منظومة تأمين الوديعة الأموال المؤمنة للمودعين في الحال من أجل الاسهام في الاستقرار المالي

المبدأ السادس عشر: المبالغ المستردة

مؤمن الوديعة وفق القانون له الحق في استعادة مطالباته وفقا للتسلسل الهرمي للدائن القانوني.

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية في تحقيق السلامة المصرفية

للبنوك المركزية دور فعال في النظام المصرفي حيث تفرض إجراءات على البنوك لقيام بها، ومن جهة أخرى تلجأ إليها البنوك في حالة تعثرها كمقرض أخير من أجل المحافظة على بقاءها في البيئة المصرفية.

المطلب الأول: مسؤولية البنك المركزي عن سلامة النظام المصرفي

توجهت البنوك المركزية لدول المتقدمة في ظل تحرير أسواق المال وأسواق الصرف إلى التركيز على الدور الرقابي من خلال توفير البيئة المصرفية وضمان سلامة الأوضاع المصرفية بتحديد قوانين وإجراءات إنشاء البنوك وتتمثل في: (طرشي، 2012، صفحة 176)

1- تسجيل البنوك: وجوب وضع معايير لدخول بنوك جديدة في السوق المصرفي من خلال وضع شروط الترخيص من أجل استبعاد الكيانات التي تهدد سلامة البنوك والنظام ككل.

2- توضيح المجالات التي يسمح للبنوك بالقيام بها: كإمكانية القيام بأنشطة غير مصرفية، أو إمكانية امتلاك أسهم أو حصص في الشركات غير مصرفية مع اتخاذ إجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.

3- إمكانية مراقبة البنوك من قبل هيئات الإشراف رقابة ميدانية من أجل الاطلاع على مدى تنفيذ البنوك لتعليمات البنك المركزي وأيضا صحة المعلومات المقدمة من طرف البنوك.

4- تقديم البنوك مجموعة من البيانات والمعلومات عن نشاطها بصورة منتظمة ودورية لسلطات الرقابية التي تمكنها من القيام بالإجراءات المناسبة.

5- وضع حدود على التركزات الائتمانية المقدرة ب 10% من قاعدة رأسمال البنك.

6- تكوين المؤونات والمخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة من خلال قيام البنوك بتصنيف أصولها نوعيا وفق معيار محدد.

7- قيام الهيئات الرقابية للبنوك بإجراءات لتصحيح في حالة الممارسات غير السليمة مع إمكانية فرض غرامات وإيقاف بعض أوجه النشاط وقد تصل إلى مساءلة القانونية للمسؤولين المتورطين في الأعمال غير السليمة في البنوك.

في إطار مسؤولية البنك المركزي عن تنظيم عملية منح الائتمان فإن قدرة البنوك على الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في أشباه النقود يعزز ثقة في النقود وفي قدرة على الوفاء بالعقود المالية وتسوية المعاملات المالية ويسهم التوزيع الكفؤ والفعال لموارد الاقتصاد الحقيقي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود آليات لقياس وتسعير المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي. (الشاذلي ، 2014، صفحة 52)

المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزي في تطوير النماذج الرياضية وتصميمي اختبارات الضغط في البنوك

عرفت اختبارات الضغط Stress test كما رأينا في الفصل الثاني من قبل لجنة بنك التسويات الدولية للنظام المالي العالمي عام 2000 بأنها: شروط عامة تفسر التقنيات المختلفة المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس احتمالية التعثر الناتجة عن أحداث استثنائية، فالتقنيات التي تحدد تأثير الأحداث التي تسبب الإجهاد على مخاطر الائتمان تسمى اختبارات الاجهاد الائتمانية، وهناك مصطلحان أساسيان

للتعبير عن الأحداث التي تسبب الإجهاد وهما الاستثنائية ومعقولية الحدث. (عيسى، 2010، صفحة 207).

وبعد الأزمة المالية العالمية قامت لجنة بازل في سنة 2009 في اتفاقية II (إطار عمل كفاية رأسمال) بتسليط الضوء على الحاجة المستمرة لمجموعة من المبادئ للتحكم في أطر اختبار الضغط، وقد عرفت اختبار الإجهاد أو الضغط بأنه أداة مهمة لإدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية، حيث ينبه اختبار الضغط إدارة البنك إلى النتائج السلبية غير المتوقعة باعتباره يوفر مؤشر لمقدار رأس المال الذي يكون مطلوبا لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات، ومؤشر على المستوى المناسب لرأس المال اللازم لتحمل الظروف الاقتصادية المتدهورة (BCBS, 2009, p. 1).

ويستخدم اختبار الضغط لتقييم المركز المالي للبنك بموجب سيناريو خطير ولكنه معقول للمساعدة في اتخاذ القرار داخل البنك بإجراء اختبارات على مختلف المخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

تستخدم السلطات الرقابية اختبارات الضغط لقياس قدرة البنوك على استيعاب الخسائر في مواجهة سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة (Taruna, Harin, & Nattan, 2020, p. 166)، من خلال الاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي التي تبين تأثير حدوث الصدمة لذا وجب على البنوك المركزية بتحديث وتطوير المستمر لتعليمات الخاصة بالمراجعة والإشراف وتشيع البنوك على تطوير وتفعيل إدارة المخاطر وحثها على اعداد اختبارات الضغط، بالأخذ بالاعتبار السيناريوهات التي يتم تحديدها في تعليمات يصدرها البنك المركزي.

ويراعي البنك المركزي عند اعداد النماذج ملاءمتها للظروف الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عنها السيناريوهات المقترحة على البنوك، يوجد أسلوبين متبعين دوليا لاختبارات الضغط:

-أسلوب اتجاه من الأعلى إلى الأسفل Top-Down-Approach تبدأ العملية من البنك المركزي بتحديد النماذج الاقتصادية والمالية التي تظهر أثر الصدمات الخارجية على الجهاز المصرفي والاقتصاد ثم يقوم بناء على نتائج هذه النماذج بتوجيه البنوك للأسلوب الأمثل لعمل اختبارات الضغط.

- أما الأسلوب الثاني يتمثل في الاتجاه من الأسفل إلى الأعلى Bottom-Up Approach يبدأ بوحدات الجهاز المصرفي . حيث تقوم بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة وتقدمها للبنك المركزي الذي سيكون عليه إيجاد الطريقة المثلى لتجميعها لتحديد المخاطر وأثارها على الجهاز المصرفي، في هذا الأسلوب يطلب البنك المركزي من كل بنك افتراض سيناريوهات افتراضية إضافية بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر

التي تواجهها بما لا يقل عن سيناريو واحد لكل نوع من أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر تركزات الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل)، ويطلب من البنوك تعزيز دور مجلس إدارة البنك والإدارة النقدية من خلال (الشاذلي ، 2014، صفحة 58) :

- وضع أهداف الاختبارات؛
- تحديد السيناريوهات؛
- تقييم النتائج؛
- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على نتائج هذه الاختبارات.

المطلب الثالث: مسؤولية البنوك المركزية عن البنوك المتعثرة

يتمثل دور البنك المركزي ومسؤولية عن البنوك المتعثرة باعتباره المقرض الأخير لها من خلال تقديم قروض للبنوك التي تعاني من نقص السيولة، ولم تستطع الحصول على احتياجاتها من سوق الانتربنك (الشاذلي ، 2014، صفحة 53).

سوق الأنتربنك (سوق الصرف) يعتبر كنظام ويعرف بأنه نظام تشترك فيه البنوك بغرض توفير العملات المحلية والأجنبية في أي وقت حسب متطلبات بنوك الأعضاء وكذلك إدارة العجز والفائض من العملات المحلية والأجنبية لدى بنوك الأعضاء (السواح، 2016، صفحة 76).

عمل البنك المركزي كمقرض أخير متمثلة في قيامه بتحديد سعر الإقراض، حيث يكون سعر الخصم لدى البنك المركزي أو سعر عقود إعادة شراء (Repo rate) أن يكون هذا السعر أعلى من متوسط السعر في سوق الانتربنك، في بعض الأحيان يقوم البنك المركزي بوضع شروط صارمة قبل منح أموال للبنوك المتعثرة وتشمل هذه الشروط في: (الشاذلي ، 2014، صفحة 53)

-تسقيف الاقتراض لكل بنك متعثر على حدة؛

- فرض على البنوك تقديم ضمانات معينة سواء كانت مادية أو معنوية حيث تتمثل الضمانات المعنوية في تقديم ما يثبت وجود مشكلة لدى البنك في النفاذ للأسواق المعتادة للحصول على السيولة، بالإضافة إلى إثبات عدم استمرارية الأسباب التي أدت إلى عدم قدرتها على النفاذ لهذه السوق (سوق الأنتربنك).

- بالإضافة إلى الشروط الصارمة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك المتعثرة، يمكن للبنك المركزي قبول ودائع من القطاع المصرفي بفائدة محددة لعلاج مشكلة السيولة الزائدة لدى البنوك والتي تتعرض لخسائر نتيجة عدم قدرتها على توظيف السيولة لديها لأسباب خارجية؛

– تعزيز الدور الرقابي الذي تلعبه البنوك المركزية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع البنوك على اعتماد على سوق الأنتربنك في عرض وطلب احتياجاتها من السيولة؛

– عمل البنك المركزي على عدم ترسيخ فكرة اعتماد بعض البنوك على السيولة المقدمة لسداد احتياجاتها أثناء الأزمات تخل بإجراءات الحيطة والحذر لدى البنوك والقضاء على ظاهرة توقع البنوك الدائم لتدخل البنك المركزي لحل مشكلاتها.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تناولنا في هذا الفصل علاقة التنظيم الاحترازي بالسلامة المصرفية من خلال جهود السلطات الرقابية والبنوك المركزية في تحقيق هذا الموضوع وسوف نلخص ما توصلنا إليه من نتائج في النقاط التالية:

- ✓ تعد الرقابة المصرفية للجنة بازل أداة فعالة في تعزيز السلامة المصرفية من خلال مبادئها التي تطورت حسب تعديلات بازل II وبازل III.
- ✓ يعتبر رأس المال مهم جدا في بيئة الأعمال، وقد اهتمت لجنة بازل منذ بدايتها بكفاية رأس المال فقد تطورت نسبة كفاية رأس المال في حسابها من بازل I إلى غاية بازل III بإدخال المخاطر بداية من مخاطر الائتمانية لتشمل وفق اتفاقية بازل III المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، أما البسط في النسبة فيشمل على رأس المال التنظيمي الذي يشمل الشريحة الأولى والشريحة الثانية، أما نسبة ككل فألزمت بقيمة تفوق 10.5 % في اتفاقية بازل III بعد أن كانت 8% في كل من بازل I وبازل II.
- ✓ أدخلت لجنة بازل معيار السيولة بعد الأزمة المالية العالمية بعد أن لاحظت أهمية السيولة في البنوك ولما لها دور في الحفاظ على سلامة البنوك وتحديد نسبتين: نسبة تغطية السيولة الحالية والتي تحدد خلال شهر ونسبة صافي التمويل المستقر والذي يحدد خلال سنة كاملة وضعية البنك.
- ✓ إضافة إلى إدارة المخاطر في البنوك والرقابة المصرفية الفعالة التي جاءت بها مقررات بازل كآليات احترازية، دعت أيضا إلى الحوكمة المصرفية من خلال اتفاقية بازل II من خلال مبادئها التي تم تعديلها عدة مرات حسب الأوضاع الاقتصادية سائدة في العالم وانتشار الأزمات.
- ✓ نظام تأمين الودائع كآلية احترازية يسعى البنك من خلال الانضمام إليه إلى حماية المودعين في البنك في حالة تعرض هذا الأخير للفشل والحفاظ على ثقة مودعي البنك وتجنب انتشار الأزمة في الاقتصاد الحقيقي.
- ✓ تعددت مسؤولية البنوك المركزية باعتبارها سلطة رقابية في النظام المصرفي على البنوك فهي تعمل على الرقابة والاشراف وفرض آليات للحفاظ على سلامة البنوك من جهة، ومنقذ للبنوك باعتباره الملاذ الأخير في حالة تعثرها من جهة أخرى.

الفصل الرابع

تمهيد

بعدما تم ربط التنظيم الاحترازي بالسلامة المصرفية من خلال العلاقة نظريا في الفصل الثالث، سنحاول في هذا الفصل دراسة هذه العلاقة وأثرها في القطاع المصرفي الجزائري، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، سيتم عرض تطور النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض وأهم التنظيمات والتعليمات التي نص عليها بنك الجزائر التي تحكم التنظيم الاحترازي المصرفي، ومدى سعي الجزائر إلى مواكبة الأوضاع السائدة في العالم خاصة مقررات بازل للرقابة والإشراف وهذا من أجل تعزيز سلامة البنوك وبالتالي متانة النظام المصرفي وحمايته من الصدمات التي يتعرض لها عموما، سيتم استخدام نماذج البانل بالاعتماد على برنامج STATA17، من خلال اختيار عينة مكونة من 12 بنك عامل في الجزائر عبر سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2018، بالتركيز على 7متغيرات تفسيرية ممثلة في مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي ومع مؤشرات CAMELS ، بالإضافة إلى قياس مؤشر التابع المتمثل في السلامة المصرفية عن طريق نموذج Z-SCORE ، وذلك بناء على أسس نظرية وعليه يتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: **مقررات بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري**

المبحث الثاني: **الجهود المبذولة لتعزيز السلامة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري**

المبحث الثالث: **العلاقة بين التنظيم الاحترازي والسلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر**

المبحث الأول: مقررات بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري

تأسس النظام المصرفي في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، وقد مر بعدة إصلاحات منذ نشأته ليتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والمالية، وقد استوحى النظام المصرفي معايير عمله بالإضافة إلى القواعد الاحترازية من المعايير الدولية للجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي التي تدعو إلى استقرار النظام والحفاظ على سلامته من مختلف المخاطر والصدمات التي يتعرض لها.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم تطورات النظام المصرفي الجزائري ومدى مسايرة النظام لمقررات بازل بالإضافة إلى عرض الرقابة المصرفية والجهات المسؤولة عليها.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

تعد الأنظمة المصرفية قلب الحياة الاقتصادية لكل دولة، ذلك من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية للأفراد المجتمع. والجزائر على غرار الدول قامت ببناء نظام مصرفي منذ الاستقلال يتكون من البنوك والمؤسسات المالية يحكمها بنك الجزائر، وقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري عدة تحولات خلال نشأته تميز بعدة إصلاحات، توالت من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل1990 والذي يعتبر إصلاحا للقانون الذي جاء في 1986 و1988 والمتعلق بتنظيم النظام المصرفي ومواكبة التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي على الصعيد الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: إصلاحات النظام المصرفي

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 جوهر عمل النظام المصرفي ويهدف إلى ضبط العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية مع منح صلاحيات لبنك الجزائر من أجل إنشاء نظام مالي مستقرا وفتح المجال للقطاع المصرفي الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي وتعزيز المنافسة.

وقد طرأت على قانون النقد والقرض عدة تعديلات تمثل التعديل الأول بعد 10 سنوات في سنة 2001 حيث تم سن الأمر 01-01 بتاريخ 27 فيفري 2001 قسم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

- مجلس الإدارة مكلف بإدارة بنك الجزائر.
- مجلس النقد والقرض يقوم بدور السلطة النقدية.

أما في سنة 2003 وبعد إفلاس كل من بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي الجزائري تم سن الأمر 03-11 الصادر في26 أوت 2003 ينص على:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل البنوك وادخار الجمهور.

إلا أن الأثار التي خلفها فشل البنكين السابقين في سنة 2003 أدى إلى إضعاف الثقة في البنوك ما ترتب عنه إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة برأس مال خاص وطني، ما جعل مجلس النقد والقرض يصدر قرار في تاريخ 28 ديسمبر 2005 بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين **منى** بنك، **واركو** بنك، وأيضا سحب الاعتماد من بنك الشركة الجزائرية للبنك وهذا بطلب منها بعد عدم قدرتها على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك المقدر ب2.5 مليار دينار، هذا ما بين انسحاب البنوك الخاصة الوطنية وإبقاء على البنوك الخاصة برأس مال أجنبي في النظام المصرفي الجزائري. (زيتوني، 2012)

بعد كل هذه الأحداث جاء الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للقانون رقم 03-11 المتعلق بالعملة والتسليف لتقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي ويؤكد على مسؤولية سلامة وأمان النظام المصرفي إضافة إلى مهام بنك الجزائر الأخرى، المادة 2 من الأمر 10-04 توضح ذلك.

وقد واصل بنك الجزائر مع مجلس النقد والقرض جهودهم في تعزيز شروط ممارسة النشاط البنكي وحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية كما يلي:

الجدول رقم (4-1): البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر خلال الفترة من 2008-2021

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك	21	21	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	19
البنوك العمومية	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
البنوك الخاصة	15	15	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	13
المؤسسات المالية	5	5	6	7	9	9	9	9	9	9	8	8	8	8
المؤسسات العمومية	2	2	2	4	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
المؤسسات الخاصة	3	3	4	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2
المجموع	26	26	26	27	29	29	29	29	29	29	28	28	28	27

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2008 -2010-2011-2012-2014-2015-2016-2021)

وتتمثل البنوك والمؤسسات المالية خلال سنة 2021 فيمايلي:

البنوك	المؤسسات المالية
-بنك الجزائر الخارجيBEA -البنك الوطني الجزائريBNA -القرض الشعبي الجزائريCPA -بنك التنمية المحلية BDL -بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)CNEP-Banque	-شركة إعادة التمويل الرهني -الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش. م. ا. م. ت. ش. أ" -الشركة العربية للإيجار المالي -المغاربية للإيجار المالي- الجزائر -الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية " مؤسسة مالية" -الشركة الوطنية للإيجار المالي-شركة أسهم

-بنك البركة الجزائري Banque Baraka Algeria -سيتي بنك-الجزائر (فرع بنك)City Bank -المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر Banque ABC -نتيكسيس-الجزائر Banque Natixis -سوسيتي جنرال-الجزائر Société General -البنك العربي -الجزائر (فرع بنك)ARAB Bank -بي. ن. بي باريباس-الجزائر BNP Paribas -ترست بنك -الجزائر Trust Bank Algeria -بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر Housing Bank for Trader and Finance -بنك الخليج -الجزائر Golf Bank Algeria -فرنسا بنك-الجزائر Fransabank -إتش. إس. بي. سي-الجزائر (فرع بنك) HSBC Algeria - مصرف السلام-الجزائر Al Salam Bank	-ايجار ليزينغ الجزائر -شركة أسهم -الجزائر إيجار-شركة أسهم

المصدر: اعتمادا على الجريدة الرسمية العدد 4 مقرر رقم 22-01 المؤرخ 28 جمادى الأولى 1443 الموافق 2 جانفي 2022 يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصفحة 29

الفرع الثاني: تطور الإطار الوظيفي للنظام المصرفي الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على تطور نشاطات التي تقوم بها البنوك العاملة في الجزائر والتي تمثلت أساسا في: جمع الودائع، منح القروض مع دراسة تطور مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي والتمييز بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة من 2008-2021.

1. تطور الودائع في البنوك العاملة في الجزائر

تعتبر الوظيفة الأساسية في الوساطة المصرفية هي تلقي الودائع ومن الجمهور وهي وظيفة تقليدية، تجعل المنافسة بين البنوك من خلال السعي للحصول على أكبر نسبة من ودائع المودعين والجدول التالي يمثل أنواع الودائع التي تجمع من قبل البنوك العاملة في الجزائر (العمومية والخاصة) خلال الفترة 2008-2021.

الجدول رقم (4-2): تطور الودائع في البنوك العاملة في الجزائر

الودائع / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع الجارية	**2946.9**	**2502.9**	**2870.7**	**3495.8**	**3356.8**	**3537.5**	**4428.2**
البنوك العمومية	2056.4	1426.8	1787.7	2243.7	1819	2942.2	3705.5
البنوك الخاصة	720.8	861.3	672.2	746.3	888.5	595.3	722.7
الودائع لأجل	**1991**	**2228.9**	**2524.3**	**2787.5**	**3331.5**	**3691.7**	**4090.3**
البنوك العمومية	394	499.2	579.5	625.7	862.9	3380.4	3800.2
البنوك الخاصة	1572.9	152.7	184.5	212.9	233.2	324.2	290.1
ودائع الضمان للواردات	**223.9**	**414.6**	**424.1**	**449.7**	**547.5**	**558.2**	**599**
إجمالي الودائع	**5161.8**	**5146.4**	**5819.1**	**6733**	**7235.8**	**7787.4**	**9117.5**
الودائع / السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الودائع الجارية	**3891.7**	**3732.2**	**4499**	**4880.5**	**4313**	**4159.1**	**5230.9**
البنوك العمومية	3297.7	3060.5	3765.5	4054.7	3456.3	3270.4	4166.8
البنوك الخاصة	594	671.7	733.5	825.8	856.8	888.7	1064.1
الودائع لأجل	4443.4	4409.3	**4708.5**	**5232.6**	**5531.4**	**5757.8**	**6457.2**
البنوك العمومية	4075.8	4010.7	4233	4738.3	4986	5150.6	5769.3
البنوك الخاصة	367.6	398.6	475.5	494.3	545.5	607.3	687.9
ودائع الضمان للواردات	**865.6**	**938.4**	**1024.7**	**809.6**	**795**	**839.1**	**803.9**
إجمالي الودائع	**9200.7**	**9079.9**	**10232.2**	**10922.7**	**10639.5**	**10756**	**12492**

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2009، 2013، 2016، 2021)

الشكل رقم(4-1): تطور نسبة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2008-2021

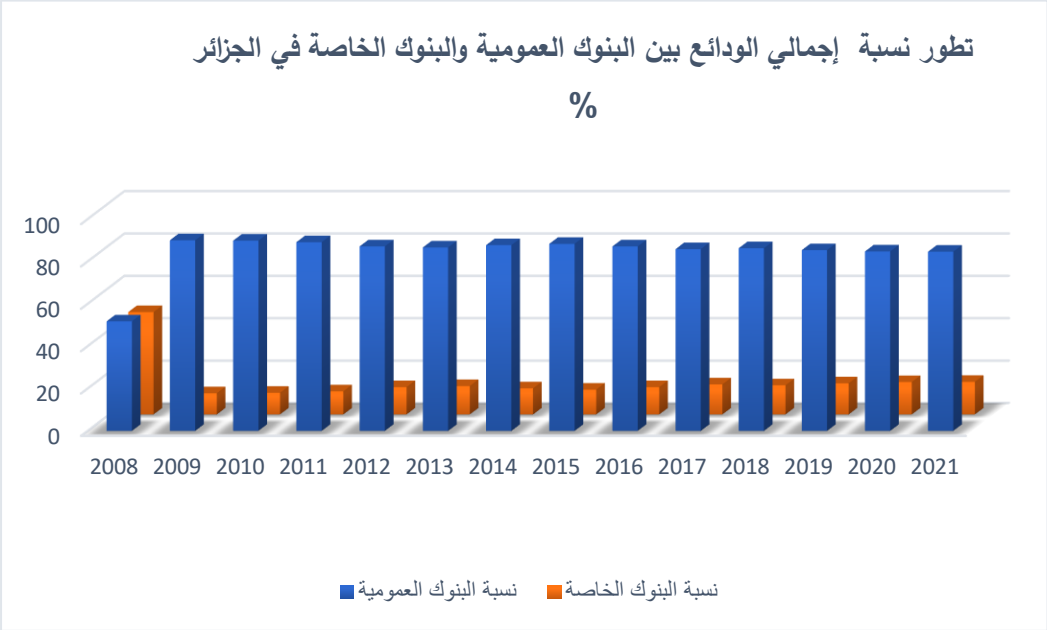

المصدر: اعتمادا على الجدول (4-2).

من الجدول رقم (4-2) والشكل رقم (4-1) نلاحظ تذبذب قيم كل من الودائع الجارية، الودائع لأجل وودائع الضمان للواردات خلال فترة الفترة 2008-2021 مع سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي بالمقارنة مع البنوك الخاصة لكن بملاحظة تراجع ودائع البنوك العمومية خلال الفترة راجع إلى انخفاض ودائع قطاع المحروقات ومحاولة الجزائر التنويع في قطاعات أخرى، بالإضافة إلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة.

2. تطور القروض المقدمة من البنوك العاملة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (4-3) والشكل (4-2) نلاحظ هيمنة البنوك العمومية على إجمالي القروض وارتفاع قيم القروض طويلة الأجل مقارنة بالقروض قصيرة الأجل بالنظر إلى البنوك الخاصة خلال الفترة من 2008-2021 عموما، بالإضافة إلى تحسن نسبة إجمالي القروض في البنوك الخاصة بسبب زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل معها في الآونة الأخيرة، وفي سنة2021 واصلت البنوك العمومية ضمان التمويل المباشر للقطاع العمومي بصفة كلية وبلغت حصتها في تمويل القطاع الخاص قدر ب74.81 % (Bank OF Algeria, 2022)

الجدول رقم (4-3): تصنيف القروض حسب الآجال في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2008-2021

القروض / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض قصيرة الأجل	**1189.1**	**1320.5**	**1311**	**1363**	**1361.4**	**1423.4**	**1608.7**
البنوك العمومية	1025.8	1141.3	1045.4	999.6	973.6	936.4	1091
البنوك الخاصة	163.6	179.2	265.6	363.4	387.7	487	517.7
القروض طويلة الاجل	**1424.7**	**1764.6**	**1955.7**	**2361.7**	**2935**	**3731.1**	**4894.2**
البنوك العمومية	1261.2	1570.7	1790.4	2194.4	2753.3	2521	4621.1
البنوك الخاصة	163.5	193.9	165.3	167.3	181.8	210.1	273.1
مجموع القروض	**2614.1**	**3085.1**	**3266.7**	**3724.7**	**4296.4**	**5154.5**	**65002.9**
القروض / السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
القروض قصيرة الأجل	**1710.6**	**1914.2**	**2298**	**2687.1**	**3011.1**	**3203.7**	**3515**
البنوك العمومية	1152.4	1334.1	1583.7	1845.2	2227.7	2379.2	2537.1
البنوك الخاصة	558.2	580.1	714.3	841.9	783.4	824.5	977.9
القروض طويلة الأجل	**5565**	**5993.6**	**6579.9**	**7287**	**7844.6**	**7976.5**	**6321.7**
البنوك العمومية	5214.2	5591.2	6120.3	6790.9	7318.1	7492.9	5875.9
البنوك الخاصة	350.8	402.4	459.6	496.1	526.5	483.6	445.8
مجموع القروض	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**	**9974**	**10855.6**	**11180.2**	**9836.6**

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم(4-2): تطور نسبة اجمالي القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة2008-2021

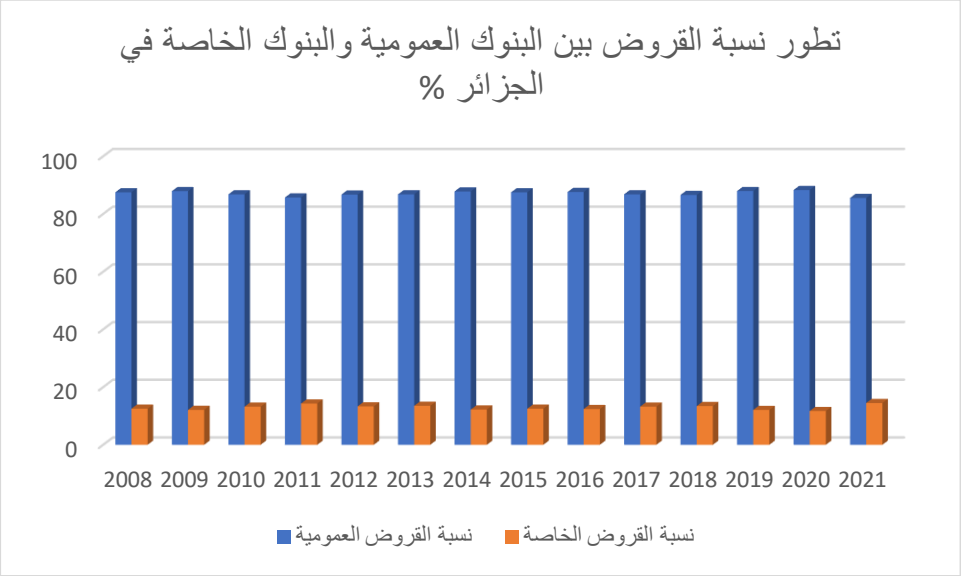

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول (4-3)

3. مؤشرات الأداء وصلابة القطاع المصرفي الجزائري

تمثلت هذه مؤشرات من خلال تقارير بنك الجزائر في نسبة الملاءة، نسب السيولة، ربحية الأصولROA، ربحية المساهمين ROE، نسبة القروض المتعثرة.

1.3 تطور نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري

تعكس كفاية رأس المال قدرة البنوك على تحمل ومقاومة الصدمات وامتصاص الخسائر، ما يعني سلامة ومتانة المركز المالي للبنك، وقد حددت لجنة بازل الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال من خلال بازل II وبازل III، اجتهد بنك الجزائر بتعليماته لمسايرة هذه النسبة وإدخال عدة تغييرات تتناسب مع النظام المصرفي الجزائر وهذا ما سيتم توضيحه بشكل مفصل في المبحث اللاحق.

جدول رقم(4-4): تطور نسبة كفاية رأس المال في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة 2010-2021

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كفاية رأس المال	23.64	23.77	23.62	21.5	15.98	18.39	18.86	19.45	19.05	17.99	19.17	21.82
البنوك العمومية	21.7	21.9	21.6	19.9	14.9	17.75	18.37	19.58	19.24	17.81	18.95	22.26
البنوك الخاصة	31.6	31.2	31.9	28.5	20.9	20.99	20.32	18.92	18.2	18.9	20.29	19.99

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم(4-3): تطور نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي خلال الفترة 2010-2021

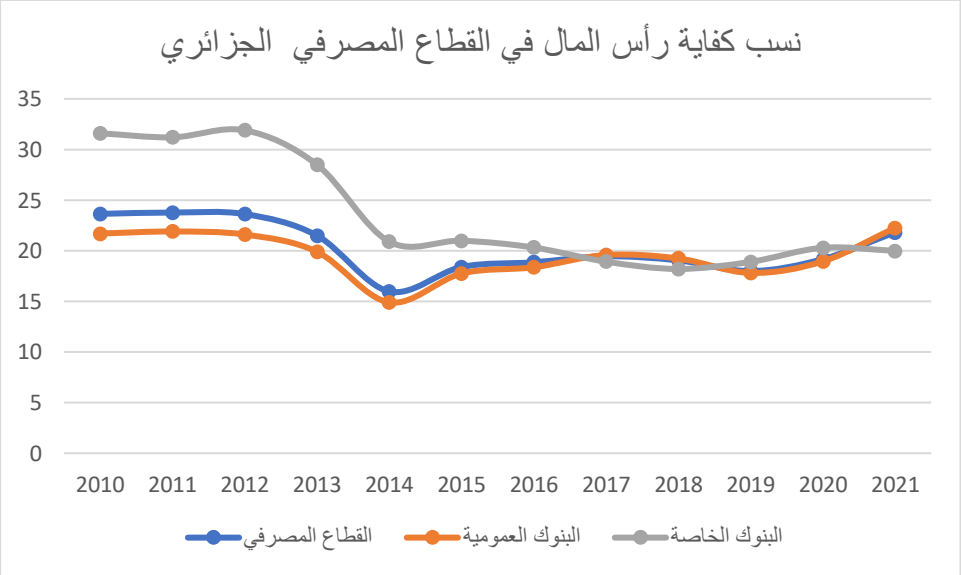

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الملاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) والشكل (4-3) أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال (نسبة الملاءة الكلية) خلال فترة من 2010-2021 أنها مرتفعة نوعا ما، حيث بلغت في سنة 2010. 23.64 %وهي نسبة مرتفعة بكثير عن ما أقرته لجنة بازل وما حددته تعليمة البنك المركزي 94-74 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية (8% من سنة 2010-2014 و9.5% ابتداء من سنة 2014) حسب النظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع

الثاني عام 1435 الموافق 14 فبراير سنة 2014 الذي يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إلا أننا نلاحظ انخفاض نسبة الملاءة في سنة 2014 كأدنى قيمة تصل إليها بلغت 15.98% بعد أن كانت21.05 % سنة 2013 وتعاود الارتفاع تدريجيا إلى أن تصل في سنة 2021 الى21.82%، ويعود ذلك إلى تطبيق مقررات بازل II وبعض مقررات بازل III في حساب نسبة الملاءة بما يناسب النظام المصرفي الجزائري.

أما فيما يخص البنوك العمومية فقد حافظت على الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الملاءة المالية حسب النظام المصرفي الجزائري حيث بلغت 21.7% في سنة 2010 ولكنها انخفضت لتصل إلى 14.9 % في سنة 2014 ولكنها بقيت محافظة على الحد الأدنى لنسبة الملاءة خلال الفترة المدروسة.

وبالنسبة إلى البنوك الخاصة فهي عموما محافظة على الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الملاءة المالية سواء بالنسبة لمقررات بازل أو تعليمات بنك الجزائر بالرغم من التذبذبات الملاحظة في القيم خلال الفترة المدروسة.

3-2 نسب السيولة

تقاس السيولة وفق مؤشرات صندوق النقد الدولي بنسبتين تتمثل في: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

والجدول التالي يمثل تطول نسب السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2021

الجدول رقم (4-5): نسب السيولة في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة2010-2021

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	52.98	50.16	45.9	40.5	38	27.14	23.52	23.51	19.84	15.97	13.11	35.74
البنوك العمومية	54.2	51.1	45.1	39.4	37	25.85	22.66	21.88	18.42	14.21	10.34	35.66
البنوك الخاصة	43.7	43.2	50.9	46.5	44	35.87	29.11	33.11	28.52	27.31	30.29	35.29
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114.29	103.73	107.5	93.5	82.1	61.64	58.39	53.7	47.45	44.23	37.14	101.66
البنوك العمومية	118.5	106.6	110.5	95.7	83.4	60.20	58.84	52.17	46.3	42.24	31.54	109.64
البنوك الخاصة	88.5	84.6	93.5	84.1	75.4	69.79	56.25	60.58	52.61	52.45	59.46	68.9

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (4-5) أعلاه نلاحظ:

– نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول التي تبين قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات بالاعتماد على الأصول عالية الجودة قابلة لتسييل بسرعة أنها انخفضت من سنة 2010 إلى سنة2020، هذا راجع إلى انخفاض النسبة في البنوك العمومية من 54.2 % في سنة 2010 الى 22.66% في سنة 2016 المبرر بارتفاع القروض الممنوحة خاصة في البنوك العمومية ساهم بارتفاع الأصول في النظام المصرفي، أما البنوك الخاصة فقد شهدت تذبذب في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

– نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل تبين قدر تغطية الخصوم قصيرة وهي النسبة الثانية للسيولة، تبين أن البنوك في النظام المصرفي الجزائري تتمتع بوفرة في السيولة وهذا خلال الفترة من 2010 -2012 حيث تعدت نسبة السيولة 100%، هذا راجع إلى إيداع الشركات البترولية وادخار العائلات واستمرار مشكلة فائض في السيولة التي شهدها النظام المصرفي من سنة 2000، وبعد سنة 2013 وتوالت انحفاظ في نسبة السيولة (2014-2018) نتيجة تدخل الدولة لامتصاص الفائض باستخدام أدوات السياسة النقدية لتصل إلى أدنى قيمة بلغت 37.14 في سنة 2020 وهذا راجع إلى الأزمة العالمية لأسعار البترول وتليها الأزمة الصحية Covid19 لكن شهدت سنة 2021 نسبة تفوق 60% بلغت101.7 راجع إلى توصيات البنك المركزي في تخفيض النسبة بموجب التعليمة 2020-05 المتعلقة بالتدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التسهيلات التي قدمها لمواجهة الأزمة الصحية.

3-4 ربحية الأصول ROA (Return on assets): يشير إلى كفاءة عملية منح الائتمان وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة تعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، والجدول التالي يمثل تطور ربحية الأصول في القطاع المصرفي خلال الفترة 2008-2021.

الجدول رقم (4-6): تطور ربحية الأصول في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2008-2021

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع المصرفي			2.2	2.1	1.9	1.7	1.98	1.92	1.83	2.05	2.42	1.47	1.54	
البنوك العمومية	0.99	1.33	1.25	1.8	1.5	1.3	1.8	1.76	1.68	1.97	2.27	1.26	1.23	1.77
البنوك الخاصة	3.27	3.28	3.49	2.1	1.9	1.7	2	3.11	2.84	2.59	3.38	3.16	2.73	3.02

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول رقم (4-6) أعلاه أن ربحية الأصول في البنوك مقبولة خلال فترة الدراسة، وهي تفوق النسبة الدولية 1% (Dang , 2011, p. 23)، وبالرغم من وجود تذبذب في كل البنوك، وتسجيل ربحية الأصول في البنوك الخاصة أحسن من ربحية الأصول في البنوك العمومية هذا راجع إلى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عالي من الأصول الإنتاجية وارتفاع الأصول غير المنتجة والقروض المتعثرة.

3-5 ربحية المساهمين ROE(Return on Equity): إحدى مؤشرات الربحية وهي تقيس كفاءة عملية منح الائتمان (صندوق النقد العربي، 2021)، وهي تعبر عن مردودية رأس المال في البنوك، يمثل الجدول التالي ربحية المساهمين في البنوك العمومية والخاصة.

الجدول رقم (4-7): تطور ربحية المساهمين في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2008-2021

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROE	25.15	25.99	26.7	24.58	22.67	19	21.6	21.31	17.79	18.85	22.41	13.69	9.01	-
البنوك العمومية	25.01	27.41	22.7	26.1	22.7	18	25.1	23.12	18.56	20	22.72	12.31	7.34	10.4
البنوك الخاصة	25.6	21.84	16.79	21.4	24.8	21.5	19.6	16.10	15.28	14.69	21.21	22.51	13.59	15.36

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن ربحية المساهمين في كل من البنوك العمومية والخاصة متذبذبة خلال الفترة 2008-2021، فقد شهد القطاع المصرفي نسبة ربحية المساهمين تفوق النسبة المتعارف عليها دوليا خلال الفترة 2008-2018 معدا سنتي 2019 و2020 نلاحظ انخفاض في ربحية المساهمين هذا راجع لتأثير الأزمة الصحية على حقوق المساهمين، وفيما يخص البنوك العمومية فقد شهدت

تذبذب في مردودية البنوك بنسب أقل مقارنة مع البنوك الخاصة التي بلغت نسبة المردودية الدنيا خلال الفترة المدروسة 13.59% سنة 2020 والتي كانت أزمة covid19 السبب الرئيسي لهذا الانخفاض.

4-6 نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

تقاس جودة الأصول لدى البنوك من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض باعتبار مخاطر إعسار البنوك ماليا تبدأ غالبا من نوعية الأصول.

الجدول رقم (4-8): تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية خلال الفترة2010-2021

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القروض المتعثرة	18.31	14.45	11.73	10.56	9.21	9.8	11.88	12.3	12.7	14.76	16.36	19.32
البنوك العمومية	20.5	16.5	12.4	11.4	9.7	9.9	12.4	12.9	13.49	15.6	17.17	20.69
البنوك الخاصة	4.1	4	5.2	4.8	5.1	8.7	8.2	7.9	7.11	8.19	9.66	9.59

المصدر: تقارير بنك الجزائر (Bank OF Algeria, 2022) و (FMI, 2018, p. 33)

الشكل رقم (4-4): تطور القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2021

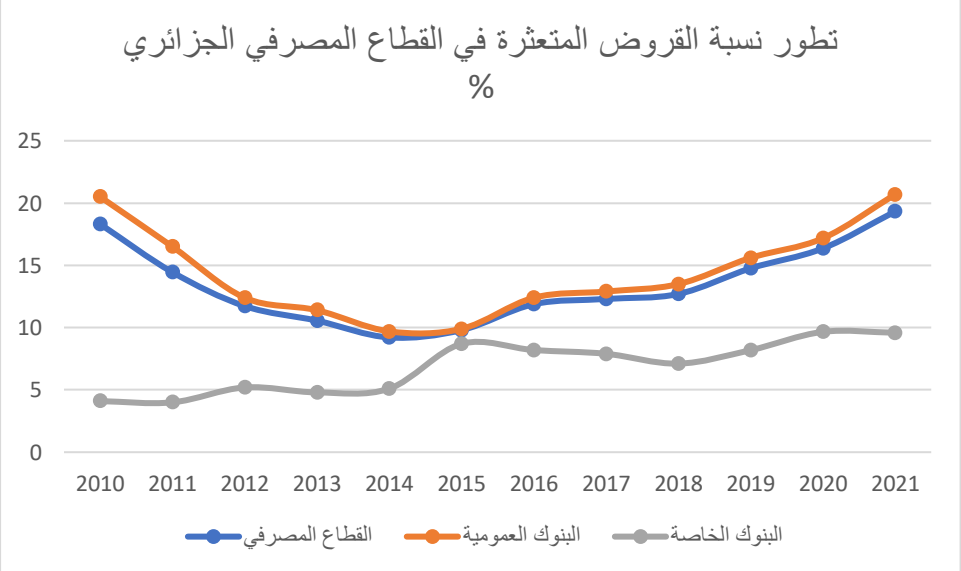

المصدر: اعتمادا على المعطيات السابقة

من خلال الجدول رقم (4-8) والشكل رقم(4-4) أعلاه نلاحظ تذبذب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة2010-2021 إلا أنها مرتفعة تفوق النسبة المتعارف عليها دوليا مقدرة بـ5%، حيث انخفضت خلال الفترة من 2010 إلى 2014 لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2021 بسبب تعليمات بنك الجزائر وارتفاع نسب التعثر في القطاعات الزراعية والصناعية والعقارية (صندوق النقد العربي، 2022)، وقد شهدت البنوك العمومية ارتفاع القروض المتعثرة بشكل كبير راجع إلى ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في إطار دعم الشباب ANGEM وCNACوANSEJ بالمقابل كانت النسبة القروض المتعثرة منخفضة في البنوك الخاصة لكنها شهدت ارتفاع متزايدة خلال على طول الفترة.

بشكل عام، على ضوء تطور مكونات القطاع المصرفي وتطور مؤشرات الصلابة المالية خلال الفترة 2008-2021 حيث سجلت معدلات مرتفعة (الملاءة والمردودية وسيولة) وبغض النظر عن زيادة القروض المتعثرة وهيمنة البنوك العمومية للقطاع، إلا أنه كان مرن وتمكن من الصمود أما الأزمات التي واجهته خلال الفترة آخرها الأزمة الصحية العالمية، ومع ذلك لاتزال السلطات النقدية تسعى إلى تحسين جودة محفظة القروض المصرفية.

المطلب الثاني: مدى مسايرة مقررات بازل في النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية

بعد التعرف على تطور القطاع المصرفي الجزائري من خلال مؤشراته لابد من التطرق إلى مدى مسايرة المنظومة المصرفية الجزائرية للجهود الدولية متمثلة عامة في مقررات بازل الثلاثة بازل I، بازل II وبازل III، فقد قام بنك الجزائر بإصدار عدة تعليمات لمسايرة الأوضاع السائدة في العالم.

الفرع الأول: مقررات بازل I

لمسايرة اتفاقية بازل في المنظومة المصرفية الجزائرية، قام بنك الجزائر بإصدار عدة أنظمة وتعليمات نذكر (سليمان، 2023، صفحة 77):

- النظام رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/04 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جاءت في المادة الرابعة ما يلي: "ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة المحددة على هذا النحو (أي بعد تحديدها في المواد السابقة)، نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%".

- النظام رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص في المادة الثانية على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك، والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، ولكن لم يحدد هذه النسبة كما في

النظام السابق بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمة من طرف بنك الجزائر، كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأس المال الأساسي والتكميلي، وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة.

- النظام رقم 95-04 الصادر بتاريخ1995/04/20 المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 الصادر بتاريخ1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- بعد النظام رقم 91-09 جاءت التعليمة رقم 91-34 بتاريخ 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة بالبنك إلى مجموع أخطاره في مادته الثالثة بـ 8% وذلك توضيحا لما ورد في النظام رقم 91-09 وتأكيدا لما ورد في النظام رقم 90-01 وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس لمال بالتدريج إلى 8% كما حددتها لجنة بازل وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-9): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة 1991

التاريخ أو الاجل	النسبة بـ(%)
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر 1993	5
بداية شهر جويلية 1995	8

المصدر: التعليمة رقم 91-34 الصادرة بتاريخ 1991/11/14

تم إلغاء هذه التعليمة من قبل بنك الجزائر نتيجة عدم مواكبة البنوك لهذه الرزنامة، وتم إصدار تعليمة أخرى تعوض التعليمة السابقة حيث تبدأ من حيث انتهت التعليمة السابقة من حيث التاريخ أو الأجل لكنها تبدأ بنفس الحد الأدنى لرأس المال مع زيادة عدد السنوات.

- التعليمة رقم 94-74 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية جاءت لتوضيح كيفية تطبيق النظام السابق، وحددت المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر، أهمها المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو يساوي8% تطبق بشكل تدريجي وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 وذلك وفق المراحل التالية:

الجدول رقم(4-10): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة1994

التاريخ أو الأجل	النسبة بـ(%)
نهاية شهر جوان 1995	4
نهاية شهر ديسمبر1996	5
نهاية شهر ديسمبر1997	6
نهاية شهر ديسمبر1998	7
نهاية شهر ديسمبر1999	8

المصدر: التعليمة رقم74-94 الصادرة في 1994/11/29

وقد حددت المادة الخامسة من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك مع توضيحات أكبر في ملحقة التعليمة، بينما بينت المادة 9 منها مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها وهذا بالنسبة لعناصر الميزانية، أما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها نفس المادة إلى أربع فئات حسب درجة مخاطرتها مع تبيان مكونات كل فئة في ملحق التعليمة، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل I.

من خلال التعليمة رقم 74-94 يلاحظ أن البنوك الجزائرية تأخرت في تطبيق التعليمة إلى غاية سنة 1999 على الرغم من أن لجنة بازل حدد آخر أجل لتطبيق اتفاقية بازل I نهاية سنة 1992، ويرجع هذا التأخير للفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة (ناصر، 2023، صفحة 80).

أما بالنسبة إلى تعديلات بازل I لم تساير المنظومة المصرفية في الموعد المحدد وهو سنة 1998 أوبعدها بقليل، لا من حيث إضافة الشريحة الثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان

الفرع الثاني: مقررات بازل II

يعد النظام رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يشير إلى المخاطر التشغيلية (الخطر العملياتي) والذي عرفه في المادة الثانية من نفس النظام بأنه "خطر ناجم عن نقائص تصميم وتنظيم إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الاعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك أو المؤسسة المالية المعينة"، لكنه لم يشير بوضوح إلى الأحداث الخارجية للبنك.

فقد اهتم النظام بالمخاطر التشغيلية قبل صدورها بشكل نهائي في اتفاقية بازل II في سنة 2004 ولكنها تدرج في النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية وبقيت تحسب حسب طريقة بازل I. (ناصر، 2023، صفحة 81)

وتنفيذا لما ورد في النظام 02-03 فقد طبقت السلطة النقدية والمالية في الجزائر برنامج آمسفاAMSFA دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري في إطار برنامج ميداMEDA الذي تنفذه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد تمكنت في إطار هذا البرنامج من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية لعدد من البنوك خاصة البنوك العمومية، ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يمكن إدراجه مع متطلبات الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II.

وبعد ذلك أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-03 بتاريخ 2011/05/24 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، والذي يدعو البنوك إلى إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والإقراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدي، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة والقروض المتحصل عليها وشروط كل عملية، بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر وتسيير السيولة، والذي يجبر البنوك على إنشاء أنظمة للمراقبة الداخلية والذي يدخل ضمن إحدى مكونات الأركان الثلاثة لاتفاقية بازلII.

ثم أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-08 بتاريخ 2011/11/28 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي ألغى أحكام النظام 02-03 وهو لا يختلف عنه كثيرا، ألا أن النظام 11-08 يشير بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، وأن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، ويوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا النوعين من المخاطر ولكن دون صدور تعليمة تفصيلية

ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال إلى أن صدر النظام 14-01 والذي أدرج في حساب المقام النسبة كلا من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل والذي يعتبر مساير لاتفاقية بازل II.

الفرع الثالث: مقررات بازل III وبازل IV

لم يرد لحد الآن أي نظام أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة تماما لما ورد في اتفاقية بازل III، بالرغم من أن النظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية نص على رفع نسبة الملاءة من8 إلى 9.5 % ابتداء من أول أكتوبر 2014 على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه وسادة الأمان، مما يعني أن المجموع سيصبح 12%، على أن يتم تطبيق البنوك ما جاء في النظام تدريجيا .

والجدير بالذكر أن النظام يأخذ من بازل III رفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس إلى 10.5% كما جاءت في بازل III كحد أدنى بل أكثر، ومن جهة أخرى فقد تم فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية باحتياطي الحفاظ على رأس المال من خلال إصدار التعليمة رقم 04-14 والمؤرخة في 2014/12/30 والمتعلقة بنسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تلغي كل من التعليمات التالية:

- النظام رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14
- التعليمة رقم 74-94 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
- التعليمة رقم04-99 المؤرخة في 1999/08/12 المتضمنة نماذج تصريحات البنوك والمؤسسات المالية لنسب التغطية وتقسيم المخاطر.

وقبل ذلك أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 بتاريخ 24-05-2011 والمتضمن تعريف وقياس ورقابة خطر السيولة وأوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير (على أن توضح تعليمة لاحقة مكونات النسبة)، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح لقياس وتسيير ومراقبة السيولة، واعتبارها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر وقد ورد نفس التأكيد في النظام رقم 11-08 بتاريخ 2011/11/28 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

أما بالنسبة إلى النسبتين التي وضعتهما اتفاقية بازل III وتفرضهما على البنوك في المدى القصير والمدى الطويل، لم يرد ما يشير إلى تكوين النسبتين كما ورد في اتفاقية بازلIII.

لم يرد لحد الآن ما يفيد بمسايرة هذه تعديلات على مقررات بازل III والمعروفة بمقررات بازل IV في النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية، وذلك لحداثة هذه التعديلات من جهة بحيث أنه كان من المقرر أن تدخل حيز التطبيق في عام 2022 ولكنها تأخرت عاما آخر بسبب تداعيات أزمة covid-19 أي إلى عام 2023 وبعضها إلى 2027، ومن جهة أخرى ومن الملاحظ بطء مسايرة الاتفاقيات السابقة بسبب أن النظام المصرفي الجزائري ليس منفتحا بما فيه الكفاية على الاقتصاد العالمي مما يجعله لا يتأثر كثيرا بهذه التطورات.

المطلب الثالث: الرقابة المصرفية في الجزائر

تعد مسايرة مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف من المهام التي تسعى إليها الجهات المسؤولة في أي دول، والجزائر على غرار دول العالم فهي تسعى إلى مواكبة هذه المقررات عبر عدة تنظيمات وتعليمات بنك الجزائر الذي يمثل السلطة العليا في البلاد للبنوك العاملة في الجزائر ومختلف المؤسسات المالية وهذا من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي الذي لا يكون إلا من خلال سلامة البنوك التي تمثل جوهر عمله، إلا أن تحقق هذا الهدف لا يكون دون تحقق الرقابة على البنوك بمختلف أنواعها وأهم الجهات التي تقوم بها.

الفرع الأول: الجهات الرقابية في الجزائر

أصدر بنك الجزائر عدة تعليمات وأنظمة مصرفية تخص الرقابة المصرفية سعيا منه إلى مواكبة ما جاءت به مقررات بازل للحفاظ على سلامة البنوك، وقد وضع هذه المسؤولية على عاتق هيئتين: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، مع الاعتماد على عدة مركزيات لتوسيع الاستعلام الائتماني، وهذا ما سنوضحه خلال هذا العنصر.

1. مجلس النقد والقرض

حسب قانون النقد والقرض يعتبر أعلى هيئة لبنك الجزائر والذي يمثل السلطة النقدية (المجلس) الذي يتشكل من محافظ بنك الجزائر وثلاثة من نوابه وثلاثة من موظفين ساميين يتعينون بمرسوم رئاسي، من صلاحيات المجلس المادة 64 من قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023يتضمن القانون النقدي والمصرفي:

- إصدار النقد وتغطيته؛
- تحديد السياسات النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛

- تحديد النسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (تغطية وتوزيع المخاطر السيولة والملاءة..)؛
- إعداد معايير سير الدفع وسلامتها؛
- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وانشاءها؛
- ترخيص بإنشاء مكاتب البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية في الجزائر؛
- تحديد المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكذا المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع؛
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحديد قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب الصرف إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.

2. اللجنة المصرفية

تم إنشاء اللجنة المصرفية والتي تمثل سلطة الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية من خلال الرقابة على الوثائق والرقابة الميدانية، وتتكون اللجنة حسب المادة 117 من القانون 23-09 من: المحافظ رئيسا، 3 أعضاء مختارون حسب الكفاءة، قاضيان (2)، ممثل عن مجلس المحاسبة وممثل عن وزارة المالية، واللجنة تقوم بمجموعة من المهام حسب المادة 116 من القانون 23-09 تتمثل:

- رقابة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة؛
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها بإصدار عقوبات تأديبية؛
- تسهر على احترام قواعد سير المهنة وإصدار تعليمات توجيهية عن طرير مقررات.

3. مركزية المخاطر وعوارض الدفع

تعتبر المركزيات التي ينظمها بنك الجزائر قاعدة بيانات ضرورية لتسيير حذر لسياسة القرض وتسيير وسائل الدفع بشكل جيد تعتمد على معلومات البنوك والمؤسسات المالية بغرض الوقوف على الانحرافات.

1.3 مركزية المخاطر: على اعتبار تعلق القروض بالمخاطر قسمت مركزية المخاطر حسب ما جاء به التنظيم 92-70 إلى مركزية مخاطر المؤسسات تسجل فيها المعطيات الخاصة بالقروض الممنوحة

للأشخاص المعنويين، ومركزية مخاطر الأسر يتم فيها تسجيل معطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين، تعتمد التصريحات المقدمة من كل المستفيدين وتؤخذ بعين الاعتبار في الرقابة على المخاطر من أجل تعزيز الثقة والنزاهة وتوافر المعلومات بين البنوك.

2.3 مركزية عوارض الدفع

بدافع الاحتياط من حدوث مشاكل استرجاع بعض القروض أنشئت هيئة مركزية عوارض الدفع بموجب النظام 92-02 من أجل تنظيم مشاكل استرجاع القروض أو حتى المشاكل المتأتية من استخدام وسائل الدفع، أيضا تم انشاء جهار مكافحة إصدار شيكات من دون رصيد من أجل تعزيز التعامل بثقة في المجال المالي.

الفرع الثاني: أنواع الرقابة الاحترازية المصرفية في الجزائر

حدد قانون النقد والقرض 90-10 أنواع الرقابة المصرفية التي يمكن للجنة المصرفية ممارستها على أعمال البنوك والتي تعتبر شبكة رقابة احترازية وتتحدد في الرقابة الخارجية من خلال **الرقابة على الوثائق**(المستندات) و**الرقابة في عين المكان**. حيث يتم تقييم البنوك على أساس موثوقية حساباتهم ونوعية تسيير المخاطر بالإضافة إلى نوعية تصريحات البنك الدورية المرسلة إلى بنك الجزائر وهيئة الرقابة، مع تطبيق القوانين والتنظيمات بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالرقابة على الصرف وبجهاز المكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز في الأخير على نوعية **الرقابة الداخلية** وكذا الإجراءات المتخذة لضمان أنظمة الدفع.

1. الرقابة على أساس المستندات

تنسب الرقابة على أساس المستندات إلى هيئة التفتيش الخارجية المرتبطة بالمديرية العامة للمفتشية العامة بنك الجزائر DGIG، وبعد توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية في سنة 2002 تم إنشاء هيئة متخصصة تمثلت في مديرية الرقابة على الوثائق وتتمثل مهامها في:

- تسهر الرقابة على أساس المستندات على احترام البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها.
- تقوم هذه الرقابة بمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية وتقارير الرقابة الداخلية ومكافحة ضد تبييض الأموال المرسلة من طرف الخاضعين وكذا تقارير محافظي الحسابات.
- تحديد هذه الرقابة نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل بنك أو مؤسسة مالية.

ومجمل القول تهدف الرقابة على أساس السندات إلى السهر على احترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد الاحترازية وقواعد تسيير المخاطر المنصوص عليها في التنظيمات المعلوم بها ونتقسم الرقابة من خلال هذا الصنف إلى الرقابة الاحترازية الجزئية والرقابة الاحترازية الكلية حيث (بنك الجزائر، 2012، صفحة 142):

الرقابة الاحترازية الجزئية: تهدف هذه الرقابة إلى تحقيق مجموعة الأعمال وهي:

- التأكد من احترام الآجال التنظيمية لإرسال التقارير المحاسبية والاحترازية؛
- التحقق من تطابق المعلومات في التقارير لغرض تقييم الموثوقية، وتصحيح الأخطاء في حالة تبين أن المعلومات غير صحيحة؛
- دراسة المعطيات المحاسبية والاحترازية المرسلة وتفسير التطورات المسجلة وتبليغ سلطة الإشراف بكل النتائج؛
- اكتشاف المخالفات واستجواب المؤسسات المخالفة وإرسال بيان الحالات المخالفات إلى اللجنة المصرفية.
- دراسة تحفظات محافظي الحسابات في التقارير.

الرقابة الاحترازية الكلية: تمارس من قبل هيئة المراقبة العامة على النظام المصرفي، وتهدف هذه الرقابة إلى:

- تجميع معطيات البنوك والمؤسسات المالية المحاسبية والاحترازية على مستوى كل نظام؛
- استعمال المعطيات المجمعة في التحليل والمقارنة لغرض توجيه بيان التوجهات العامة؛
- محاكات سيناريوهات الصلابة على المتغيرات المالية من أجل قياس قدرة النظام المالي على مقاومة الصدمات.

2. الرقابة بعين المكان

تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف سلطة الإشراف المتمثلة في اللجنة المصرفية، وقد تبنى بنك الجزائر الرقابة الميدانية ابتداء من 2001 والتي تضمن التنظيم الجيد للرقابة واحترام القواعد المهنية وتسمح هذه الرقابة من:

- التأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الجزائر؛

– فحص جوانب نشاط وتسيير المؤسسات الخاصة للرقابة التي يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات؛

– بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في تسيير البنك والمؤسسة المالية ليتم إعادة تنظيم نمط التسيير من خلال إعطاء توصيات واقتراحات لازمة لتصحيح الأخطاء والنقائص المسجلة.

على العموم فالرقابة بعين المكان جاءت لتغطية النقائص الناجمة عن الرقابة على الوثائق، وتمكن بنك الجزائر من الاطلاع على كيفية الرقابة ومدى احترام القواعد الاحترازية وتعليمات اللجنة المصرفية من خلال الزيارات المفاجئة التي تكشف التجاوزات داخل البنك ما تؤدي إلى تصحيح الانحرافات وعمل مسيري البنوك بكل حذر.

3- الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

في إطار الرقابة الداخلية أصدر بنك الجزائر النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المحدد لمضمون المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية التي يجب على البنوك تباعها. وتم فيه تحديد الجهاز التنفيذي الذي يقوم بالإشراف على هذا النظام يتكون من:

– هيئة التداول تمثلت في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.

– لجنة التدقيق تساعد هيئة التداول في أداء وظائفها.

يتم انشاء أنظمة الرقابة الداخلية مناسبة مع طبيعة وحجم نشاط البنوك ومختلف المخاطر التي يتعرضون لها، يسمح نظام الرقابة الداخلية من تعظيم مردودية البنك والتحكم في المخاطر وتخفيضها وتعزيز الشفافية والصدق للمعلومات المحاسبية.

ومن أجل تدعيم جودة نظام الرقابة الداخلية ومواكبة المعايير الدولية للجنة بازل قام بنك الجزائر بالاعتماد على تقارير محافظي الحسابات ذلك لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز متانة البنوك، ويتم ذلك بالإسناد إلى قانون النقد والقرض90-10 في مادته 162 الذي يلزم كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تعيين على الأقل محافظين اثنين لحسابات اللذان يكونان تحت رقابة اللجنة المصرفية، حيث تتمثل مهامهم فيما يلي:

– الإعلام الفوري لمحافظ بنك الجزائر بجميع المخالفات التي ترتكبها إحدى المؤسسات الخاضعة مراقبتهم.

- تقديم تقرير خاص لمحافظ بنك الجزائر حول المراقبة التي قاموا بها على أن يتم تسليم التقرير للمحافظ في أجل أقصاه أربعة أشهر ابتداءا من تاريخ اختتام السنة المالية.
- إرسال لمحافظ بنك الجزائر نسخة من التقارير الموجهة إلى الجمعية العامة للمؤسسة الخاصة بمنح التسهيلات من قبل البنوك والمؤسسات المالية للأشخاص.

كنتيجة مباشرة للأزمة المالية لعالمية لسنة 2008، والتي أثرت بشكل كبير على النظام المالي، فقد تكاثفت الجهود في وجود إصلاحات جوهرية تعزز قدرة البنوك على مقاومة الصدمات وإرساء الاستقرار المالي. وعلى الصعيد الدولي أصدرت لجنة بازل مبادئ الرقابة المصرفية وقد تم تعديلها لمواكبة الأوضاع السائدة، والجزائر على غرار دول العالم وفي إطار الإصلاحات التي أوصت بها لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي فقد واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر عملية التكيف وإعادة صياغة تدابير الإشراف المصرفي المباشر ابتداءا من سنة 2009 وذلك من خلال الحرص على تطبيق الرقابة الداخلية والحرص على احتفاظ بمستويات سيولة دنيا في المدى القصير وتعزيز نوعية أموالها الخاصة والتي ينبغي أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها وقد تم تطبيق شامل للنهج الجديد للرقابة بموجب برنامج سنة 2013.

بصفة عامة وفي إطار الإصلاحات التي أوصت بها لجنة بازل وسعي الجزائر إلى مواكبة الأوضاع السائدة، ركز بنك الجزائر بعد الأزمة المالية العالمية على تطبيق الرقابة الداخلية وحرص على احتفاظ بمستويات سيولة دنيا في المدى القصير وتعزيز نوعية أموالها الخاصة للبنوك والتي ينبغي أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها وقد تم تطبيق شامل للنهج الجديد للرقابة بموجب برنامج سنة 2013

شكلت سنة 2020 تحديا مزدوجا للإشراف المصرفي والذي كان عليه ضمان مراقبة النظام المتأثر بالتداعيات السلبية للأزمة الصحية مع انخفاض الموارد بشكل معتبر بعد إجراءات الحجر لجزء كبير من القوة العاملة، وتدابير الوقاية الواجب مراعاتها والتي تتطلب الحد من وجود المفتشين بعين المكان مع مراعاة المخاطر المحتملة، وبسبب هذا الظرف الخاص ركزت المراقبة على المتابعة عن بعد من خلال الرقابة على أساس المستندات حسب الوسائل المتاحة (بنك الجزائر، 2021).

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتعزيز السلامة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري

سعى بنك الجزائر من خلال قانون النقد والقرض وفرض عدة تعليمات وتنظيمات خلال فترات مختلفة إلى تعزيز سلامة البنوك والمؤسسات المالية من خلال القواعد الاحترازية التي تواكب مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في تحقيق مبادئ الحوكمة المصرفية وتعزيز دور البنك المركزي من خلال نظام تأمين الودائع، والتركيز على اختبارات الضغط التي فرضتها لجنة بازل ومحاولة تعميمها على البنوك الجزائرية. هذا ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية

وضعت السلطات النقدية تعليمة رقم 91-34 في 14 نوفمبر 1991 متعلقة بتحديد النظم الاحترازية والخاصة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية يتم تطبيقها في سنة 1992 تتمثل هذه النظم في كل من كفاية رأس المال (الحد الأدنى لرأس المال، نسبة تغطية الخطر)، الاحتياطي الإجباري ونسبة السيولة وقد طرأت عليها عدة تعديلات تماشيا مع الأوضاع السائدة في البلاد، وفيما يتم عرضها من خلال الفروع.

الفرع الأول: نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري

اهتمت لجنة بازل بنسبة كفاية رأس المال من خلال مقرراتها، إلا أن دول العالم عدلت الطريقة على حسب البيئة البنكية تماشيا معها، والجزائر على غرار الدول فقد طبقت النظم الاحترازية منذ 1995 وكانت قد عدلت في طريقة حساب نسبة الملاءة في سنة 2014، بالإضافة إلى النظم الاحترازية الأخرى التي شهدت عدة تعديلات منذ البداية وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى طريقة حساب نسبة الملاءة المالية وأهم النظم الاحترازية الأخرى التي ركز عليها بنك الجزائر من خلال تعليماته للبنوك.

1. طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال

يعتبر رأس المال البنك هامش أمان من أجل حماية أموال المودعين من الأزمات والخسائر التي يتعرض لها البنك، لهذا حدد بنك الجزائر وفقا للتعليمة رقم74-94 سنة 1994 فيها قسم بسط نسبة الملاءة المتمثل في رأس المال التنظيمي إلى شريحتين: الرأس المال الأساسي والرأس المال التكميلي وقد حددت أهم العناصر المكونة لكلتا الشريحتين، وفي سنة 2014 تم تعديل الرأس المال التنظيمي من خلال التعليمة 14-01 باستبعاد بعض العناصر المكونة له، أما فيما يخص مقام نسبة الملاءة فقد تمثل في الأصول المرجحة بالمخاطر وهي الأخرى تم إجراء تعديلات عليها من سنة 1994 حتى التعديل في سنة 2014وحساب نسبة الملاءة وفق اتفاقية بازل الثانية .والجدول التالي يختصر طريقة حساب نسبة الملاءة.

الجدول رقم(4-11): طريقة قياس نسبة كفاية رأس المال وفق تعليمات بنك الجزائر

	قبل سنة 2014	بعد سنة2014
بسط نسبة الملاءة (رأس المال التنظيمي)		
الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي(القاعدي)Tier1	تتكون الشريحة الأولى من: – رأس المال الاجتماعي؛ – احتياطيات أخرى غير تلك المتعلقة بإعادة التقييم؛ – الرصيد المرحل عندما يكون دائنا؛ – حصيلة السنة المالية الأخيرة؛ – مؤونات المخاطر البنكية العامة بالنسبة للديون الجارية؛ قد يشمل رأس المال الأساسي الربح المحدد عند تواريخ وسيطة بشرط: – أن يكون محددا بعد حساب كل الأعباء المتعلقة بالفترة وكل التخصيصات لحسابات الاستهلاك والمؤونات؛ – أن يكون قد تم التحقيق فيه من طرف محافظي الحسابات وصادقت عليه اللجنة المصرفية – أن يكون محسوبا على أساس صافي الضرائب المتوقعة وتقديرات الأرباح	تتكون الشريحة الأولى من: –رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص؛ –العلاوات ذات الصلة برأس المال؛ – الاحتياطات خارج فوارق إعادة التقييم او التقييم؛ –الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد؛ –المؤونات القانونية؛ – ناتج السنة الأخيرة المقفلة ماعدا الضرائب والأرباح المرتقب توزيعها.
الشريحة الثانية: رأس المال التكميلي Tier2	تتكون الشريحة الثانية من: –احتياطيات إعادة التقييم؛ – العناصر التي تتوفر فيها الشروط التالية: * يمكن استعمالها من طرف البنك أو المؤسسات المالية المعنية وهذا لتغطية المخاطر المرتبطة بالنشاطات البنكية للسنة المالية عندما تكون الخسائر وانخفاضات القيمة لم يتم تشخيصها بعد. * أن تظهر في محاسبة البنك أو المؤسسة المالية.	تتكون الشريحة الثانية من: – 50% من مبلغ إعادة التقييم؛ – 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة؛ – مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض؛ سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة؛

	-الأموال الناتجة أو الآتية من إصدار السندات بالخصوص غير محددة المدة وكذلك الناتجة من الإقتراض والتي تتوفر فيها الشروط التالية: * لا يمكن تعويضها إلا بمبادرة من المقرض وباتفاق مسبق مع اللجنة المصرفية. *عقد الإصدار أو القرض يعطي للمقرض إمكانية تأجيل دفع الفوائد. *حقوق المقرض على المؤسسة مرتبطة بديون باقي الدائنين. - عقد الإصدار أو القرض يسمح من البداية بأن تقوم الديون والفوائد غير المدفوعة بامتصاص الخسائر بطريقة تجعل من البنوك والمؤسسات المالية المعنية تستمر في أداء نشاطها؛ -الأموال الناتجة عن إصدار السندات أو القروض المرتبطة والتي تتوفر فيها الشروط المذكورة أعلاه يجب أن تتوفر على الشروط البديلة وهي: *في حالة ما إذا كان العقد ينص على أجل الاستحقاق المحدد للتسديد فإن الفترة الأولية يجب أن ا تقل عن 5سنوات، أما إذا لم يكن هناك فترة استحقاق فإن الديون لا تسدد إلا بعد إشعار مدة 5سنوات. * يجب أن لا يشمل عقد القرض على أي شرط للتسديد. ولا يمكن أن يدخل الشريحة الثانية في حساب رأس المال التنظيمي إلا في حدود 50% من رأس المال الأساسي.	- الأموال المتأتية من إصدار سندات أو افتراضات؛ - الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة.
مقام نسبة الملاءة المالية (الأصول المرجحة بالمخاطر)		
الأصول المرجحة بالمخاطر	ترجيح الخطر على أساس أصول الميزانية أي داخل الميزانية أو خارج الميزانية، مع وضع معاملات الترجيح المخاطر والتي تتراوح من 0% إلى100 % أي	خلال هذه الفترة تم تغيير طريقة حساب الأصول المرجحة بالمخاطر حيث أصبح:

	(0%،20%، 50%، 100%) وذلك حسب العميل وطبيعة العملية، ففي العناصر داخل الميزانية يتم حساب المخاطر المرجحة من خلال الحصول على المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية بعد طرح المخصصات والضمانات الازمة مرجحة بمعامل ترجيح معين. أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية فإن حساب المخاطر المرجحة من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربع أصناف ولكل صنف نسبة خطر مقابلة، وتبقى نسب التحويل نفسها نسب الترجيح أي (0%،20%، 50%، 100%)	-حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان من خلال الأسلوب المعياري حسب لجنة بازل II؛ -حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي وطبق بنك الجزائر الأسلوب منذ سنة 2004. أما بالنسبة لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق فقد يتم حسابها وفق الأسلوب المعياري.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التعليمة74-94، التعليمة 14-01

منذ شهر فيفري لسنة 2014 أصبحت البنوك تخضع لقواعد جديدة حسب النظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 14 فبراير سنة 2014 الذي يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية بعد أن كان التزام البنوك بحد أدنى لنسبة الملاءة 8%، كما تم الطرق إليه في الجدول فقد أصبح يتوجب على البنوك احترام نسب الملاءة التالية:

- بلغ الحد الأدنى لنسبة الملاءة (الملاءة الكلية) 9.5% من رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) والأصول المرجحة بالمخاطر؛

-يغطي رأس المال الأساسي مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق أي نسبة الأموال الخاصة القاعدية (نسبة الملاءة القاعدية Tier 1) بحد أدنى يقدر بـ 7%؛

- وسادة أمان مكونة من الأموال الخاصة القاعدية وتغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة؛

2. الحد الأدنى لرأس المال

تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك من قبل بنك الجزائر أول مرة بقيمة 500مليون حسب التعليمة رقم 90-01 الصادرة في 4 جويلية1990 المادة الأولى، أما المؤسسات المالية قد حدد الحد الأدنى لرأس المال بـ 10 مليون في المادة الرابعة من نفس التعليمة حيث تم إلزام البنوك بأن يكون الأموال الخاصة

تمثل معدل خطر بحيث لا يمكن أن يقل على 5%. وقد تطور الحد الأدنى لرأس المال في البنوك في الجزائر وذلك حسب التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر نذكر:

- التعليمة رقم90-01 الصادرة في 4جويلية 1990 الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، حدد الحد الأدنى لرأس المال بـ 500 مليون دينار.
- التعليمة رقم 01-04 المؤرخة في 4مارس 2004 المادة الثانية تم تحديد البنوك والمؤسسات المالية مؤسسة كشركة الأسهم وإلزامهم بدفع رأس المال بالكامل ونقدا يساوي على الأقل مليارين وخمسمائة مليون دينار للبنوك أما المؤسسات المالية فحدد الحد الأدنى لرأس المال بـ 500 مليون دينار.
- التعليمة رقم 08-04 الصادرة في 23 ديسمبر 2008 تنص على رفع رأس مال البنوك من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة إلى المؤسسات المالية فقد حدد الحد الأدنى لرأس المال بـ 3.5 مليار دينار بعد أن كان 500 مليون دينار في تعليمة 2004.
- التعليمة18-03 المؤرخة في 4 نوفمبر 2018 تم رفع رأس المال البنوك العاملة في الجزائر إلى 20 مليار دينار جزائري، أما المؤسسات المالية فقدر بـ 6.5 مليار دينار جزائري، أما المادة الرابعة من هذه التعليمة نصت على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بالإمتثال لأحكام هذه اللوائح في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2020، مع إلزامها بحلول 31 ديسمبر 2019 كأقصى تقدير برفع رأسمالها إلى 15 مليار دينار بالنسبة للبنوك و5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.

3. معدلات تغطية الخطر

وهي المعدلات التي تتعلق خاصة بكفاية رأس المال وأهمها:

- أن تكون نسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أصوله وتعهداته المرجحة بأوزان المخاطرة تساوي على الأقل 8% وقد رفعت إلى 10.5% بحلول سنة 2019 وهي تمثل النسبة التي دعت إليها لجنة بازل، وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد تناولنا في المبحث السابق كيفية مسايرة هذه النسبة وفق نصوص تنظيمية وقانونية.

- أن تكون العلاقة (الأموال الخاصة + موارد لأكثر من 5 سنوات/ الاستخدامات لأكثر من 5سنوات) > 60%، فكانت مسايرة المشرع الجزائري هذه العلاقة من خلال النظام رقم 04-04 الصادر في 2004/07/19 والذي يحدد نسبة " معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة" والمواد من 2إلى 5 بينت

الأجزاء المكونة لبسط النسبة والمواد 7و8 بينت عناصر المقام، أما المادة 9 فقد حددت ناتج النسبة بما يساوي على الأقل 60%، في حين حددت النسبة العالمية بأكبر من 60%. وجاءت بعدها التعليمة رقم 04-07 الصادرة في 2004/12/30 والمتضمنة التصريح من طرف البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة المسماة" معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة" حددت فيها بالتفصيل عناصر كل من البسط والمقام وأشارت إلى أنها تدخل حيز التطبيق مع نهاية سنة 2004.

4. الاحتياطي الاجباري

من خلال قانون النقد والقرض أجبر بنك الجزائر البنوك التجارية بإيداع احتياطي إجباري في حساب مجمد ويحسب هذا الاحتياطي على مجموع الودائع أو على بعض الودائع بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية (بنك الجزائر، 2022)، وقد فرض على البنوك دفع احتياطي إجباري شهريا أي كل 15 يوم من الشهر إلى 14 يوم من الشهر الموالي وفي حالة مخالفة يتم اخضاع البنك لغرامة مالية.

بدأ بنك الجزائر أول مرة فرض الاحتياطي الإلزامي على البنوك التجارية بنسبة 2.5 % على مجموع الودائع بموجب التعليمة 94-73 وفي سنة 2004 ارتفع معدل احتياطي الإجباري إلى 6.5 ثم8% في سنة 2008 ليصبح في سنة 2010 قيمة 9 % ثم نسبة 11% في سنة 2012 وبعدها بسنة أصبح 12% لينخفض في سنة 2016 إلى 8% يصاحبه انخفاض معدل إعادة الخصم بعد أن كان 4 %ليصبح3.5%. وفي سنة 2017 انخفض معدل الاحتياطي القانوني إلى 4% ومعه ارتفع معدل إعادة الخصم إلى 3.75%. وفي سنة 2018ارتفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 10%، وبعد جائحة كورونا توالى انخفاض معدل احتياطي القانوني ليصل في سنة 2021 إلى 2%، أما معدل إعادة الخصم بقي ثابت في قيمة 3.75%. وكان النظام رقم 04-02 الصادر بتاريخ 2004/03/04 المحدد لشروط تأسيس الاحتياطيات الأدنى الاجبارية قد بين في مادته الخامسة أنه يمكن للاحتياطي أن يساوي0%، لا يمكن أن يتجاوز 15%. (ناصر، 2023، صفحة 73).

الفرع الثاني: نسبة السيولة

توضيحا لما ورد في النظام رقم 11-04 لصادر بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 07-11 بتاريخ 2011/12/21 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تم فيها توضيح العناصر التي تشكل بسط النسبة وكذا العناصر التي تشكل مقام النسبة كذا النسب المئوية التي تمثل بها، والجداول التي يتم ملؤها والتصريح بها بهذه النسبة لدى بنك الجزائر دون أن تحدد هذه التعليمة الحد الأدنى لهذه النسبة أي ناتجها النهائي، إلا أن النظام رقم 11-04 أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب أن لا يقل عن 100%. وجب على البنوك والمؤسسات المالية التصريح بهذه النسبة لدى بنك الجزائر وهذا ما أوضحته المادة الرابعة من النظام رقم 11-04 والتعليمة رقم 07-11 في مادتها الثانية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخرين للثلاثي المنقضي.
- معامل السيولة (معامل المراقبة) لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الاقفال.

المطلب الثاني: واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر

سعت الجزائر على غرار كل الدول إلى إرساء الحوكمة في المنظومة المصرفية من خلال سن قوانين، لعل أول نظام كان يتعلق بالرقابة الداخلية والذي يندرج ضمن الإطار العام للحوكمة في البنوك، هو النظام رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وجاء بعده النظام 11-08 وهو لا يختلف كثيرا عنه ويقوم على الأنشطة التالية:

1. نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يتمثل هذا النظام في:

- مراقبة تطبيق العمليات المصرفية للأحكام التشريعية والتنظيمية التي وضعها البنك المركزي؛
- مراقبة التقيد الصارم للإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعرض للمخاطر، والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي، لاسيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.

2- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات: من خلال:

- تأكد البنوك والمؤسسات المالية من شمولية ومصداقية المعلومات وكذا مناهج التقييم المحاسبي.
- التركيز على الشفافية والافصاح ونشر المعلومات بشكل دوري.

3. وضع أنظمة تقدير المخاطر والنتائج: يتم ذلك من خلال تكيف البنوك والمؤسسات المالية مع طبيعة وحجم العمليات بغرض تجنب المخاطر بمختلف أنواعها خاصة مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

4. وضع أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: من خلال:

– التأكد من متابعة ملفات لتوطين المفتوحة ومراجعتها في الوقت المحدد؛

– السهر على توضيح العمليات المصرفية المختلفة قبل تقديم التقارير؛

– التأكد من التدفقات المالية ومطابقتها بشكل تام مع تدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وبقية الدول في العالم.

5. وضع نظام للإعلام والتوثيق: حيث يبين هذا النظام:

– تعميم الشفافية على كل العمليات المصرفية؛

–السهر على توضيح العمليات المصرفية قبل تقديم التقارير؛

– توثيق كل المعلومات حتى يتمكن المختصين من الرجوع اليها عند الحاجة.

وفي سنة 2009 تم إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات فكان برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة من خلال إدخال مقررات بازل II في البنوك والمؤسسات المالية من أجل تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة وانضباط السوق أي من خلال الركائز الثلاثة لمقررات بازل II، وباعتماد بنك الجزائر على تدابير تدريجية بإنشاء فريق مخصص لمشروع بازل II تحت إشراف مساعدة خارجية ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير الدولية ولتعزيز هذا المشروع وتحقيق السلامة المصرفية بعدة إصلاحات تمثلت في:

– إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك بكفاءة بعد تقييم هذه العقود في السنوات السابقة؛

– وضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق في مجلس الإدارة وتوسيع صلاحيته؛

– إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة؛

– تحسين ظروف الاستغلال البنكي وذلك بإعداد البنوك نظام المحاسبي المالي جديد وتطبيق معايير بازل، التركيز على نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء.

انطلاقا مما سبق يعتبر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية في مرحلته الأولية، إلا أنه يجب تطبيق أكثر للمبادئ ما يجعل للحوكمة دور فعال، باعتبارها تؤدي إلى نتائج إيجابية

على النظام المالي من خلال زيادة فرص التمويل واستقرار السوق المالي والحد من الفساد والتشجيع على الشفافية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة وبالتالي الحد من مشكلة التعثر ما يعني تعزيز السلامة المصرفية.

المطلب الثالث: الإجراءات الاحترازية الأخرى لتعزيز السلامة المصرفية الجزائرية

سعى بنك الجزائر إلى تعزيز هدف استقرار البنوك والمؤسسات المالية بمسايرة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإدخال الحوكمة في عملها، إلا أن بنك الجزائر استمر في تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء نظام تأمين الودائع، برامج اختبارات الضغط، نظام التنقيط المصرفي وتعزيز الصيرفة التشاركية.

الفرع الأول: نظام تأمين الودائع في الجزائر

بعد إفلاس بنك الخليفة في سنة 2003 كان لابد من تجسيد فكرة إنشاء نظام تأمين الودائع والعمل بها والتي كانت مؤرخة في 31 ديسمبر 1997 حسب النظام 97-04، وذلك بعد حدوث أزمة ثقة في القطاع المصرفي وخاصة في البنوك الخاصة منها بنك التجاري والصناعي الجزائري وإعلان إفلاسه، فكان القانون الخاص بنظام ضمان الودائع البنكية في 4مارس 2004 وفيه ألزم كل البنوك العاملة في الجزائر بالانخراط في النظام طبقا للشروط المنصوص عليها وعمل هذا النظام على التدخل في حالات إفلاس البنوك التجارية من خلال التدخل العلاجي أي عند حدوث الإفلاس ولا يمكن التدخل عند حدوث التعثر المصرفي فبموجب نص المادة 13 من الأمر 04-03 المؤرخ في 4مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية " لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع".

وفي سنة 2018 عقب صدور نظام رقم 18-01 المؤرخ في 14 شعبان عام1439 الموافق لـ 30أبريل سنة 2018 يعدل ويتمم النظام رقم 04-03 المؤرخ في 2محرم عام 1425 الموافق4مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية أصبحت شركة ضمان الودائع المصرفية تسمى بصندوق ضمان الودائع المصرفية، وقد تم رفع الحد الأقصى لتعويض المودعين إلى مليوني دينار بعد أن كان ستمائة الف دينار سابقا ويطبق على هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع وباحتساب جميع العملات الصعبة، وبالمقابل مطالبة البنوك بدفع علاوة سنوية تقدر بـ1% لفائدة صندوق ضمان الودائع المصرفية يتم احتسابها على أساس إجمالي ودائعها المقفلة لغاية 31 ديسمبر (بنك الجزائر، 2019).

وحسب النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 والتعديلات التي مست نظام ضمان الودائع المصرفية فإن النظام يعاني من نقائص لا بعد من أخذها بعين الاعتبار حتى يتمكن من حماية أموال المودعين والحفاظ على سلامة النظام المالي حيث:

- لابد له من توسيع نطاق عمل النظام من خلال رفع التضييق عن تفعيل دور النظام حتى قبل أن يثبت البنك عجزه عن الدفع.
- عدم رفع نسبة العلاوة ما يجعلها غير عادلة في حالة مقارنة البنوك الكبيرة مع البنوك الصغيرة.
- تحديد التعويض بقيمة مليوني دينار للوديعة ما يعني حماية صغار المودعين على حساب أصحاب الودائع الضخمة هذا ما يؤدي إلى عدم تشجيعهم على الادخار.
- غياب الدور الرقابي لصندوق ضمان الودائع واقتصاره على التدخل في حالة تحقق الخطر دون البحث عن إنقاض البنك من الإفلاس.

والجزائر على عكس الدول وخاصة الدول العربية مثل دولة السودان فقد أعطى القانون صلاحية مراجعة ومراقبة أي بنك والتفتيش في دفاتره من أجل التأكد من سلامة المالية لذا وجب على المسؤولين إعادة النظر في مهام نظام ضمان الودائع المصرفية والعمل على تفعيل صلاحيات أكثر ليساهم بشكل أنجع في السلامة المصرفية.

الفرع الثاني: برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تماشيا مع إجراء اختبارات الضغط التي دعت إليها اتفاقية بازل III، جاء في النظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في المادتين 34، 36 ما يلي:

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة.

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

وضع بنك الجزائر نموذج متكامل وديناميكي لقياس القدرة على تحمل الضغوط يدعى Financial Projection Model (FPM) وهذا في إطار عصرنة عملية الإشراف، وقد تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي، في سنة 2009 قصد تقييم متانة وقدرة النظام المصرفي على المقاومة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 133) ومن أجل المتابعة الفردية لملاءمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة البنك أو المؤسسة المالية في الظروف العادية للنشاط أو السوق وهذا من أجل تطوير نهج ديناميكي يسمح بتقييم سلامة المؤسسة المصرفية وقدرتها على مقاومة الصدمات التي تبين هشاشة البنك أو المؤسسة المالية باستخدام تطبيق سيناريوهات قصوى والتي تكون معدة حسب منهجيات إحصائية وتقييم الخبراء.

ولعل الهدف النهائي في انشاء اختبارات الضغط هو اقتناء أجهزة تحمل الضغوط في إطار تعزيز أموالها الخاصة وسيولتها. (بنك الجزائر، 2019)

في ظل جائحة كورونا وخلال سنة 2020 قامت المديرية العامة للمفتشية العامة بأول تمرين لاختبار القدرة على تحمل الضغوط من نوعTop– Down Bottom –up بالتعاون مع جميع البنوك حيث اقترح بنك الجزائر سيناريوهات تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الصحية على محفظات القروض وتطور الودائع.

وقد تبين من خلال هذه العملية أنه وبشكل عام يقاوم النظام المصرفي من حيث الملاءة بينما من حيث السيولة فإن مجموعة التحقيقات في مجال الاحترازي والنقدي لا سيما تخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية التي كانت لها دور فعال لمواجهة ضغوط السيولة التي عرفتها بعض البنوك (بنك الجزائر، 2021).

الفرع الثالث: نظام التنقيط المصرفي SYNOBA

من أجل إقامة نظام يسمح بمعالجة واستغلال آلي للتقارير الاحترازية تم إنشاء المشروع SYNOBA وهذا في إطار إقامة نظام التنقيط المصرفي في سنة 2011 تم من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع (بنك الجزائر، 2014)، وكان هذا سعيا لتطوير التطبيق المتعلق بطريقة CAMELS، وفي سنة 2019 تم إصلاح نظام التنقيط المصرفي SYNOBA من أجل إرساء عملية الإشراف الاحترازي مطابق لأحكام المعيار الثاني لبازل II وكذا تقييم اختبارات الضغط لبنك الجزائر من طرف بعثة تقييم القطاع المالي الجزائريFSAP التي أجريت في أكتوبر / ديسمبر 2019. (بنك الجزائر، 2021)

وقد استفادة بنك الجزائر من المساعدة التقنية من المركز الإقليمي للمساعدة التقنية في الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي METAC، حيث كان الغرض منها تطوير نظام SYNOBA نحو نظام من نوع SREP. وباعتبار نظام التنقيط مستوحى من CAMELS الذي بدوره يعتمد على تحليل البيانات المالية

واستناد لتنقيط يتراوح من 1 إلى 5 حيث 1 أفضل تنقيط و5 أسوء تنقيط ويتم هذا عقب إجراء مهمة الرقابة بعين المكان.

حيث يهدف نظام SREP إلى تعزيز قدرة الكشف المبكر عن وضعيات الهشاشة للبنوك والمؤسسات المالية من أجل المباشرة في إجراءات مسبقة لتحسين واستعادة المؤسسة إلى وضعها، أيضا تزويد سلطة الإشراف بالاستخلاصات الرئيسية لعمليات التحقق واقتراح الإجراءات المتعلقة بالإشراف المناسب من أجل تجنب إفلاس البنوك الذي يعد مصدر لعدم الاستقرار المالي والعوامل الخارجية الاقتصادية. (بنك الجزائر، 2021)

فكان من المتوقع أن ينتقل نظام CAMELS إلى نظام SREP على المدى المتوسط 5 سنوات حيث بقية المديرية العامة للمفتشية العامة DGIG تعطي أولوية في الإشراف لنظام التنقيط CAMELS.

الفرع الرابع: الصيرفة التشاركية

وفي إطار العمل التنظيمي جاءت العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية والتي تعرف بأنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم وتتمثل العمليات في عمليات تلقي الأموال، عمليات توظيف الأموال، عمليات التمويل والاستثمار (بنك الجزائر، 2019، صفحة 113). وتخص هذه العمليات فئات المنتجات: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الإستصناع والسلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

وحسب النظام رقم18-02 المؤرخ 4نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية فإن كل بنك يريد أن يقوم بعمليات تشاركية لا بد له من الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر وإعداد شباك مالي تشاركي مستقل ماليا عن العمليات التي يقوم بها البنك. (بنك الجزائر، 2019، صفحة 113).

المبحث الثالث: العلاقة بين التنظيم الاحترازي والسلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر

بعد أن تطرقنا في المبحثين السابقين للتنظيم الاحترازي في البنوك الجزائرية وأهم تعليمات البنك المركزي المطبقة في المجال البنكي، في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على إبراز أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية في البنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة 2008-2018.

المطلب الأول: بيانات العينة المدروسة

لغرض معرفة أثر التنظيم الاحترازي والمتمثل في مؤشرات السلامة المالية على سلامة البنوك، قمنا بحساب المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك بالاعتماد على مجموعة من البنوك المتمثلة في عينة الدراسة وهي 12 بنك عامل في الجزائر منها 4 بنوك عمومية و8 بنوك أجنبية، وذلك بالاعتماد على بيانات بانل Panel Data التي سيتم التعرف عليها كما يلي:

الفرع الأول: بيانات البانل Panel Data

لغرض إثبات تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع فقد تم اعتماد نماذج بيانات البانل Panel Data، لما لهذه النماذج من أهمية في الآونة الأخيرة وخاصة في مجال الدراسات الاقتصادية وذلك باعتبارها تجمع بين البعدين الزمني والمقطعي.

وتعرف بيانات البانل بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتمتع ببعد مزدوج (فردي، زمني) يعني كثافة من المعلومات مما يسمح لنا بدراسة سلوكيات والاختلالات والفوارق ما بين الأفراد عبر الزمن، ويطلق عليها ببيانات السلة أو البيانات المختلطة، وعندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسة للفترة زمنية نفسها عندها يطلق عليها ببيانات البانل المتزنة Balanced Panel Data، أما في حالة كانت المشاهدات المقطعية مقاسة لفترات زمنية مختلفة في هذه الحالة يطلق عليها ببيانات البانل غير المتزنة Unbalanced Panel Data (Hum. 2011. p. 3)

1. تقدير نماذج البانل

يتم تقديم نموذج بيانات البانل بـ 3 ثلاثة نماذج تتمثل في: نموذج الانحدار التجميعي يشكل أبسط نماذج بيانات البانل، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، أما نموذج التأثيرات الثابتة فيهدف

استخدامه إلى معرفة سلوك مجموعة من البيانات المقطعية لسلوك الأفراد، أما نموذج التأثيرات العشوائية يكون ملائما في تقدير المعلمات ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على الأفراد والزمن معا.

على اعتبار نموذج بيانات البانل نموذج انحدار خطي تمثل معادلته (Gujarati, 2004, p. 637) كالآتي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$t=1\ .2.3.....T$ $i=1.\ 2.3.....N$

حيث:

Y_{it}: المتغير التابع في النموذج

X_{it}: المتغيرات التفسيرية للنموذج

α: معلمة النموذج

β: معلمة المتغيرات التفسيرية

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي

ويمكن تحليل بيانات البانل باستخدام ثلاث طرق مختلفة تتمثل في:

1.1 نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج بيانات البانل حيث يعتبر جميع المعلمات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويهمل تأثير الزمن وتكون صيغة نموذج التجميعي كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $i=1.\ 2.3.....N$ $t=1\ .2.3.....T$

Y_{it}، X_{it}: متغيرات الدراسة

α ، β: معلمات النموذج

ε_{it}: الحد العشوائي

تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية LS.MCO أو الطرق الأخرى لتقدير معلمات النموذج بحجم المشاهدات N*T ومعادلة واحدة ويتم التعامل مع هذا النموذج كأي نموذج انحدار بسيط أو متعدد.

2.1 نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) Fixed Effects Model

تكون معادلة نموذج التأثيرات الثابتة بالشكل التالي (Greene H. W., 2002, p. 287):

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

يقصد بالتأثيرات الثابتة أن α_i لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير في الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي، أي أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت حيث يتم تقدير النموذج بمقارنة الأفراد عبر الزمن، ويرتبط نموذج التأثيرات الثابتة مع طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (Dunmy Variables) LSDV.

3.1 نموذج التأثيرات العشوائية Radom Effect Model(REM)

يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية عكس نموذج التأثيرات الثابتة مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، حيث ينظر للأثر الفردي على أنه انحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف بين الوحدات (الأفراد).

ويعتبر نموذج التأثيرات العشوائية أشمل من نموذج التأثيرات الثابتة فهو يفترض أن كل فرد من الأفراد أو كل سنة من السنوات تختلف في حدها العشوائي وينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة ضمن الأثر العشوائي.

ونموذج الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل فرد عبر الفترات الزمنية Within –Units، بالإضافة إلى اختلاف بين بين الأفراد Between–Units.

والمعادلة التالية تمثل معادلة نموذج الأثر العشوائي: (Greene H. W., 2002, p. 294)

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \omega_{it}$$

حيث: $i=1.\ 2.3\ldots\ldots\ldots\ldots N$ $\qquad$ $t=1\ .2.3\ldots\ldots\ldots\ldots T$

$$\omega_{it} = \varepsilon_{it} + U_i$$

يسمى نموذج الأثر العشوائي ECM (Error Components Model) لأنه مركب بخطأين: خطأ النموذج ككل ε_{it} وخطأ العشوائي U_i.

ولتقدير المعلمات في نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS)) لأن طريق المربعات الصغرى العادية تصبح غير كفؤة بسبب وجود حد الخطأ المركب. (Greene W. H., 2018, p. 446)

2. اختيار النموذج المناسب

يتم المفاضلة بين النماذج سابقة الذكر على خطوتين (علي، 2023):

الخطوة الأولى: يتم أولا المفاضلة بين النموذج التجميعي نموذج التأثيرات الفردية (الثابتة والعشوائية)، حيث يتم المفاضلة بين النموذج التجميعي نموذج التأثيرات الثابتة عن طريق إحصائية فيشر

$$F=\frac{(R^2_{FEM}-R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث $F_{(N-1.NT-N-K)}$

K: عدد المعلمات المقدرة

R^2_{FEM}: معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة

R^2_{PM}: معامل التحديد للنموذج التجميعي

تقارن قيمة المعادلة مع القيمة الجدولية بافتراض التجانس الكلي يقوم على الفرضية الصفرية للنموذج التجميعي، أي إذا كانت (P−value>0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية H0، أما إذا كانت (P−value<0.05) يتم قبول H1 واختيار نموذج التأثيرات الثابتةFEM .

ويتم المفاضلة بين النموذج التجميعي نموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Breusch and Pagan Lagrangian الذي يقوم على الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائيةREM هو الأفضل إذا كانت (P−value<0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية، أما اذا كانت(P−value>0.05) يتم قبول الفرضية البديلة واختيار نموذج التجميعي.

ننتقل إلى الخطوة الموالية للمفاضلة بين FEM و REM.

الخطوة الثانية: لاختيار النموذج المناسب بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية نستخدم اختبار هوسمان (Hausmam test) الذي جاء به هوسمان في سنة1978(Gujarati, 2004, p. 651) ، حيث يقوم هذا الاختبار على الفرضية الصفرية (H0) والتي تشير إلى قبول نموذج التأثيرات العشوائية مقابل الفرضية البديلة(H1) التي تشير إلى نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل، ويتم تحديد النموذج المناسب بمقارنة قيمة الاختبار مع القيمة المقدرة P−value، حيث إذا كانت (P−value>0.05) يتم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية، أما إذا كانت (P−value<0.05) يتم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة.

الفرع الثاني: عرض متغيرات نموذج الدراسة

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بيانات البانل، من خلال تقدير النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والمفاضلة بينهم باختبار هاسمان.

تتمثل أفراد العينة في 12 بنك عامل في الجزائر أي N=12، أما الفترة الزمنية فتتمثل من سنة 2008 إلى سنة 2018، أي T= 11 وعليه حجم العينة (عدد المشاهدات) N*T يقدر بـ 132 مشاهدة، والمعيار الوحيد لاختيار الفترة الزمنية هو مدى توفر البيانات التي تم الحصول عليها.

تتمثل عينة الدراسة في البنوك العاملة في الجزائر حيث تم أخذ 12 بنك منها 4 بنوك عمومية و8 بنوك أجنبية وهي كالآتي:

1- **البنك الوطني الجزائريBNA:** أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان سنة 1966 حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة من بينها تمويل القطاع الزراعي في سنة 2009 تم رفع رأس مال البنك من 14600 إلى 416000 مليار دينار جزائري ليعاد رفعه سنة 2018 إلى 150000 مليار دينار جزائري وفي سنة 2020 انطلق بالعمل بالصيرفة الاسلامية(BNA, 2023)

2- البنك الخارجي الجزائريBEA: تأسس بنك الجزائر الخارجي في 1اكتوبر 1967 بعد البنك الوطني الجزائري، تم رفع رأسماله في سنة 2019 من 150مليار إلى 230 مليار دينار جزائري نتيجة إقرار مجلس النقد والقرض لهذه الزيادة في إطار استراتيجية تطوير وزيادة انتشار البنك دوليا. (BEA, 2023)

3- بنك البركة BARAKA: تأسس في 20 ماي سنة 1991 برأس مال 500.000.000 دينار جزائري، حيث زاول النشاط في سبتمبر 1991، يعتبر أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط مع المساهمين: مجموعة البركة المصرفية في البحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم في سنة 2006 تم رفع رأسماله إلى 2.5 مليار دينار جزائري، أما في سنة 2009 وصلت الزيادة إلى 10مليار دينار، وفي سنة 2017 كانت الزيادة الثالثة بلغت 15 مليار دينار لتصل في سنة 2020 إلى 20 مليار دينار جزائري كزيادة رابعة .(baraka, 2023)

4- بنك الإسكان للتجارة والتمويل The Housing Bank: نشأ في الجزائر سنة 2003 برأسمال قدره2.4 مليار دينار ثم تم زيادة رأسماله ليصبح 20 مليار دينار يتوزع على كل من بنك الإسكان للتجارة

والتمويل الأردن بنسبة 85% والشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي للقابضة الجزائر بنسبة 15 .% (housing bank, 2023)

5- بنك NATIXIS الجزائر: هو عبارة عن شركة أجنبية تابعة للمجموعة Groupe BPCE وهي فرنسية الأصل، تأسس NATIXIS الجزائر في سنة 1999، وفي سنة 2018 أطلق تطبيق بنكسيBanxy أو البنك النقال ويعتبر أول بنك نقال في الجزائر يمكن الدخول اليه عبر الهاتف الذكي(natixis, 2023) .

6- **BNP باريبا الجزائرBNP Paribas :** هو جزء من مجموعة BNP Paribas، وهي تمثل إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الفرنسية والمالية، تأسس في سنة 2002 ,paribas) .2023)

7- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدرBADR: هي عبارة عن مؤسسة مالية وطنية تم انشاءها في 13مارس 1982 يقوم بتمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات.(badr, 2023)

8- بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرABC: تأسس البنك في البحرين في سنة 1980 ويتواجد في 5قارات حول العالم، أما في الجزائر فقد تم انشاء المكتب التمثيلي في سنة 1995، وقد تطور هذا المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998بقرار مجلس النقد والقرض.(bank-abc, 2023)

9- بنك تراست الجزائرTRUST Bank Algeria: يعتبر هذا البنك عضو في مجموعة الإسكان للتجارة والاستثمار التي مقرها قبرص، حيث يعتبر بنك تراست جزائري بموجب القانون الجزائري برأس المال خاص، حيث بدأ نشاطه في سنة 2003 برأسمال 750مليون دينار وتم زيادة رأسماله في سنة 2012 إلى 13مليار دينار (trust, 2023)

10- بنك الخليج الجزائرGULG Bank Algeria: هو بنك بموجب القانون الجزائري ذو طابع عالمي بدأ نشاطه في سنة 2004، ويعتبر أحد البنوك الخاصة الثلاثة المهمة في الجزائر، حيث يتكون من شبكة مكونة من 61 وكالة منتشرة في كامل التراب الجزائري(gulf, 2023) .

11- بنك سوسيتي جنرال الجزائر(SG)Société Générale Algeria: بنك خاص تأسس في الجزائر سنة 2000، يقدم البنك مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية، ويضم البنك 104 فرعا موزعا على 33 ولاية بما في ذلك 13 مركزا للأعمال مخصصا لنشاط العملاء التجاريين ,societegenerale) .2023)

12- بنك التنمية المحلية BDL: هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 73000000000 مليون دينار جزائري، يملك البنك شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك. ويعتبر بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة، ثم أصبح بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات(bdl, 2023) .

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

يتم في هذا المطلب عرض متغيرات الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها مع اختبار الفرضيات.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتتمثل في:

متغير التابع: يتم قياس السلامة المصرفية من خلال نموذج z-score الذي تم عرضه في الفصل الثاني والذي يعبر عن احتمالية إعسار البنك، ومنه يمكن قياس السلامة المصرفية من خلال قيمة Z-score تحسب بقسمة مجموع متوسط العائد إلى إجمالي الأصول ROAمع معدل متوسط كفاية رأس المال على الانحراف المعياري لمعدل العائد إلى إجمالي الأصول ROA ∂، وفق المعادلة التالية:

$$\text{Z-score}=\frac{\mu ROA+k}{\partial ROA}$$

وتمثل قيمة z-score للبنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة في الملحق رقم 1

أما التحليل الوصفي لنموذج z-score لعينة الدراسة خلال الفترة المدروسة تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): الوصف الاحصائي لمؤشر السلامة المصرفية خلال الفترة من 2008-2018

Banks		Max	Min	Mean
BNA	0	17.61512	7.94873	15.12864
BEA	0	30.7434602	13.7723429	23.3080499
BDL	0	18.7100996	10.6092919	14.7426765
BADR	0	30.0144172	13.0000889	20.5255296
TRUST	1	38.6062813	21.6716272	31.0888551
BNP	1	28.751477	19.5656949	24.7167801
ABC	1	45.9438399	21.6869028	37.4769651
BARAKA	1	30.076738	17.8645951	24.7342736
GULF	1	28.9378395	15.042755	19.6655571
SG	1	40.4676186	22.0921679	36.0803526
HOUSING	1	54.8733691	19.1393881	33.0471028
NATIXIS	1	35.1716689	21.2251004	26.3625896

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على EXCEL الملحق 1

كلما كانت قيمة z-score كبيرة ومرتفعة كلما دل على أن البنك يتمتع بالسلامة والاستقرار المصرفي أي أنه بعيد عن التعثر أو الإفلاس، والعكس كلما كانت قيمة z-score صغيرة ومنخفضة كلما دل على إمكانية تعثر أو إفلاس البنك الذي لا يتمتع بالسلامة المصرفية (دردور و خوالدي، 2020).

من خلال الوصف الاحصائي لمؤشر السلامة المصرفية z-score، نلاحظ أن قيم مؤشر السلامة المصرفية مرتفعة، مايدل على أن البنوك عينة الدراسة تتمتع بالسلامة المصرفية سواء كانت بنوك عمومية0 أو بنوك خاصة 1، إلا أن القيم تتفاوت من بنك إلى أخر، وأكبر قيمة لمتوسط مؤشر السلامة المصرفية كانت عند البنوك الخاصة بقيمة بلغت 36.08 عند بنك سوسيتي جنرال SG، وأدنى قيمة كانت عند البنك العمومي البنك الوطني الجزائريBNA، وهذا خلال الفترة المدروسة من 2008-2018.

أما **المتغيرات المستقلة** فتمثلت في مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي حيث تشمل على مؤشرات CAMELS ومؤشرات أخرى وتمثلت هذه المؤشرات في:

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR1): تعبر نسبة الملاءة عن قدرة ومتانة البنوك والمؤسسات المالية في تحمل الصدمات التي تتعرض لها، وقد أوصت لجنة بازل في مقرراتها كما تم التطرق إليها في الفصول السابقة عن طريقة حساب كفاية رأس المال خاصة اتفاقية بازل I وII، والبنوك الجزائرية على غرار كل البنوك فإنها تعتمد في حساب نسبة كفاية رأس المال على التنظيم المصرفي الذي أقره البنك الجزائر.

وفي دراستنا ولصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية لحساب نسبة كفاية رأس المال المشابهة لنسبة التي اقرتها لجنة بازل I وII والتي فصل في حسابها بنك الجزائر من خلال مجموعة من التنظيمات، فسيتم أخذ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض وهي تعبر عن قدرة البنك على التصدي للصدمات والاختلالات التي تواجه البنوك من خلال رد القروض من رأس ماله.

2- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض(NPL): نظرا لصعوبة الحصول على نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية من خلال التقارير السنوية للبنوك أو تقارير بنك الجزائر فقد اعتمدنا على تقرير صندوق النقد الدولي حول النظام المصرفي الجزائري، حيث حدد نسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية بـ 12.7%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة والأجنبية فقد حدد نسبة قدرت بـ 4.7%.

3- العائد على الأصول (ROA): تعد هذه النسبة من مؤشرات الربحية في البنوك وتهدف إلى قياس كفاءة البنوك في استخدام أصولها. فقد تم استخدام هذه النسبة المحسوبة بقسمة عائد البنك على مجموع أصوله وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة.

4- العائد على حقوق الملكية (ROE): يعد مؤشر ثاني للربحية في البنوك إلا أنه يهدف إلى قياس كفاءة البنوك في استخدام رؤوس أموالها.

5- هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (Interest): تقيس هذه النسبة صافي العائد إلى إجمالي الدخل، وهي مؤشر عن ربحية البنوك.

6- نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (NoInterest): تقيس هذه النسبة حجم النفقات الإدارية التي تتم داخل البنك إلى إجمالي الدخل، وتقيس هذه النسبة كفاءة التشغيل لموارد البنك.

7- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid1): تعتبر هذه النسبة مؤشر عن السيولة المتاحة في البنك، حيث تشير السيولة إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية.

وقد تم استبعاد ثلاث متغيرات تفسيرية لوجود ارتباط فيما بينها، تمثلت هذه المتغيرات المستبعدة في:

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR2): تم التعبير عن هذه النسبة من خلال حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والتي تمثل مقدار ما يملكه البنك من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وقد تم استبعاد هذه النسبة لوجود ارتباط عالي مع نسبة CAR1.

2- نسبة السيولة السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل (Liquid2): تعتبر من أحد المؤشرات التي تقيس السيولة، وقد تم استبعادها نظرا لارتباطها مع مؤشر السيولة الأخر (**Liquid1**) بسبب التشابه في الدلالة الاقتصادية.

3- ملكية البنك: تم التمييز بين البنوك عينة الدراسة العمومية والخاصة وقد تم ترميز البنوك العمومية بـ0 والبنوك الخاصة بـ1 لكن تم استبعاده بعد ذلك لارتباطه مع بقية المتغيرات الأخرى.

وفيما يخص بقية مؤشرات السلامة المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي فلم يتم الاعتماد عليها لعدم توفر البيانات اللازمة في البنوك عينة الدراسة.

بيانات عينة الدراسة: تتمثل بيانات العينة في المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والمتمثلة في7متغيرات خلال الفترة 2008-2018، في الملحق رقم 2.

الفرع الثاني: عرض وتحليل النتائج

ومن أجل إبراز العلاقة بين المتغيرات وباستخدام بيانات البانل ويتم تقدير النموذج المستخدم وفق المعادلة الانحدار التالية:

$$\mathbf{Safety = \alpha + \beta_1 CAR1 + \beta_2 NPL + \beta_3 ROA + \beta_4 ROE + \beta_5 Interest + \beta_6 NoInterest + \beta_7 Liquid1 + \varepsilon it}$$

حيث:

Safety: يمثل المتغير التابع والمتمثل في السلامة المصرفية

CAR، PNL، ROA ، ROE، Interest، NoInterest، Liquid : متغيرات مستقلة

ε_{it}: حد الخطأ

B_i: المعاملات

α: الثابت

انطلاقا مما سبق وبعد إدخال البيانات في البرنامج stata17 وبعد إجراء عدة اختبارات تحصلنا على مايلي:

1. التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

يمثل الجدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال فترة الدراسة 2008-2018.

الجدول رقم (4-13): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أكبر قيمة Max	أدنى قيمة Min	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Dev	عدد المشاهدات
CAR1	0.543	0.54	0.169	0.108	**132**
NPL	0.135	0.025	0.074	0.038	**132**
ROA	0.065	0.0015	0.0197	0.010	**132**
ROE	0.88	0.003	0.1367	0.088	**132**
Interest	1	0.0115	0.647	0.205	**132**
NoIntrest	0.747	0.085	0.414	0.132	**132**
Liquid1	4.84	0.0912	0.380	0.416	**132**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 17 الملحق3.

2. تحليل مصفوفة الارتباط

توضح مصفوفة الارتباط مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال الترابط بين المتغيرات المستقلة، حيث إذا كان الارتباط كبير بين متغيرين مستقلين أو أكثر سيكون من الصعب عزل تأثير كل منهما على المتغير التابع.

الجدول رقم (4-14): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Safety	CAR1	NPL	ROA	ROE	Interest	NoInterest	Liquid1
Safety	1							
CAR1	0.699	1						
NPL	-0.537	-0.535	1					
ROA	0.400	0.559	-0.602	1				
ROE	-0.172	-0.269	-0.0977	0.270	1			
Interest	-0.270	-0.173	0.0331	-0.292	-0.060	1		
NoInterest	-0.005	-0.103	-0.07	-0.392	-0.1096	0.0762	1	
Liquid1	0.0379	-0.088	-0.0245	-0.027	0.130	-0.1362	-0.026	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

من خلال الشكل نلاحظ عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات، والقيم التي ظهرت أقل من 80%، مع العلم أن أكبر قيمة تمثل الارتباط بين متغيرين كانت 69 %وهي نسبة مقبولة إحصائيا، هذا ما يعني عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة.

3. تقدير نماذج البانل واختيار النموذج الملائم للدراسة

بعد إدخال البيانات في برنامج STATA17 وإجراء عدة اختبارات تحصلنا على الجدول التالي يبين نماذج بيانات البانل Panel DATA

الجدول رقم(4-15): نماذج بيانات بانل

	النموذج التجميعي **PRM**	نموذج التأثيرات الثابتة **FEM**	نموذج التأثيرات العشوائية **REM**
المتغيرات	Safety	Safety	Safety
CAR1	50.04***	107.0***	104.8***
	(7.347)	(4.082)	(4.128)
NPL	-77.65***	0.519	8.683
	(20.56)	(28.55)	(25.90)
ROA	-175.3*	57.24	48.41
	(95.05)	(39.37)	(40.09)
ROE	-1.066	-3.852	-3.691
	(7.450)	(2.551)	(2.615)
Interest	-9.111***	-0.156	-0.527
	(2.822)	(1.528)	(1.554)
NoInterest	-1.255	-3.253	-3.368
	(4.889)	(2.318)	(2.363)
Liquid1	1.025	-0.447	-0.392
	(1.316)	(0.462)	(0.473)
Constant	32.49***	8.484***	8.668**
	(5.458)	(3.213)	(3.781)
Observations	132	132	132
R-squared	0.575	0.881	0.881
Number of banks		12	12

مستويات المعنوية

*** p<0.01. ** p<0.05. * p<0.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17(الملاحق4،5 و6)

يتم اختيار النموذج الملائم لدراسة وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير النموذج التجميعي PRM

يتم تقدير النموذج التجميعي من خلال برنامج STATA الملحق رقم 4 ومقارنته مع النموذج التأثيرات الفردية الثابتة وفق الفرضية كما رأينا سابقا، حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%معناه نقبل الفرضية الصفريةH0 القائمة على أن نموذج التجميعي هو الأفضل، أما اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% معناه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل مقارنة مع النموذج التجميعي، وبعد الاختبار وبالاستعانة باختبار فيشر تبين أن القيمة

الاحتمالية(P=0.000) أقل من 5% ، وأن قيمة (F=23.99) ما يدل على أن النموذج الآثار الثابتة هو الأفضل بمقارنة مع النموذج التجميعي وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

أيضا يتم المفاضل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Breusch and Pagan Lagrangian والنتائج موضحة فيمايلي:

الجدول رقم (4-16): اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

Chi2(1)	**241.9**
Prob>chi2	**0.000**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA17 الملحق7

نلاحظ من خلال الجدول (P-value<0.05) معناه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التجميعي هو الأفضل وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، ويتم الانتقال إلى الخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: المفاضلة بين النموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وفق اختبار Hausmam بعد المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الفردية، لا بد من اختيار النموذج الأفضل في هذه الدراسة ويكون ذلك من اختبار هوسمان الذي يقوم على فرضية الصفرية H0 القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، والفرضية البديلة H1 التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، والجدول التالي يمثل نتائج اختبار Hausmam.

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار Hausmam

Chi2(7)	**12.77**
Prob>chi2	**0.0779**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA17 الملحق8

حيت قيمة (Prob>chi2=0.0779) وهي قيمة أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تظهر وجود تأثيرات عشوائية، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال النتائج السابقة يظهر لنا النموذج المناسب لتقدير أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية من خلال المؤشرات المالية هو نموذج التأثيرات العشوائية، حيث يظهر نموذج التأثيرات العشوائية

أنه معنوي باحتمال0.000=Prob وهو أقل من 5% وبالقيمة المحسوبة بلغت 790.73=Wald chi2، وبلغت قيمة0.8807=R-square ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 88% من تغيرات المتغير التابع. وكان شكل معادلة الانحدار كالآتي:

Safety = 8.67+ 104.78 **CAR1** +8.68 **NPL** +48.41**ROA** -3.69**ROE** -0.53**Interest**-3.37 **NoInterest** -0.39 **Liquid** + **εit**

ولتأكد أن نموذج التأثيرات العشوائية لا يعاني من مشاكل القياسية نقوم باختبار عدم تجانس.

- اختبار عدم تجانس التباين Breusch-pagan

يقوم اختبار عدم تجانس التباين على فرضية صفرية H0تنص على وجود تجانس التباين والفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين والمقارنة تكون بين قيمة Probونسبة 5% حيث إذا كانت قيمة Prob أكبر من 5% معناه لا يوجد مشكلة عدم التباين(الفرضية الصفريةH0)، أما إذا كانت العكس قيمة Prob أقل من 5% فهناك مشكل عدم تجانس التباين (الفرضية البديلةH1).

الجدول رقم(4-18): اختبار تجانس التباين**Breusch-pagan**

Chi2(1)	**0.11**
Prob>chi2	**0.7402**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج17 STATA، الملحق 9.

ومن خلال الجدول أعلاه الذي يبين مخرجات STATA لاختبار تجانس التباين نلاحظ القيمة الاحتمالية 0.7402=Prob>chi2 أكبر من 5 % ما يعني نقبل الفرضية الصفريةH0 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

الفرع الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

بعد جمع البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج STATA17 توصلنا إلى أن نتائج النموذج بينت أن كل من الثابت Constant ومتغير كفاية رأس المالCAR1 معنويين، حيث الثابت معنوي عند 5% في حين متغير CAR1 معنوي عند 1% مما يجعل المتغير المستقل مفسر للمتغير التابع وبصورة قوية، إلا أن بقية المتغيرات **NoInterest** و **Liquid** **NPL** و**ROA** و**ROE** و **Interest** غير معنوية، هذه النتائج بعضها كان حسب التوقعات والبعض الآخر عكس التوقعات وفيما يلي شرح النتائج:

- **نسبة كفاية رأس المال CAR1:** من خلال نتائج نلاحظ أن هذه النسبة لها قوة تفسيري عالية لمتغير التابع المتمثل في السلامة المصرفية باعتباره معنوي عند 1% وبإشارة موجبة، ما يعني علاقة إيجابية بين رأس المال مع مؤشر السلامة المصرفية حيث كلما زاد رأس مال البنك بوحدة واحدة سيؤدي إلى رفع مؤشر السلامة المصرفية بـ 104.79 ما يدل على أنه يدعم السلامة وهذا ما أوصت به لجنة بازل من خلال مقرراتها، ودعت إلى رفع رأس مال البنك من أجل تعزيز سلامته ومتانته، بنك الجزائر أيد هذا التنظيم وقد أصدر قوانين وتعليمات يدعو البنوك إلى رفع رأس مالها كما تم التطرق إليه سابقا.

نسبة السيولةLiquid : تمثل هذه النسبة مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد باعتبار أن مستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العمومية، على الرغم من أن جميع الدراسات ترى من أن هناك ارتباط بين السلامة المصرفية والسيولة في البنوك إلا أن دراستنا وبإسقاطها على البنوك العاملة في الجزائر توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين السيولة والسلامة المصرفية ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى مشكلة السيولة الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري في فترة معينة من المدة المدروسة على الرغم من أن الجهاز المصرفي يعاني من فائض هيكلي في السيولة حتى سنة 2014 وبعدها تدخلت الدولة بإصدار أدوات السياسة النقدية لحل مشكلة الفائض في السيولة وتبني سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017 من طرف بنك الجزائر.

- **نسبة التعثر المصرفيNPL:** ظهرت هذه النسبة نتيجة عكس التوقعات، حيث تمثل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ويتم استخدامها كثيرا كمقياس لجودة الأصول، من خلال تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظة القروض، وباعتبار القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية، والتعثر والسلامة متعاكسان في المعنى، إلا أن النتائج دراسة العينة أظهرت عدم وجود علاقة فيما بينهما. على الرغم من أن نسبة التعثر المصرفي تمثل مؤشر لاستقطاب المودعين لإيداع أموالهم في بنك دون الآخر، ما يعني زيادة مصادر الحصول على الأموال والتي تنتج زيادة في الإقراض إلا أنها لا تكفي لتحديد العلاقة مع السلامة المصرفية.

نسبة ربحية الأصول ROA: تقيس هذه النسبة كفاءة البنوك في استخدام الربح الصافي إلى إجمالي الأصول هذا راجع إلى طبيعة النظام المصرفي الجزائري.

نسبة ربحية المساهمينROE : يعكس هذا المؤشر كفاءة البنك في استخدام رؤوس أمواله، من خلال النظر إلى المعنوية المعلمة المفسرة، وهي عكس النظرية المالية التي تربط تكلفة المساهمين (الأموال

الخاصة) مع تكلفة الاستدانة بعلاقة عكسية، وأن ارتفاع الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة وعليه يؤثر على رأس المال والتالي سلامة البنك.

نسبة الفائدة إلى إجمالي الدخلInterest : تقيس هذه النسبة صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي، حيث في حالة اعتماد البنك نسبة دين منخفضة يميل هذا المؤشر إلى أن تكون مرتفع. وفي دراستنا للبنوك العاملة في الجزائر توصلنا إلى أن ارتفاع وانخفاض هذه النسبة لا تؤثر على سلامة البنك.

نسبة النفقات غير الفائدة إلى الدخلNoInterest : ويقيس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، ومنه فهو يقيس كفاءة استخدام البنك للموارد. وفي دراستنا توصلنا إلى عدم تأثير هذا المؤشر على سلامة البنك هذا راجع إلى سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي وتمتعها بخبرة كبيرة في المجال البنكي.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل بعد تسليط الضوء على التنظيم الاحترازي وعلاقته بالسلامة المصرفية في البنوك العاملة في الجزائر إلى النتائج التالية:

- ✓ بعد دراسة القطاع المصرفي الجزائري لاحظنا تطور في مكونات القطاع المصرفي وارتفاع مؤشرات السلامة المالية بشكل عام حسب بنك الجزائر راجع لهيمنة البنوك العمومية بالرغم من زيادة القروض المتعثرة.
- ✓ مسايرة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل I بازل**II** وبعض من مقررات بازل III بما يتماشى مع البيئة المصرفية الجزائرية وكذا الأوضاع الاقتصادية هذا ما يفسر التأخر في التطبيق.
- ✓ تأثير الأزمة الصحية العالمية covid19 على القطاع المصرفي ما أدى ببنك الجزائر لتحيين تعليماته تماشيا مع تداعيات الأزمة للحفاظ على سلامة البنوك.
- ✓ أنشئ نظام التأمين على الودائع في الجزائر بعد إفلاس بنك الخليفة، لكن تم تضييق نطاق عمله بجعله أداة علاجية تفعل عند حدوث الفشل المالي للبنك هذا العمل مخالف لأنظمة تأمين الودائع في كل الدول واعتباره أداة وقائية قبل حدوث الأزمات.
- ✓ تعتبر اختبارات الضغط في البنوك مهمة لما لها من دور في عملية إدارة المخاطر والحفاظ على السلامة المصرفية، إلا أنها تشهد عدم التطور في التطبيق من قبل البنوك الجزائرية على الرغم من تركيز مقررات لجنة بازل عليها وتوصية بنك الجزائر بتفعيل العمل بها.
- ✓ تعد حوكمة مصرفية في الجزائر في مرحلتها الأولية بالرغم من إصدار عدة تعليمات لتطويرها لكنها آلت بالفشل بسبب: ضعف الشفافية والافصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها إضافة إلى التأخر في اعداد تقارير النشاطات السنوية.
- ✓ من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى أن التنظيم الاحترازي الممثل بمؤشرات السلامة المالية يؤثر فقط من خلال مؤشر كفاية رأس المال على السلامة المصرفية المقاسة بمؤشر Z–score، وأن بقية المؤشرات الأخرى لا تؤثر في سلامة البنوك بسبب طبيعة القطاع المصرفي الجزائري.

الخاتمة

بناءا على الدراسة التي قمنا بها المتعلقة بإبراز أثر التنظيم الاحترازي على سلامة البنوك العاملة في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية وتتمثل في:

1. النتائج النظرية

- التطور في الخدمات المالية والاتصالات في الفترة الأخيرة أدى إلى تحرر المعاملات المالية ما نجم عنه نتائج الإفراط في المخاطرة المصرفية وظهور الأزمات وتنوعها وانتشارها في العالم. ويعتبر سبب نشأة لجنة بازل من خلال مقرراتها ابتداءا من بازل I سنة 1988 والتي أقرت من خلالها نسبة الملاءة كفاية رأس المال، حيث ربطت رأس المال (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) مع مخاطر الائتمان، وبعدها التعديلات (بازل1.5) التي طرأت عليها بإدخال مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، لتأتي بعدها بازل II وتركز على الركائز الثلاثة: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق، والتعديلات التي مست بازل 2 وإدراج بازل2.5 من خلال الركائز الثلاثة.

- جاءت بازل III في سنة 2010 لتعزيز سلامة البنوك واهتمت بمخاطر السيولة ورفع رأس المال، كنتيجة لأزمة الرهن العقاري العالمية (أزمة 2008) والتي أظهرت عجز مقررات بازل في الحفاظ على البنوك وقدرتها على مواجهة الصدمات.

- الجهود الدولية في تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية بوضع إطار رقابي وسياسات احترازية كلية لتقليل المخاطر النظامية، وإصدار بازل IV وهي تعديلات عن بازل III ولكن بسبب الجائحة الصحية (Covid19) حالت دون تطبيق والسير على البرنامج المسطر لتنفيذ الاتفاقية.

- تعريف الاستقرار المالي عن طريق مفهوم المعاكس له الذي يعرف بنظرية الهشاشة المالية لـ ميشكين Mishkin يخص النظام المالي ككل الذي يشمل الوسطاء والأسواق والبنية التحتية للسوق، على عكس السلامة المصرفية تخص القطاع المصرفي أي التركيز على سلامة المؤسسات المصرفية فقط.

- أهم نماذج الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمة نموذج CAMELS وهو أحد المعايير الرقابية التي وضعتها السلطات الرقابية تستخدم للتأكد من السلامة المصرفية من خلال مجموعة مؤشرات تمكن مستعمليها من تصنيف واكتشاف مواطن الخلل من خلال الفحص الميداني، في حين يعتبر نموذج z-score النموذج الأكثر استخداما لقياس السلامة المصرفية، حيث يحدد احتمال اعسار البنك، وفي نفس السياق تطورت نماذج التنبؤ بالفشل المالي واعتمادها على النسب المالية.

– يؤثر التعثر البنوك على سلامة النظام المصرفي من خلال انتشار العدوى بين البنوك وتوقع حدوث أزمة مالية خاصة بعد انهيار بنك سيليكون SVB، بعد جائحة COVID19.

– تكاثف الجهود الدولية المتمثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في استحداث وتطوير برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ووضع مؤشرات السلامة المالية ووضع برنامج شامل لاختبار الضغط Stress test التي تعزز تواجد البنوك وسلامتها من الصدمات.

– تعد الرقابة المصرفية للجنة بازل أداة فعالة في تعزيز السلامة المصرفية من خلال مبادئها التي تطورت حسب تعديلات بازل II وبازل III، إضافة إلى إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية التي دعت إليها من خلال اتفاقية بازل II من خلال مبادئها التي تم تعديلها عدة مرات حسب الأوضاع الاقتصادية سائدة في العالم وانتشار الأزمات.

– يعتبر رأس المال مهم جدا في بيئة الأعمال، وقد اهتمت لجنة بازل منذ بدايتها بكفاية رأس المال فقد تطورت نسبة كفاية رأس المال في حسابها من بازل I إلى غاية بازل III بإدخال المخاطر بداية من مخاطر الائتمانية لتشمل وفق اتفاقية بازل III المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، أما البسط في النسبة فيشمل على رأس المال التنظيمي الذي يشمل الشريحة الأولى والشريحة الثانية، أما نسبة ككل فألزمت بقيمة تفوق 10.5 % في اتفاقية بازل3 بعد أن كانت 8% في كل من بازل I وبازل II.

– أدخلت لجنة بازل معيار السيولة بعد الأزمة المالية العالمية بعد أن لاحظت أهمية السيولة في البنوك ولما لها دور في الحفاظ على سلامة البنوك وتحديد نسبتين: نسبة تغطية السيولة الحالية والتي تحدد خلال شهر ونسبة صافي التمويل المستقر والذي يحدد خلال سنة كاملة وضعية البنك.

– إضافة إلى إدارة المخاطر في البنوك والرقابة المصرفية الفعالة التي جاءت بها مقررات بازل كآليات احترازية، دعت أيضا إلى الحوكمة المصرفية من خلال اتفاقية بازل II من خلال مبادئها التي تم تعديلها عدة مرات حسب الأوضاع الاقتصادية سائدة في العالم وانتشار الأزمات.

– تعددت مسؤولية البنوك المركزية باعتبارها سلطة رقابية في النظام المصرفي على البنوك فهي تعمل على الرقابة والاشراف وفرض آليات للحفاظ على سلامة البنوك من جهة، ومنقذ للبنوك باعتباره الملاذ الأخير في حالة تعثرها من جهة أخرى، أيضا إنشاء نظام تأمين الودائع واعتباره كآلية احترازية يسعى البنك من خلال الانضمام إليه إلى حماية المودعين في البنك في حالة تعرض هذا الأخير للفشل والحفاظ على ثقة مودعي البنك وتجنب انتشار الأزمة في الاقتصاد الحقيقي.

2. النتائج التطبيقية

أما النتائج التطبيقية المتحصل عليها بعد دراسة القطاع المصرفي الجزائري وأخذ عينة متكونة من12 بنك عامل في الجزائر مكون من 4 بنوك عمومية و8بنوك خاصة وأجنبية وبعد استخدام بيانات البانل Panel Data توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل في:

– تتمتع البنوك الجزائرية بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال، وقد حققت أكثر من الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وفق ما نصت عليه اتفاقيات بازل وكذا اللوائح التنظيمية بنك الجزائر.

– مسايرة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل I بازلII وبعض من مقررات بازل III بما يتماشى مع البيئة المصرفية الجزائرية وكذا الأوضاع الاقتصادية يفسر التأخر في التطبيق.

– تأثير الأزمة الصحية العالمية covid19 على القطاع المصرفي ما أدى ببنك الجزائر لتحيين تعليماته تماشيا مع تداعيات الأزمة للحفاظ على سلامة البنوك.

– إنشاء نظام التأمين على الودائع بعد إفلاس بنك الخليفة وتضييق نطاق عمله بجعله أداة علاجية تفعل عند حدوث الفشل المالي للبنك هذا العمل مخالف لأنظمة تأمين الودائع في كل الدول واعتباره أداة وقائية قبل حدوث الأزمات.

– اختبارات الضغط في البنوك لما لها من دور في عملية إدارة المخاطر والحفاظ على السلامة المصرفية، إلا أنها تشهد عدم التطور في التطبيق من قبل البنوك الجزائرية على الرغم من تركيز مقررات لجنة بازل عليها وتوصية بنك الجزائر بتفعيل العمل بها.

– حوكمة مصرفية في مرحلتها الأولية على الرغم من إصدار عدت تعليمات لتطوير الحوكمة لكنها آلت بالفشل بسبب: ضعف الشفافية والافصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها إضافة إلى التأخر في اعداد تقارير النشاطات السنوية.

– من خلال الدراسة القياسية بالاعتماد على نماذج البانل تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل من بين النماذج الأخرى، وأن التنظيم الاحترازي الممثل بمؤشرات السلامة المالية يؤثر فقط من خلال مؤشر كفاية رأس المال على السلامة المصرفية المقاسة بمؤشرZ–score، وأن بقية المؤشرات الأخرى لا تؤثر في سلامة البنوك بسبب طبيعة القطاع المصرفي الجزائري.

3. اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية الدراسة فقد تمكنا من اختبارها بالنفي أو التأكيد من خلال الجانبين النظري والتطبيقي وتوصلنا إلى ما يلي:

نشأت لجنة بازل على إثر التطور في الخدمات المالية والاتصالات في الفترة الأخيرة الذي أدى إلى تحرر المعاملات المالية ما نجم عنه نتائج الإفراط في المخاطرة المصرفية وظهور الأزمات وتنوعها وانتشارها في العالم. جاء التفكير في انشاء لجنة بالتعاون محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة والعمل ببازل I سنة 1988 والتي أقرت من خلالها نسبة الملاءة كفاية رأس المال، حيث ربطت رأس المال (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) مع مخاطر الائتمان، وبعدها التعديلات التي طرأت عليها بإدخال مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، لتأتي بعدها بازل II وتركز على الركائز الثلاثة: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق، والتعديلات التي مست بازل 2 وادراج بازل2.5 من خلال الركائز الثلاثة، جاءت بازل III في سنة 2010 لتعزيز سلامة البنوك واهتمت بمخاطر السيولة ورفع رأس المال، كنتيجة لأزمة الرهن العقاري العالمية (أزمة 2008) والتي أظهرت عجز مقررات بازل في الحفاظ على البنوك وقدرتها على مواجهة الصدمات، ومع تزايد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية تعزيز قدرة على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية تم إصدار بازل IV وهي تعديلات عن بازل III ولكن بسبب الجائحة الصحية (Covid19) حالت دون تطبيق والسير على البرنامج المسطر لتنفيذ الاتفاقية. هذا ما **يؤكد** تحقق الفرضية الأولى المتمثلة في: **تطور مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي حسب التغيرات الاقتصادية الحاصلة من خلال إصدار اتفاقية بازل I وII والأزمة المالية العالمية كانت سبب في إصدار بازل III.**

– بالنسبة **للفرضية الثانية** التي تتمثل في **تكييف بنك الجزائر قواعده الاحترازية وفق مقررات لجنة بازل** تم **تأكيدها** وذلك من خلال إصدار بنك الجزائر تعليمات وأنظمة بعد قانون النقد والقرض. بدءا بالتعليمة 91-09 والتعليمة 94-74 تم فيهم تحديد القواعد الاحترازية التي يطبقها على البنوك والمؤسسات المالية وهي تتماشى مع مقررات بازل I لكفاية رأس المال رغم التأخر في تطبيقها، والنظام 11-04 المتعلق بمؤشر السيولة والنظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية وإرساء مبادئ الحوكمة بعد أزمة الثقة التي شهدها النظام المصرفي بإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، وإصدار القانون 03-04 المتضمن إنشاء صندوق ضمان الودائع وبالتالي مساير مقررات بازل II، لكن في سنة 2014 بموجب النظام 14-01

ساير بنك الجزائر ركائز بازل II بشكل كلي وبعض من اتفاقية بازل III برفع الحد الأدنى لرأس المال ولكن ليس إلى الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل 10.5%، بالإضافة إلى محاولة مطابقة عملية عصرنة الإشراف باقتناء برنامج اختبار الضغط، وأخذ بنظام التنقيط المصرفي SYNOBA الذي يعتبر بمثابة نظام للرقابة الشاملة في النظام المصرفي الجزائري.

– من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال CAR1 لها قوة تفسيري عالية لمتغير التابع المتمثل في السلامة المصرفية باعتباره معنوي عند 1% وبإشارة موجبة، ما يعني علاقة إيجابية بين رأس المال مع مؤشر السلامة المصرفية حيث كلما زاد رأس مال البنك بوحدة واحدة سيؤدي إلى رفع مؤشر السلامة المصرفية بـ 104.79 ما يدل على أنه يدعم السلامة وهذا ما أوصت به لجنة بازل من خلال مقرراتها، ودعت إلى رفع رأس مال البنك من أجل تعزيز سلامته ومتانته، وبنك الجزائر أيد هذا التنظيم وقد أصدر قوانين وتعليمات يدعو البنوك إلى رفع رأس مالها. هذا **ينفي تحقق** الفرضية الثالثة القائلة بأن: **مستوى كفاية رأس المال ليس له أثر معنوي على السلامة المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.**

– تمثل نسبة التعثر المصرفيNPL نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ويتم استخدامها كثيرا كمقياس لجودة الأصول، من خلال تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظة القروض، وباعتبار القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية، والتعثر والسلامة متعاكسان في المعنى، إلا أن النتائج دراسة العينة أظهرت عدم وجود علاقة فيما بينهما. على الرغم من أن نسبة التعثر المصرفي تمثل مؤشر لاستقطاب المودعين لإيداع أموالهم في بنك دون الآخر، ما يعني زيادة مصادر الحصول على الأموال والتي تنتج زيادة في الإقراض إلا أنها لا تكفي لتحديد العلاقة مع السلامة المصرفية وعليه تم **نفي تحقق** الفرضية الرابعة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة تعثر المصرفي ومؤشر السلامة المصرفية (Z–score) في البنوك عينة الدراسة.**

– تقيس نسبة ربحية الأصول ROA كفاءة البنوك في استخدام الربح الصافي إلى إجمالي الأصول وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها لا تؤثر في سلامة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة هذا راجع إلى طبيعة النظام المصرفي الجزائري. وبالتالي **تأكيد** تحقق الفرضية الخامسة القائلة بأنه: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ربحية الأصول ومؤشر السلامة المصرفية (Z–score) في البنوك عينة الدراسة.**

– بالنسبة إلى ربحية المساهمينROE والتي تعكس كفاءة البنك في استخدام رؤوس أمواله، ومن خلال النظر إلى معنوية المعلمة المفسرة نستنتج عدم وجود علاقة بين المتغيرين (ربحية المساهمينROE والسلامة المصرفية). وهذه النتيجة عكس النظرية المالية التي تربط تكلفة المساهمين (الأموال الخاصة) مع تكلفة الاستدانة بعلاقة عكسية، وأن ارتفاع الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة وعليه يؤثر على رأس المال وبالتالي سلامة البنك.

وعليه تم **نفي** تحقق الفرضية السادسة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ربحية المساهمين ومؤشر السلامة المصرفية (Z–score) في البنوك عينة الدراسة.**

–أما هامش الفائدة إلى إجمالي الدخلInterest والتي تقيس صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي، حيث في حالة اعتماد البنك نسبة دين منخفضة يميل هذا المؤشر إلى أن تكون مرتفع. وفي دراستنا للبنوك العاملة في الجزائر توصلنا إلى أن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة لا تؤثر على سلامة البنك وهذا ما **يؤكد** تحقق الفرضية السابعة القائلة: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة هامش الفائدة إلى الدخل ومؤشر السلامة المصرفية (Z–score) في البنوك عينة الدراسة.**

–نسبة النفقات غير الفائدة إلى الدخلNoInterest التي تقيس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، ومنه فهو يقيس كفاءة استخدام البنك للموارد. وفي دراستنا للعينة تم **تأكيد** الفرضية الثامنة: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين دخل خارج الفائدة ومؤشر السلامة المصرفية (Z– score) في البنوك عينة الدراسة.**

هذا راجع إلى سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي وتمتعها بخبرة كبيرة في المجال البنكي.

– أما بالنسبة لمؤشر السيولة ممثل بـ نسبة السيولةLiquid الذي يعبر عن السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد باعتبار أن مستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العمومية، على الرغم من أن جميع الدراسات ترى من أن هناك ارتباط بين السلامة المصرفية والسيولة في البنوك إلا أن دراستنا وبإسقاطها على البنوك العاملة في الجزائر توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين السيولة والسلامة المصرفية ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى مشكلة السيولة الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري في فترة معينة من المدة المدروسة على الرغم من أن الجهاز المصرفي يعاني من فائض هيكلي في السيولة حتى سنة 2014 وبعدها تدخلت الدولة بإصدار أدوات السياسة النقدية لحل مشكلة الفائض في السيولة وتبني سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017 من طرف بنك الجزائر.

هذا ما **ينفي** تحقق الفرضية التاسعة القائلة بأنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة ومؤشر السلامة المصرفية (Z-score) في البنوك عينة الدراسة.**

4. مقترحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من المقترحات:

- الرقابة المشددة على البنوك والمؤسسات المالية من أجل تعزيز الإفصاح والشفافية في نشر البيانات المالية وتحديثها بشك دوري على مواقعها الالكترونية.
- تطوير البنوك لمراقبة مستويات كفاية رأس المال والسيولة من خلال اختبارات الضغط لمواجهة الأزمات.
- مساهمة النظم التنظيمية في التأثير على السلامة المصرفية في البنوك الجزائرية وضرورة توجه الجزائر للعمل بمقررات بازل III.
- ضرورة العمل بنسب السيولة الحالية والمستقرة في البنوك الجزائرية لتفادي استخدام الأصول قصيرة الأجل في الخصوم متوسطة وطويلة الأجل.
- إعادة إجراء بحث خارج فترة البحث المختبرة مع إدخال المتغيرات التي لم يتم إدخالها في المؤشرات الجزئية وادخال المؤشرات الاقتصادية الكلية في حالة توفر بيانات رسمية عنها خاصة المتغيرات الخاصة بـ: سعر الصرف ومعدل التضخم.
- دراسة التنظيم الاحترازي وتأثيره على السلامة المصرفي لكل بنك على حدة للتوصل إلى مؤشرات أخرى مؤثرة إضافة الى كفاية رأس المال حسب طبيعة وخصوصية كل بنك.

5. آفاق الدراسة

نرجو من خلال هذه الدراسة أن تكون ثمرة جهد يستفيد منها الطلبة في بحوثهم في المستقبل، وعلى الرغم من أن دراستنا حاولت تناول كل جوانب الموضوع إلا أنها كغيرها من الجهود البشرية لا تخلو من النقص بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة، لذا لابد من التوسع أكثر في الموضوع وقد اقترحنا مواضيع تعتبر امتداد دراستنا تتمثل في:

- دراسة التنظيم الاحترازي في البنوك الجزائرية بعد تطبيقها لاتفاقية بازل III بالتركيز على معيار السيولة الدولي.
- اختبارات الضغط باعتبارها أداة احترازية للوقاية من الأزمات المصرفية في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- احسن سعيد، و طلال عباسي. (2021). قراءة تحليلية في الاطار المفاهيمي للتنظيم والرقابة المصرفية بعد عقد الازمة المالية. ملتقى دولي حول الاستقرار المالي في الجزائر ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد اصلاحات النظام المصرفي 2011- الواقع والتحديات- (الصفحات 1-16). قسنطينة الجزئر: قسنطينة 2 مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال.

2- احمد صبحي العيادي. (2010). ادارة العمليات المصرفية والرقابة عليها. عمان الاردن: دار الفكر.

3- أسماء دردور ، و سليمة خوالدي. (2020). قياس الاستقرار المالي والمصرفي من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008-2018. مجلة الاقتصاد والادارة، 19(2)، 49-59.

4- الحريث, م. ع & ,.حروزي, ح. ا .(2018) .مخاطر الائتمان واثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية .مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.252-244 ,(43)2 ,

5- السواح, ن. ا .(2016) .دراسة تحليلية لتقييم اداء آلية الانتربنك الدولاري والسياسات النقدية المصاجبة لها واثرها على السلامة المالية لشركات قطاع التامين .مجلة الدراسات التارية المعاصرة.125-70 ,(2)

6- الشاذلي , ش. ا .(2014) .الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه .صندوق النقد العربي.

7- اللجنة العربية للرقابة المصرفية .(2014) .الترجمة العربية للمبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 .صندوق النقد العربي.

8- إليفي, م .(2014) .أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالى الجزائر . اطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

9- أم الخير حمودة. (2021). دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية . أطروحة دكتوراه . كلية العلم الاقتصادية ، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة.

10- بركات , ع. ر & ,.واخرون .(2020) .الرقابة المصرفية النوعية تقدير اقتصادي اسلامي .المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية.432 -415 ,(3)16 ,

11- بلال راحو. (2018). انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2015-1991. مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، 21(02)، 117-139.

12- بلعباس عبد الرزاق سعيد. (2009). ما معنى الازمة؟ الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي. جدة: مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي.

13- بن رحمون, س & ,.بوحفص, س .(2018) .التاصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كالية لادارة المخاطر المصرفية .مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال.123-97 ,(06)

14- بن شرشار, ع .(2019) .تحليل وتقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الانذار المبكر للفترة .(2015-2010)اطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة ام البواقي.

15- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق حبار. (2013). ادارة المخاطر: ادارة المخاطر- المشتقات المالية-الهندسة المالية. عمان-الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

16- بنك الجزائر .(2012) .التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .الجزائر: بنك الجزائر.

17- بنك الجزائر .(2014) .التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .الجزائر: بنك الجزائر.

18- بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

19- بنك الجزائر .(2019) .التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .الجزائر: بنك الجزائر.

20- بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . الجزائر: بنك الجزائر.

21- بنك الجزائر .(2022) .النشرية الاحصائية الثلاثية .الثلاثي الثالث.(61)

22- بوشنين , ل .(2017-2018) .الاستقرار المالي واثره على السياسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض الدول الخليجية .اطروحة دكتوراه .سطيف, كليةة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة فرحات عباس -سطيف 1.

23- ثريا الخزرجي، و ياسمين الحيالي. (2017). الصناعة المصرفية واثر السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادية في ظل مسار التحرير المالي. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية(27)، 225-239.

24- حاكم محسن الربيعي، و الحسين راضي. (2013). حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة. عمان الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

25- ريمة ذهبي. (2012). الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011. اطروحة دكتوراه. كليةالعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قسنطينة 2.

26- سليم بن رحمون، و سميحة بوحفص. (2018). التاصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كالية لادارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال(06)، 97-123.

27- سليمان ناصر. (2014). المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 39-60.

28- سليمان ناصر. (2023). المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى مسايرتها في النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية (المجلد الطبعة الأولى). قسنطينة الجزائر: الفا للوثائق للنشر والتوزيع.

29- سمير آيت عكاش. (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: الجزائر3.

30- سيف الإسلام سعد عمر. (2009). الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية. دمشق: دار الفكر.

31- شوقي بورقبة، و هاجر زرارقي . (2015). ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية - دراسة تحليلية-. عمان-الاردن: دار النفائس.

32- صادق راشد الشمري. (2012). استراتيجية ادارة المخاطر لمصرفية واثرها في اداء المالي للمصارف المصرفية. عمان الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

33- صادق راشد الشمري. (2014). إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

34- صلاح الدين حسن السيسي. (2011). الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنك والمخاطرالمصرفية الالكترونية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

35- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

36- صندوق النقد العربي .(2022) .تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022 .الامارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

37- طرشي, م .(2012) .دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي .مجلة الاقتصاد الجديد.194-167 ,(7)

38- عبد السلام ابوقحف. (2003). الادارة الاستراتيجية وادارة الازمات. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

39- عبد القادر بحيح. (2014). التحرير المصرفي اداة لاصلاح المنضومة المصرفية الجزائرية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 7(1)، 55-79.

40- عبد الكريم شنجار العيساوي، و عبد المهدي رحيم العويدي. (2014). السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية. عمان-الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

41- عبد الله غانم . (2014). العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية. عمان الاردن : دار اسامة للنشر والتوزيع.

42- علي القضاة، و وليد شواقفة. (2002). تنافسية القطاع المصرفي الاردني : دراسة تحليلية 1995-1999. ابحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 1025-1047.

43- علي محبوب ، و علي سنوسي. (2020). تداعيات جائحة كورونا في تاخير مققرات بازل3. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8 العدد3، 71-88.

44- عماد الدين إبراهيم علي. (2023). استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، 43(2)، 163-176.

45- عمرو محي الدين. (2000). ازمة النمور الاسيوية. القاهرة: دار الشروق للنشر.

46- عون الله سعاد، و بن علي بلعزوز. (2018). الحوكمة كآلية للحد من التعثر المصرفي بالاشارة إلى حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19)، 171-188.

47- فاروق فخاري، و نورة زبيري. (2018). الاجارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالاشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 02(02)، 174-190.

48- فائزة لعراف. (2013). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع اشارة الى الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008). الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

49- فهد خليل زايد، و محمد صلاح رمان . (2015). العولمة الاقتصادية. عمان الاردن: الاعصار للنشر والتوزيع.

50- قارون, ا .(2013) .مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل . مذكرة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, سطيف الجزائر: جامعة فرحات عباس.

51- قحطان رحيم وهيب السمرائي، و عدنان كريم فرهاد البياتي. (2011). تحليل الازمة المالية العالميةالراهنة وتداعياتها على الصناعة المالية الاسلامية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 7(23)، 131-150.

52- قندوز, ع & .,موعش, أ .(2022) .محددات كفاية رأس المال المصارف: (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية) .ابوظبي الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

53- كريم حمزة حسن . (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

54- كمال زيتوني. (2012). دور نظام التامين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر -دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر: جامعة المسيلة.

55- كمال محمود جبرا. (2015). التأمين وادارة الخطر. عمان-الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.

56- ليان, ف. ح .(2019) .مقررات كفاية راس المال بين النشاة والتطور .اتحاد شركات الاستثمار.

57- محسن احمد الخيضري . (1990). ادارة الازمات: منهج اقتصادي ادالاي متكامل لحل الازمات. القاهرة: مكتبة مديولي.

58- محمد الشريف بن زواي. (2016). حوكمة الشركات والهندسة المالية (الإصدار طبعة 1). الجزائر: دار الفكر الجامعي.

59- محمد إليفي. (2014). أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

60- محمد خالد جميل . (2014). اساسيات الاقتصاد الدولي. عمان الاردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

61- محمد زيدان، و محمد حمو. (2015). أمن المعلومات المصرفية كمطلب لتبني التسويق الاكتروني في البنوك الجزائرية. مجلة رؤى اقتصادية، 8(5)، 161-181.

62- محمد عبد الوهاب العزاوي، و عبد السلام محمد خميس. (2010). الاومات المالية : قديمها وحديثها، اسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة. عمان الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

63- محي الدين عمرو . (2000). أزمة النمور الآسيوية. القاهرة: دار الشروق للنشر.

64- مهند حنا نقولا عيسى. (2010). ادارة المخاطر المحافظ الائتمانية. عمان- الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

65- نزيهة مرسلي، و احلام بوعبدلي. (2019). ادارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015. مجلة المعارف، 14(1)، 340-360.

66- هبه, ع & ,.برينه, م. ي .(2014) .التعامل مع المؤسسات ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية .صندوق النقد العربي رقم 59.

67- وسام عباي، و محمد بويهي. (2020). نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل 3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد6(العدد1)، 167-212.

68- يوسف ابو فارة. (2015). الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية2008 . فلسطين: دار وائل للنشر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

69- Basel committee on banking Supervision reforms. (s.d.). bis.org. Récupéré sur https://www.bis.org/bcbs/basel3/b3_bank_sup_reforms.pdf

70-Accenture Basel 3 Handbook. (2012-2013). University of Bedfordshire, 1-64.

71- Adel Z.A Alnajjar و،Anwar Hasan Abdullah Othman .(2021) .The Impact of Capital Adequacy Ratio (CAR) on Islamic Banks performance in Selected MENA Countries .International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG).33-16 ،(2)4 ،

72-Alessio , C., & Giorgio, T. (2006). A multinomial approach to early worning systems for debt crises. BANCA D'ITALIA(588), 1-38.

73- Azmi, W., Anwer, Z., Azmi , S. N., & Nolanee, H. (2023). How did major globel asset classes respord to silicon valley bank failur? Finance Research Letters, 56.

74- badr. (2023). www.badrbanque.dz. Récupéré sur http://www.badrbanque..dz

75- Bank of Algeria. (2005). Rapport 2004 Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Algeria: Bank of Algeria.

76- Bank Of Algeria. (2015). rapport 2014. Algeria: Bank Of Algeria.

77- Bank OF Algeria. (2022). Rapport 2021. Algeria: Bank Of Algeria.

78- bank-abc. (2023). www.bank-abc.com. Récupéré sur https://www.bank-abc.com/

79- Banks, E., & Dunn, R. (2003). Pactical risk management : an executive guide to avoiding surrises and losses. England: John wiley and Sons Ltd.

80- baraka, a. (2023). www.al baraka-bank.dz. Récupéré sur http://www.al baraka-bank.dz

81- BCBs. (2008). Principes de saine gestion et de sarveillancedu risque de liquidité . Babque des reglement Internationaux, 1-46.

82- BCBS. (2009). Enhancementsto the Basel 2 framework. Basel: BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS.

83- BCBS. (2009). Principlesfor sound stress testing practices and supervision. basel: bankfor international settlements.

84- bCBS. (2010). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Basel, Switzerland: Bank for international settlements.

85- bcbs. (2013). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. basel: bank for intreational settlements.

86- BCBS. (2014). The G-SIB assessment methodology score calculation. Basel: Bank for International Settlements.

87- Bcbs. (2015). Giudelines Corporate Governance Rinciples for Banks. Bank for internationals settlements.

88- BCBS. (2022, 6 10). Récupéré sur ttps://www.bis.org/bcbs/charter.htm

89- BCBS. (2022, 10 11). Récupéré sur https://www.bis.org/bcbs/history.htm

90- bdl. (2023). www.bdl.dz. Récupéré sur https://www.bdl.dz

91- BEA. (2023). www.bea.dz. Récupéré sur http://www.bea.dz

92- BNA. (2023). www.bna.dz. Récupéré sur http://www.bna.dz

93- BRI. (2006). Convevergence intenationale de la mesure et des normes de fonds propres. Suisse: Comité de Bale sur le controle bancaire.

94-FMI. (2018). ALGERIE RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DE 2018 AU TITRE DE L'ARTICLE IV. FMI.

95- Getter, E. D. (2014). U.S Implementation of the Basel Capital regulatory Framework. Congressional research service, 1-25.

96- Greene, H. W. (2002). Econometric Analysis. New York: Prentice Hall.

97- Greene, W. H. (2018). Econometric Analysis. New York: Peason.

98- Gujarati. (2004). Basic Econometrics. The McGraw-Hill Companies.

99-gulf. (2023). www.agb.dz. Récupéré sur http://www.agb.dz

100- Gus, G., & Chen, Z. (2011). Averting Currency Crises: The Pros and Cons of Financial Openness. Munich Personal RePEe Archive, 1-42.

101- housing bank. (2023). www.housing bank dz.com. Récupéré sur http://www.housing bank dz.com

102- Hum, M. P. (2011). Practical Guides to Panel Data Modeling: Astep by Step Analysis Using Stata . Public Management and Policy Analysis Program, 1-53.

103- Huu, N. P., Le Hung, S., Bui, D. V., Thanh, D. D., & Tung, N. D. (2020). WARNINIG OF VIETNAM'S FOREIGN DEBT CRISIS. Bulletin the national academy of sciences of the republic of Kazakhstan, 3(385), 140-150.

104- King, P., & Tarbert, H. (2011). Basel 3: An Overview. Banking and Fiancial Services Policy Report, 30(5), 1-18.

105- Knutsen, S., & Sjogren, H. (2009). Institutional calsh and financial fragility. An Evolutionary model of banking crises. Munich Personal RePEe Archive (MPRA), 1-31.

106- Mathias, D., & Kleopatra, N. (2013). Funding liquidity risk: definition andmeasurement. Journal of banking and finance, 2182-2173.

107- natixis. (2023). www.banxy bank.com. Récupéré sur http://www.banxy bank.com

108- Orsmond, D., & Price, F. (2016). Macroprudential Policy Frameworks and Tools. Australia: Reserve Bank of Australia.

109- Owen , E., Alfredo, M., Mahinder, G., & Paul, H. (2000). Macroprudential Idicatorsof Financial System Soundness. Washington DC: International Monetary Fund.

110- paribas, b. (2023). www.bnp paribas.com. Récupéré sur http://www.bnp paribas.com

111- societegenerale. (2023). www.societegenerale.dz. Récupéré sur https://societegenerale.dz/

112- Somkrit , k., Frederic, b. L., Michael, R., Richard, T., & Justin , O. (2018, Janvier 1). The New “Basel Iv”What Changed? Récupéré sur Deloitte & Touche Enterprise Risk Services: https://www2.deloitte.com/

113- Tamuleasa, L. I. (2017). Performance and Soundness of European Banking Sytems. These nouveau regime. The University of Auvergne and Alescandra loan çuza, Iasi: University of Iasi.

114- Taruna, A. A., Harin, G. A., & Nattan, R. R. (2020). Macroprudential Lquidity Stress Test: An Application to Indonesion Banks. Journal of Central Banking Theoryand Practice(Special Issue), 9, 165-187.

115- The Financial Stability Board (FSB). (2022). 2022 List of Global Systemically Important Banks (G-SIBs). FSB. Récupéré sur https://www.fsb.org/

116- trust. (2023). www.trustbank.dz. Récupéré sur http://www.trustbank.dz

الملاحق

الملحق رقم 1: حساب السلامة المصرفية وفق نموذج z-score

البنوك	السنوات	z-score	البنوك	السنوات	z-score	البنوك	السنوات	z-score
BNA	2008	7,94872976	TRUST	2008	0,21332699	SG	2008	22,0921679
BNA	2009	13,9564813	TRUST	2009	0,16105088	SG	2009	36,5676237
BNA	2010	16,2860176	TRUST	2010	0,26037549	SG	2010	38,0151693
BNA	2011	16,6538391	TRUST	2011	0,16889229	SG	2011	39,9452301
BNA	2012	14,3243028	TRUST	2012	0,16889229	SG	2012	37,0501389
BNA	2013	15,9181961	TRUST	2013	0,17673371	SG	2013	34,8788205
BNA	2014	14,2016957	TRUST	2014	0,18196132	SG	2014	35,1200781
BNA	2015	15,9370601	TRUST	2015	0,18018804	SG	2015	40,4676186
BNA	2016	16,1117809	TRUST	2016	0,14143994	SG	2016	38,5494587
BNA	2017	17,6151205	TRUST	2017	0,13523156	SG	2017	36,0051048
BNA	2018	17,461828	TRUST	2018	0,1449226	SG	2018	38,1924679
BEA	2008	13,7723429	BNP	2008	19,5656949	GULF	2008	19,8772547
BEA	2009	18,2483177	BNP	2009	23,649359	GULF	2009	28,9378395
BEA	2010	18,4721164	BNP	2010	23,4637379	GULF	2010	25,3969213
BEA	2011	18,9197139	BNP	2011	25,8768122	GULF	2011	21,5435692
BEA	2012	23,6194874	BNP	2012	24,0206012	GULF	2012	19,8772547
BEA	2013	25,633676	BNP	2013	22,9068746	GULF	2013	18,002651
BEA	2014	24,0670849	BNP	2014	21,9787692	GULF	2014	15,7114686
BEA	2015	26,1763194	BNP	2015	26,286704	GULF	2015	17,3390141
BEA	2016	28,5949086	BNP	2016	26,6546734	GULF	2016	15,042755
BEA	2017	28,141122	BNP	2017	28,751477	GULF	2017	16,6521721
BEA	2018	30,7434602	BNP	2018	28,7298774	GULF	2018	17,9402277
BDL	2008	15,1542914	ABC	2008	21,6869028	HOUSING	2008	33,568512
BDL	2009	15,4743512	ABC	2009	36,0088178	HOUSING	2009	54,8733691
BDL	2010	12,4337832	ABC	2010	41,0408419	HOUSING	2010	44,3995216
BDL	2011	12,753843	ABC	2011	44,3955247	HOUSING	2011	39,8545436
BDL	2012	13,2339327	ABC	2012	44,7826035	HOUSING	2012	36,5412504
BDL	2013	11,6490526	ABC	2013	45,9438399	HOUSING	2013	32,3336979
BDL	2014	10,6092919	ABC	2014	44,2664985	HOUSING	2014	29,0295999
BDL	2015	15,245467	ABC	2015	35,2997545	HOUSING	2015	26,1819177
BDL	2016	18,7100996	ABC	2016	34,7649557	HOUSING	2016	24,4766681
BDL	2017	18,6405138	ABC	2017	28,6165035	HOUSING	2017	19,1393881
BDL	2018	18,2648151	ABC	2018	35,4403737	HOUSING	2018	23,1196623
BADR	2008	13,3461164	BARAKA	2008	24,4956078	NATIXIS	2008	21,3343274
BADR	2009	13,0000889	BARAKA	2009	30,076738	NATIXIS	2009	33,8709555
BADR	2010	17,0572392	BARAKA	2010	29,0918326	NATIXIS	2010	35,1716689
BADR	2011	19,3555685	BARAKA	2011	28,7635309	NATIXIS	2011	32,0837025
BADR	2012	20,6324419	BARAKA	2012	27,6144746	NATIXIS	2012	28,3046307
BADR	2013	19,2784139	BARAKA	2013	27,4503237	NATIXIS	2013	25,5244825
BADR	2014	16,9080453	BARAKA	2014	27,4503237	NATIXIS	2014	21,2251004
BADR	2015	18,3462104	BARAKA	2015	20,4418202	NATIXIS	2015	23,7717851
BADR	2016	28,5563819	BARAKA	2016	17,8645951	NATIXIS	2016	23,1562096
BADR	2017	29,2859021	BARAKA	2017	18,2228698	NATIXIS	2017	21,448209
BADR	2018	30,0144172	BARAKA	2018	20,6048934	NATIXIS	2018	24,0974136

الملحق رقم 2: بيانات عينة الدراسة خلال الفترة 2008-2018

BANKS	YEARS	CAR1	NPL	ROA	ROE	Interest	NoInterest	Liquid1
BNA	2008	0,099361	0,127	0,009446	0,186882	0,999601	0,21208	0,340033
BNA	2009	0,158718	0,127	0,01667	0,165585	0,692714	0,231624	0,126277
BNA	2010	0,227211	0,127	0,022931	0,192027	0,71923	0,208249	0,164179
BNA	2011	0,219651	0,127	0,021484	0,176041	0,760608	0,241895	0,162182
BNA	2012	0,186273	0,127	0,013194	0,128659	0,970296	0,242258	0,255508
BNA	2013	0,192405	0,127	0,013845	0,119522	0,971325	0,19866	0,218345
BNA	2014	0,146513	0,127	0,011366	0,110988	0,976029	0,192981	0,142477
BNA	2015	0,208463	0,127	0,010863	0,093523	0,982057	0,169308	0,3914
BNA	2016	0,241402	0,127	0,01105	0,093981	0,977315	0,233805	0,4434
BNA	2017	0,226405	0,127	0,010601	0,081648	0,970384	0,292338	0,2974
BNA	2018	0,219384	0,127	0,011625	0,090405	0,970082	0,23097	0,3647
BEA	2008	0,297124	0,127	0,009408	0,195918	0,818643	0,147245	0,796939
BEA	2009	0,344187	0,127	0,015512	0,227579	0,43399	0,336648	0,60928
BEA	2010	0,37563	0,127	0,008096	0,11742	0,507254	0,284458	0,672335
BEA	2011	0,333505	0,127	0,011476	0,160685	0,367457	0,354162	0,615793
BEA	2012	0,366066	0,127	0,015408	0,167281	0,407041	0,414523	0,587688
BEA	2013	0,283649	0,127	0,009909	0,098183	0,381058	0,380707	0,48952
BEA	2014	0,277891	0,127	0,011547	0,122218	0,460244	0,21238	0,499573
BEA	2015	0,218007	0,127	0,012839	0,124143	0,0115	0,5141	0,3786
BEA	2016	0,185025	0,127	0,013431	0,11758	0,0161	0,2338	0,2656
BEA	2017	0,19189	0,127	0,02459	0,219158	0,0347	0,3178	0,3224
BEA	2018	0,193308	0,1352	0,023284	0,188031	0,0441	0,1759	0,2644
BDL	2008	0,24239	0,127	0,002597	0,029929	0,675708	0,626179	0,340843
BDL	2009	0,232013	0,127	0,005462	0,061355	0,437201	0,696577	0,304952
BDL	2010	0,1693	0,127	0,001921	0,027537	0,690284	0,567994	0,26171
BDL	2011	0,156802	0,127	0,004369	0,061011	0,66731	0,619243	0,299441
BDL	2012	0,126676	0,127	0,019188	0,254944	0,675082	0,651005	0,161239
BDL	2013	0,098093	0,127	0,003871	0,059459	0,649528	0,589136	0,15881
BDL	2014	0,088167	0,127	0,002519	0,042987	0,658298	0,609835	0,217944
BDL	2015	0,134137	0,127	0,008648	0,098758	0,777	0,4196	0,2677
BDL	2016	0,154192	0,127	0,019779	0,18109	0,8361	0,3067	0,227
BDL	2017	0,140225	0,127	0,015296	0,140612	0,8353	0,3166	0,167
BDL	2018	0,145279	0,127	0,01555	0,146096	0,8359	0,3029	0,2154
BADR	2008	0,108584	0,127	0,005532	0,141205	0,806965	0,368836	0,537339
BADR	2009	0,101796	0,127	0,00149	0,039231	0,728605	0,617795	0,530217
BADR	2010	0,165673	0,127	0,013381	0,257807	0,574282	0,747679	0,507832
BADR	2011	0,149904	0,127	0,010987	0,183787	0,565797	0,592966	0,424345
BADR	2012	0,127901	0,127	0,005726	0,089251	0,661782	0,627672	0,386522
BADR	2013	0,133904	0,127	0,004597	0,077233	0,616261	0,603129	0,407668
BADR	2014	0,107245	0,127	0,004451	0,086613	0,660827	0,585518	0,393457
BADR	2015	0,092287	0,127	0,004348	0,077203	0,7272	0,5533	0,3422
BADR	2016	0,122824	0,127	0,007666	0,083934	0,803	0,5469	0,2874

BADR	2017	0,12467	0,127	0,00501	0,053396	0,8642	0,5105	0,273
BADR	2018	0,152133	0,127	0,009239	0,095912	0,8179	0,3974	0,3016
TRUST	2008	0,40001	0,047	0,048193	0,183818	0,51012	0,356892	0,190987
TRUST	2009	0,65675	0,047	0,027976	0,072323	0,42748	0,271934	0,227
TRUST	2010	0,695133	0,047	0,065831	0,157172	0,461722	0,210716	0,191311
TRUST	2011	0,799759	0,047	0,031258	0,064253	0,444344	0,277849	0,140715
TRUST	2012	0,950052	0,047	0,031128	0,063166	0,712795	0,422893	0,230802
TRUST	2013	0,68549	0,047	0,034339	0,077002	0,822132	0,353875	0,137104
TRUST	2014	0,609439	0,047	0,036019	0,086449	0,86165	0,359	0,141168
TRUST	2015	0,567083	0,047	0,035322	0,087464	0,8934	0,4081	0,1484
TRUST	2016	0,544747	0,047	0,020497	0,050783	0,9326	0,5248	0,1035
TRUST	2017	0,402869	0,047	0,018122	0,05781	0,9216	0,4903	0,0912
TRUST	2018	0,335605	0,047	0,02183	0,082659	0,8356	0,4619	0,1064
BNP	2008	0,217392	0,029759	0,020073	0,23356	0,491023	0,454706	0,383502
BNP	2009	0,013874	0,033649	0,023828	0,2199	0,566991	0,412228	0,489873
BNP	2010	0,247265	0,047287	0,024175	0,225585	0,490825	0,417878	0,480609
BNP	2011	0,254088	0,038914	0,028664	0,238408	0,528814	0,406365	4,842186
BNP	2012	0,266035	0,055629	0,02204	0,200413	0,495389	0,415495	0,551734
BNP	2013	0,220505	0,047	0,016355	0,157634	0,763886	0,43425	0,456781
BNP	2014	0,218669	0,047	0,017056	0,172028	0,850225	0,481238	0,47457
BNP	2015	0,218525	0,047	0,01468	0,12012	0,7635	0,4953	0,3907
BNP	2016	0,217128	0,047	0,008997	0,072442	0,7648	0,5508	0,3386
BNP	2017	0,216072	0,047	0,020066	0,1481	0,7761	0,5529	0,2757
BNP	2018	0,224116	0,047	0,017931	0,13246	0,7386	0,4571	0,3213
ABC	2008	0,432213	0,047	0,019027	0,129348	0,687056	0,527581	0,443036
ABC	2009	0,789932	0,047	0,019027	0,129348	0,687056	0,527581	0,518726
ABC	2010	0,687707	0,054638	0,025098	0,084415	0,557287	0,417439	0,471235
ABC	2011	0,810909	0,025391	0,022016	0,06815	0,507359	0,510221	0,500369
ABC	2012	0,754711	0,047	0,028237	0,086652	0,506738	0,474146	0,485533
ABC	2013	0,592128	0,047	0,026509	0,079176	0,586618	0,485182	0,37563
ABC	2014	0,558888	0,047	0,027182	0,084499	0,660949	0,48199	0,372022
ABC	2015	0,431856	0,047	0,019631	0,077744	0,7108	0,5137	0,3135
ABC	2016	0,393886	0,047	0,02076	0,083589	0,7124	0,5342	0,2765
ABC	2017	0,400522	0,047	0,019042	0,094873	0,7004	0,4658	0,2987
ABC	2018	0,385011	0,047	0,024462	0,096461	0,6867	0,4535	0,2107
BARAKA	2008	0,173397	0,047	0,036994	0,298693	0,681131	0,307088	0,178938
BARAKA	2009	0,262744	0,047	0,028873	0,182679	0,778239	0,347841	0,341299
BARAKA	2010	0,329814	0,047	0,026911	0,176567	0,748515	0,241817	0,470438
BARAKA	2011	0,340217	0,047	0,028409	0,189212	0,723347	0,273321	0,511016
BARAKA	2012	0,371353	0,047	0,027787	0,194902	0,666425	0,290369	0,542762
BARAKA	2013	0,35704	0,047	0,026052	0,182964	0,771134	0,350902	0,543461
BARAKA	2014	0,296395	0,047	0,02646	0,185711	0,660511	0,365315	0,47326
BARAKA	2015	0,221984	0,047	0,018938	0,19071	0,718472	0,4702	0,4769
BARAKA	2016	0,193309	0,047	0,014272	0,170706	0,718472	0,4755	0,4425
BARAKA	2017	0,170247	0,047	0,019065	0,222239	0,718472	0,5151	0,4132

BARAKA	2018	0,170179	0,047	0,024213	0,241407	0,718472	0,4552	0,396
GULF	2008	0,25588	0,047	0,039218	0,240796	0,420027	0,333231	0,159541
GULF	2009	0,512108	0,047	0,031648	0,12655	0,501201	0,388368	0,35693
GULF	2010	0,469283	0,047	0,035441	0,163867	0,338307	0,353852	0,452107
GULF	2011	0,302115	0,047	0,034454	0,192217	0,331546	0,319256	0,279677
GULF	2012	0,263755	0,047	0,038	0,233446	0,356917	0,306504	0,3016
GULF	2013	0,242264	0,047	0,036234	0,250004	0,435425	0,340333	0,336779
GULF	2014	0,210247	0,047	0,022681	0,184143	0,586175	0,424515	0,341104
GULF	2015	0,244152	0,047	0,013897	0,100245	0,8028	0,5224	0,2405
GULF	2016	0,247522	0,047	0,014163	0,12149	0,7782	0,579	0,198
GULF	2017	0,220418	0,047	0,018011	0,136413	0,8276	0,4722	0,2661
GULF	2018	0,2122	0,047	0,023411	0,162124	0,7909	0,3871	0,1768
SG	2008	0,091338	0,047	0,013062	0,180964	0,673343	0,550226	0,183411
SG	2009	0,229596	0,047	0,016701	0,12616	0,623273	0,472639	0,293395
SG	2010	0,202818	0,032533	0,021632	0,156653	0,579033	0,495323	0,239335
SG	2011	0,209569	0,046609	0,026073	0,178908	0,56262	0,468717	0,29054
SG	2012	0,247938	0,090711	0,025529	0,190615	0,509737	0,417631	0,456711
SG	2013	0,227211	0,094105	0,018059	0,144987	0,566592	0,458535	0,463721
SG	2014	0,261978	0,047	0,021111	0,167544	0,817069	0,352067	0,469965
SG	2015	0,221376	0,047	0,017756	0,119837	0,7882	0,3647	0,3485
SG	2016	0,200619	0,047	0,018834	0,134323	0,8181	0,371	0,3149
SG	2017	0,189681	0,047	0,014884	0,114785	0,8131	0,3702	0,3042
SG	2018	0,190046	0,047	0,021806	0,157177	0,8388	0,3661	0,2843
HOUSING	2008	0,559461	0,047	0,02408	0,074544	0,324762	0,512381	0,162776
HOUSING	2009	1,739138	0,047	0,001479	0,002722	0,451441	0,646745	0,590652
HOUSING	2010	1,721052	0,047	0,020539	0,047216	0,366308	0,436559	0,666773
HOUSING	2011	1,184099	0,047	0,035958	0,092673	0,280926	0,285714	0,55899
HOUSING	2012	1,078368	0,047	0,035536	0,113091	0,275963	0,084585	0,557361
HOUSING	2013	0,895779	0,047	0,0332	0,107006	0,358081	0,288108	0,462334
HOUSING	2014	0,906582	0,047	0,031305	0,11338	0,467384	0,317921	0,453638
HOUSING	2015	0,838555	0,047	0,02179	0,08834	0,4773	0,3207	0,3533
HOUSING	2016	0,69002	0,047	0,019724	0,086118	0,5232	0,3251	0,3098
HOUSING	2017	0,521638	0,047	0,013751	0,079094	0,5683	0,3433	0,3813
HOUSING	2018	0,442486	0,047	0,026697	0,124169	0,5653	0,2683	0,4711
NATIXIS	2008	0,23004	0,047	0,008703	0,061798	1	0,545962	0,098096
NATIXIS	2009	0,376389	0,047	0,016928	0,072567	0,607513	0,588988	0,215514
NATIXIS	2010	0,362105	0,047	0,024223	0,099737	0,588839	0,491745	0,179063
NATIXIS	2011	0,360824	0,047	0,018104	0,082254	0,563499	0,193463	0,257526
NATIXIS	2012	0,338144	0,047	0,028392	0,147692	0,538846	0,430666	0,34074
NATIXIS	2013	0,305735	0,044667	0,020344	0,119134	0,811198	0,434893	0,403869
NATIXIS	2014	0,245317	0,039324	0,022027	0,157309	0,83543	0,426718	0,407143
NATIXIS	2015	0,020726	0,047	0,02179	0,883398	0,7975	0,5521	0,3481
NATIXIS	2016	0,234653	0,047	0,019724	0,086118	0,7949	0,5293	0,4409
NATIXIS	2017	0,228561	0,047	0,013751	0,079094	0,7545	0,61	0,306
NATIXIS	2018	0,232976	0,047	0,026697	0,124169	0,7519	0,5179	0,2748

الملحق رقم 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

```
. xtsum CAR1 NPL ROA ROE Interest NoInterest Liquid1
```

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
CAR1	overall	.1689013	.1082642	.0379906	.5432796	N = 132
	between		.1020519	.0637939	.3904324	n = 12
	within		.0458428	.0287161	.3981367	T = 11
NPL	overall	.0738971	.0383861	.0253913	.1352	N = 132
	between		.0394229	.0442944	.1277455	n = 12
	within		.0061615	.0525249	.1140971	T = 11
ROA	overall	.0197038	.0102088	.0014787	.0658311	N = 132
	between		.0078229	.0065843	.0336831	n = 12
	within		.006906	-.0028229	.0518517	T = 11
ROE	overall	.1367066	.087684	.0027219	.8833982	N = 132
	between		.0409695	.0843957	.2032536	n = 12
	within		.078346	.0245713	.8461711	T = 11
Interest	overall	.6474126	.2053914	.0115	1	N = 132
	between		.1538878	.3165533	.9081492	n = 12
	within		.1425198	.3423593	1.149503	T = 11
NoInte~t	overall	.4140069	.1315616	.0845852	.7476787	N = 132
	between		.0957249	.223106	.559245	n = 12
	within		.0940462	.1236756	.7126233	T = 11
Liquid1	overall	.3802228	.4158915	.0912	4.842186	N = 132
	between		.1700555	.1553261	.8186869	n = 12
	within		.3824323	-.1627641	4.403722	T = 11

الملحق رقم4: النموذج التجميعي

```
. reg Safety CAR1 NPL ROA ROE Interest NoInterest Liquid1
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 132
				F(7, 124)	= 23.99
Model	6190.19784	7	884.313978	Prob > F	= 0.0000
Residual	4571.15904	124	36.8641858	R-squared	= 0.5752
				Adj R-squared	= 0.5512
Total	10761.3569	131	82.1477625	Root MSE	= 6.0716

Safety	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
CAR1	50.03979	7.347419	6.81	0.000	35.49719	64.58239
NPL	-77.65413	20.56003	-3.78	0.000	-118.3482	-36.96008
ROA	-175.2713	95.04619	-1.84	0.068	-363.3943	12.85177
ROE	-1.065855	7.449917	-0.14	0.886	-15.81133	13.67962
Interest	-9.11119	2.821835	-3.23	0.002	-14.69639	-3.525988
NoInterest	-1.254885	4.888569	-0.26	0.798	-10.93073	8.420962
Liquid1	1.025226	1.316007	0.78	0.437	-1.579519	3.629972
_cons	32.48737	5.457982	5.95	0.000	21.6845	43.29025

الملحق رقم5: نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg Safety CAR1 NPL ROA ROE Interest NoInterest Liquid1,fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       132
Group variable: banks                           Number of groups   =        12

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.8809                                         min =        11
     Between = 0.3979                                         avg =      11.0
     Overall = 0.4821                                         max =        11

                                                F(7,113)           =    119.43
corr(u_i, Xb) = -0.6790                         Prob > F           =    0.0000
```

Safety	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
CAR1	106.9686	4.081742	26.21	0.000	98.88196	115.0553
NPL	.5193062	28.54668	0.02	0.986	-56.03682	57.07543
ROA	57.24439	39.37122	1.45	0.149	-20.75711	135.2459
ROE	-3.852333	2.550983	-1.51	0.134	-8.90629	1.201625
Interest	-.1560064	1.527503	-0.10	0.919	-3.182265	2.870252
NoInterest	-3.253065	2.317673	-1.40	0.163	-7.844793	1.338662
Liquid1	-.4474627	.4619056	-0.97	0.335	-1.362581	.4676556
_cons	8.484232	3.212822	2.64	0.009	2.119053	14.84941
sigma_u	8.8606001					
sigma_e	2.002502					
rho	.95140569	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(11, 113) = 93.36                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم6: نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg Safety CAR1 NPL ROA ROE Interest NoInterest Liquid1,re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       132
Group variable: banks                           Number of groups   =        12

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.8807                                         min =        11
     Between = 0.3872                                         avg =      11.0
     Overall = 0.4769                                         max =        11

                                                Wald chi2(7)       =    790.73
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000
```

Safety	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
CAR1	104.7864	4.127839	25.39	0.000	96.69601	112.8768
NPL	8.682867	25.90178	0.34	0.737	-42.08368	59.44942
ROA	48.41248	40.08536	1.21	0.227	-30.15338	126.9783
ROE	-3.690717	2.614706	-1.41	0.158	-8.815446	1.434012
Interest	-.5274601	1.554275	-0.34	0.734	-3.573783	2.518863
NoInterest	-3.367558	2.362598	-1.43	0.154	-7.998164	1.263049
Liquid1	-.3923273	.4731744	-0.83	0.407	-1.319732	.5350774
_cons	8.668393	3.78103	2.29	0.022	1.25771	16.07908
sigma_u	6.903567					
sigma_e	2.002502					
rho	.9223907	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم7: اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        Safety[banks,t] = Xb + u[banks] + e[banks,t]

        Estimated results:
                         |       Var      SD = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                  Safety |    82.14776         9.06354
                       e |    4.010014        2.002502
                       u |    47.65924        6.903567

        Test: Var(u) = 0
                                chibar2(01) =    241.90
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق رقم8: اختبار Hausman

```
. hausman model1fixed model2random, sigmamore
```

	Coefficients (b) model1fixed	(B) model2random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
CAR1	106.9686	104.7864	2.182198	.6971771
NPL	.5193062	8.682867	-8.163561	13.64901
ROA	57.24439	48.41248	8.831907	4.867105
ROE	-3.852333	-3.690717	-.1616152	.0921557
Interest	-.1560064	-.5274601	.3714536	.1963779
NoInterest	-3.253065	-3.367558	.1144921	.2616536
Liquid1	-.4474627	-.3923273	-.0551354	.0230975

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  12.77
Prob > chi2 = 0.0779
```

الملحق رقم9: اختبار تجانس التباين Breusch and Pagan

```
. estat hettest

Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
Assumption: Normal error terms
Variable: Fitted values of Safety

H0: Constant variance

    chi2(1) =   0.11
Prob > chi2 = 0.7402
```

تـــم

ولله

الحمد